## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

**القوى العاملة في محافظات غزة خلال الفترة 1990-2013م والتوقعات المستقبلية دراسة في جغرافية السكان**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: فرج يحيى حوسو

Signature التوقيع:

Date: التاريخ: 30/5/2013

الجامعة الإسلامية- غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

# القوى العاملة في محافظات غزة خلال الفترة 1990-2013 والتوقعات المستقبلية "دراسة في جغرافية السكان"

# Labor Force In Gaza Governorates During 1990-2013 and Future Anticipations,

"A Study in Population Geography"

إعداد الباحث

**فرج يحيى عبد الهادي حوسو**

إشراف الدكتور

**أشرف حسن محمد شقفة**

أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد بالجامعة الإسلامية

**قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم الجغرافيا بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية**

1436هـ / 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم...ج.س.غ/35/..... Ref

التاريخ 2015/05/10م..... Date

# نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **فرج يحيى عبدالهادي حوسو** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم الجغرافيا**، وموضوعها:

## القوى العاملة في محافظات غزة خلال الفترة 1990-2013م والتوقعات المستقبلية دراسة في جغرافية السكان

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 20 رجب 1436هـ، الموافق 2015/05/10م الساعة الواحدة والنصف ظهراً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

| | | |
|---|---|---|
| **د. أشرف حسن شقفة** | **مشرفاً ورئيساً** | ..... |
| **د. فوزي سعيد الجدبة** | **مناقشاً داخلياً** | ..... |
| **أ.د. جهاد محمد أبو طويلة** | **مناقشاً خارجياً** | ..... |

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم الجغرافيا**.

**واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.**

**والله ولي التوفيق ،،،**

**مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا**

**أ.د. فؤاد علي العاجز**

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

## أهدي هذا الجهد المتواضع:

إلى روح والدي العزيز.....

إلى والدتي الحنونة أطال الله عمرها .....

إلى زوجتي الكريمة التي وقفت بجانبي وتحملت كل الصعاب.....

إلى أبنائي وبناتي الأعزاء فلذات كبدي ونور عيني .....

إلى أخوتي وأخواتي الذين ساندوني في تخطي الصعاب.....

إلى شهداء فلسطين الذين قدموا أرواحهم من أجلنا .....

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

وأسأل الله العلي القدير أن يجعله خالصاً لوجهه

الباحث

فرج يحيى حموسو "فحماك"

## شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد،،،

امتثالا لقول الله عز وجل: ﴿ **وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** ﴾ (سورة النحل: 78)

فإنني أتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم التقدير إلى **الدكتور/ أشرف حسن محمد شقفة** أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد بكلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة ورعايته وإخلاصه في متابعتها وحرصه الشديد على مساعدتي لإخراجها بالصورة الصحيحة، ولم يتوان ولو للحظة عن متابعتي والاستماع لتساؤلاتي وآرائي وتوجيهي إلى الطريق الصحيح.

كما وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كُلٍّ من **الأستاذ الدكتور/ جهاد أبو طويلة، والدكتور/ فوزي الجدبة** لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الدراسة وعلى ما بذلاه من جهد ووقت في قراءة هذه الدراسة في سبيل إخراجها بمنهجية علمية صحيحة، وإبداء الملاحظات والتي بدورها تعزز الدراسة وتقويها.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الامتنان والشكر والتقدير من الأخوة العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عامة وإلى **الأستاذ/ محمد أحمد قحمان** وزميلة الفاضل **الأستاذ/ مرعي أحمد مصلح** خاصة على ما قدموه لي من نصح وإرشاد خلال فترة إنجاز هذا العمل وتزويدي بالبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، كما ويطيب لي أن أقدم الشكر إلى **الأستاذ/ محمد أبو الليل** في تقديم الإرشادات المتعلقة برسم خرائط الدراسة.

**والله ولي التوفيق**

## قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| البسملة | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر والعرفان | ج |
| قائمة المحتويات | د – و |
| قائمة الجداول | ز – ح |
| قائمة الأشكال | ط – ي |
| ملخص الدراسة | ك– ل |
| Abstract | م– ن |
| **الفصل الأول: هيكلية الدراسة** | 1– 18 |
| أولا/ مقدمة | 1 |
| ثانياً/ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها | 2 |
| ثالثاً/ منطقة الدراسة | 3 |
| رابعاً/ الحد الزمني للدراسة | 4 |
| خامساً/ أهداف الدراسة | 5 |
| سادساً/ أهمية الدراسة | 5 |
| سابعاً/ مبررات الدراسة | 6 |
| ثامناً/ الدراسات السابقة | 6 |
| تاسعاً/ ملخص الدراسات السابقة | 14 |
| عاشراً / مصادر جمع البيانات | 15 |
| الحادي عشر/ فرضيات الدراسة | 16 |
| الثاني عشر/ منهج الدراسة | 16 |
| **الفصل الثاني: الواقع الديموغرافي لسكان محافظات غزة** | **19– 40** |
| أولا: تطور ونمو السكان في محافظات غزة | 19 |
| المرحلة الأولى/ الإدارة المصري (1948–1967) | 19 |
| المرحلة الثانية/ الاحتلال الإسرائيلي (1967–1993) | 20 |
| المرحلة الثالثة/ السلطة الفلسطينية ( 1994–2013) | 20 |
| ثانيا: توزيع السكان وكثافتهم في محافظات غزة | 22 |

| | |
|---|---|
| ثالثاً: التركيب السكاني في محافظات غزة | 26 |
| 1- التركيب العمري في محافظات غزة | 26 |
| أ- فئة صغار السن (اقل من 15 سنة) | 27 |
| ب- فئة متوسطي السن (15-64 سنة) | 28 |
| ج- فئة كبار السن (65 سنة فأكثر) | 28 |
| د- نسبة الإعالة في محافظات غزة | 29 |
| هـ- العمر الوسيط في محافظات غزة | 30 |
| 2- التركيب النوعي في محافظات غزة | 32 |
| رابعاً: مكونات النمو السكاني في محافظات غزة | 33 |
| 1- الزيادة الطبيعية (النمو الطبيعي) | 33 |
| أ- المواليد | 35 |
| ب- الوفيات | 36 |
| 2- الزيادة غير الطبيعية (الهجرة): | 37 |
| **الفصل الثالث: القوى العاملة في محافظات غزة** | **41 – 59** |
| أولا: تعريف القوى العاملة | 41 |
| ثانيا: تطور حجم القوى العاملة في محافظات غزة (1990-2013) | 42 |
| ثالثا: التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في محافظات غزة | 45 |
| رابعا: العوامل التي تؤثر في تباين حجم القوى العاملة في محافظات غزة | 50 |
| 1- الحضر | 50 |
| 2- الهجرة | 55 |
| 3- المهن والحرف | 56 |
| 4- التركيب العمري | 56 |
| خامسا: المشاركة في قوة العمل في محافظات غزة | 58 |
| **الفصل الرابع/ تركيب القوى العاملة خصائصها في محافظات غزة** | **60- 94** |
| أولاً/ تركيب القوى العاملة في محافظات غزة | 60 |
| ثانياً/ الخصائص الديموغرافية في محافظات غزة | 65 |
| 1- التركيب العمري للقوى العاملة في محافظات غزة | 66 |
| أ- القوى العاملة حسب العمر | 66 |
| ب- القوى العاملة حسب الجنس العمر | 70 |

| | |
|---|---|
| 2- التركيب النوعي للقوى العاملة في محافظات غزة | 71 |
| أ- القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس | 73 |
| ب- القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس ونوع التجمع | 76 |
| ج- القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس والمهنة | 78 |
| ثالثاً/ الخصائص الاقتصادي للقوى العاملة في محافظات غزة | 80 |
| 1- القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة | 81 |
| رابعاً/ الخصائص الاجتماعية للقوى العاملة في محافظات غزة | 84 |
| 1- الخصائص التعليمية للقوى العاملة في محافظات غزة | 84 |
| أ- القوى العاملة في محافظات غزة حسب عدد سنوات الدراسة | 84 |
| ب- القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة | 87 |
| ج- القوى العاملة في محافظات غزة حسب عدد سنوات الدراسة والمحافظة | 88 |
| 2- الحالة الزواجية للقوى العاملة في محافظات غزة | 91 |
| خامساً/ الأسباب الرئيسة للبطالة في محافظات غزة | 92 |
| **الفصل الخامس/ التوقعات المستقبلية للقوى العاملة في محافظات غزة** | 95- 109 |
| أولاً/ فرضيات الخصوبة | 97 |
| ثانياً/ فرضيات الوفيات | 98 |
| ثالثاً/ فرضيات الهجرة | 98 |
| رابعاً/ نتائج إسقاط السكان في محافظات غزة حتى عام 2033 | 99 |
| خامساً/ نتائج إسقاط القوى العاملة في محافظات غزة حتى عام 2033 | 103 |
| النتائج والتوصيات | 104 |
| المراجع | 109 |

## قائمة الجداول


| م | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | تطور حجم السكان في محافظات غزة من العام 1949-2013 | 21 |
| 2 | التوزيع العددي والنسبي للسكان في محافظات غزة لسنوات مختارة (1997-2013) | 23 |
| 3 | تطور كثافة السكان في محافظات غزة (1997 و 2013) | 25 |
| 4 | التوزيع العددي والنسبي للتركيب العمري في محافظات غزة في العام 2007 و2013 | 28 |
| 5 | نسبة الإعالة في محافظات غزة مقارنة بالضفة الغربية لعام 2013 | 30 |
| 6 | معدل المواليد في محافظات غزة للفترة 1993- 2013 | 35 |
| 7 | معدلات صافي الهجرة في محافظات غزة لسنوات مختارة. | 38 |
| 8 | تطور حجم القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في محافظات غزة، 1990- 2013 | 43 |
| 9 | التوزيع والنسبي للقوى العاملة في محافظات غزة للسنوات 1997،2007، 2013 | 46 |
| 10 | التوزيع النسبي للسكان والقوى العاملة في محافظات غزة حسب المحافظة ونوع التجمع لعام1997، 2007 | 51 |
| 11 | التوزيع النسبي للسكان في محافظات غزة حسب المحافظة والتركيب العمري لعامي 1997، 2007 | 57 |
| 12 | نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية في محافظات غزة للفترة 1990-2013 | 58 |
| 13 | التوزيع النسبي للقوة البشرية (15 سنة فأكثر) في محافظات غزة لعام 1995، 2005، 2013 | 61 |
| 14 | التوزيع النسبي للأفراد داخل القوى العاملة في محافظات غزة لعام 1995، 2005، 2013 | 63 |
| 15 | نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الفئات العمرية 1999- 2013 | 67 |
| 16 | التوزيع النسبي للأفراد العاملين في الفئة العمرية (15-18) سنة حسب النشاط الاقتصادي في محافظات غزة لسنوات مختارة خلال الفترة 1996-2013 | 69 |
| 17 | التوزيع النسبي للقوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الفئات العمرية والجنس والعلاقة بقوة بالعمل لسنوات مختارة خلال الفترة 1997-2013 | 70 |
| 18 | نسبة القوى العاملة المشاركة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الجنس لسنوات مختارة للفترة من 1990- 2013 | 72 |

| | | |
|---|---|---|
| 19 | نسبة مشاركة الأفراد 15 سنة فأكثر في القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس والمحافظة لسنوات مختارة للفترة من 1997-2013 | 74 |
| 20 | التوزيع النسبي للقوى العاملة المشاركة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الجنس ونوع التجمع 1997، 2007 | 76 |
| 21 | التوزيع النسبي للعاملين في محافظات غزة حسب الجنس والمهنة لسنوات مختارة للفترة من 1996 -2013 | 78 |
| 22 | التوزيع النسبي للأفراد العاملين 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة لعام 2000 ، 2013 | 81 |
| 23 | التوزيع النسبي للقوى العاملة المشاركة 15سنة فأكثر في محافظات غزة حسب عدد السنوات من 1996- 2013 | 84 |
| 24 | التوزيع النسبي للقوى العاملة 15 سنة فأكثر حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل وعدد سنوات الدراسة لسنوات مختارة للفترة من 1995-2013 | 87 |
| 25 | التوزيع النسبي للعاملين حسب المحافظة وعدد سنوات الدراسة في محافظات غزة لعامي 2000 ، 2013 | 89 |
| 26 | التوزيع النسبي للقوى العاملة 15سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الحالة الزواجية 1996-2013 | 91 |
| 27 | نسبة البطالة في محافظات غزة لسنوات مختارة خلا الفترة من 1990-2013 | 92 |
| 28 | نسبة البطالة في محافظات غزة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية وبعض الدول العربية لعام 2013 | 93 |
| 29 | ملخص المؤشرات السكانية المتوقعة في محافظات غزة للفترة 2013-2033 | 99 |
| 30 | عدد السكان المتوقع في محافظات غزة حسب الجنس بناءً على الفروض الثلاث، 2013-2033 | 100 |
| 31 | عدد السكان 15 سنة فأكثر المتوقع في محافظات غزة حسب الجنس بناءً على الافتراض العالي 2013-2033 | 102 |
| 32 | القوى العاملة المتوقعة في محافظات غزة خلال الفترة 2013-2033 | 102 |
| 33 | الوظائف المتوقعة في محافظات غزة خلال الفترة 2013-2033 | 103 |

## قائمة الأشكال


| م | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الموقع الجغرافي لمحافظات غزة | 4 |
| 2 | تصنيف السكان في محافظات غزة لعام 2013 | 18 |
| 3 | تطور حجم السكان في محافظات غزة (1949-2013) | 22 |
| 4 | توزيع السكان في محافظات غزة لعام 1997، 2007، 2013 | 24 |
| 5 | الكثافة السكانية في محافظات غزة لعامي 1997 و 2013 | 26 |
| 6 | التوزيع النسبي للفئات العمرية في محافظات غزة لعام 2013 | 27 |
| 7 | العمر الوسيط في محافظات غزة لسنوات مختارة (1997-2013) | 31 |
| 8 | نسبة النوع في محافظات غزة لعام 2013 | 32 |
| 9 | معدل الزيادة الطبيعية في محافظات غزة للفترة من 1990-2013 | 34 |
| 10 | معدل الوفيات الخام في محافظات غزة للفترة من 1990-2013 | 36 |
| 11 | معدلات صافي الهجرة لسنوات مختارة في محافظات غزة | 39 |
| 12 | تطور حجم القوى العاملة في محافظات غزة من 1990- 2013 | 43 |
| 13 | التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في محافظات غزة لعام1997،2007،2013 | 47 |
| 14 | التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظات غزة حسب نوع التجمع لعام 1997 | 53 |
| 15 | التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظات غزة حسب نوع التجمع لعام 2007 | 53 |
| 16 | نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية في محافظات غزة للفترة 1990-2013 | 59 |
| 17 | التوزيع النسبي للقوة البشرية (15 سنة فأكثر) في محافظات غزة لعام 1995، 2005، 2013 | 62 |
| 18 | التوزيع النسبي للأفراد داخل القوى العاملة في محافظات غزة لعام 1995، 2005، 2013 | 64 |
| 19 | نسبة القوى العاملة المشاركة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الجنس لسنوات مختارة للفترة من 1990-2013 | 73 |
| 20 | نسبة مشاركة الأفراد 15 سنة فأكثر في القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس في محافظات عزة لعام 1997 | 75 |
| 21 | نسبة مشاركة الأفراد 15 سنة فأكثر في القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس في محافظات عزة لعام 2013 | 75 |

| | | |
|---|---|---|
| 22 | التوزيع النسبي للأفراد العاملين 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب النشاط الاقتصادي لعام 2013 | 83 |
| 23 | التوزيع النسبي للقوى العاملة المشاركة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب عدد سنوات الدراسة لعامي 1996 و 2013 | 86 |
| 24 | التوزيع النسبي للعاملين في محافظات غزة حسب المحافظة وعدد سنوات الدراسة لعام 2013 | 90 |
| 25 | عدد السكان المتوقع في محافظات غزة بناءً على الفروض الثلاث، 2013-2033 | 102 |

## ملخص الدراسة

تناولت الدراسة موضوع القوى العاملة في محافظات غزة للفترة من 1990-2013 والتوقعات المستقبلية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية للسكان، إضافة إلى الوقوف على حجم القوى العاملة وتوزيعها الجغرافي والسمات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والحالة التعليمية للقوى العاملة في محافظات غزة، وقد اعتمد الباحث في دراسته على سلسلة التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل أساسي، إضافة إلى التقارير الصادرة عن وزارتي العمل والصحة الفلسطينيتين.

وقد اعتمدت الدراسة في منهجيتها على مجموعة مناهج أهمها: التاريخي، الوصفي التحليلي، المقارن، إضافة إلى الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي الاجتماعي (SPSS) في توقع نسبة مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة في سنة الهدف، إضافة إلى الاعتماد على برنامج SPECTRUM والذي يعد من البرامج الالكترونية الحديثة لتوقع حجم كلٍ من السكان والقوى العاملة لعام 2033 وقد أظهرت الدراسة أن حجم القوى العاملة في محافظات غزة في تزايد مستمر وذلك نتيجة التزايد في عدد السكان، حيث أنه من المتوقع أن يصل حجم القوى العاملة في محافظات غزة إلى حوالي 918371 شخص وذلك عام 2033، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان في محافظات غزة في نفس العام إلى حوالي 2976025 نسمة، لذلك وجدت علاقة طردية بين حجم السكان وحجم القوى العاملة في محافظات غزة، كما وأظهرت الدراسة تزايد نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة بشكل ملحوظ حيث بلغت في العام 1990 حوالي 1.9% من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر، في حين ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 16% في عام 2013، كما وبينت الدراسة زيادة نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر حيث بلغت نسبة مشاركتهم في القوى العاملة حوالي 23.5% من إجمالي الأفراد 15 سنة فأكثر، وذلك عام 1996، في حين ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 43.1% في عام 2013، كما وبينت الدراسة أن أكثر من نصف الأفراد العاملين في محافظات غزة يعملون في نشاط الخدمات والفروع الأخرى وذلك عام 2013.

وقد بينت الدراسة أن الحصار الإسرائيلي المفروض على محافظات غزة له أثر كبير في زيادة معدلات البطالة، حيث وصلت نسبة البطالة في محافظات غزة عام 2013 إلى 32.6% من إجمالي القوى العاملة، إضافة إلى استغناء سوق العمل الإسرائيلي عن الأيدي العاملة الفلسطينية من محافظات غزة بشكل كامل ساهم في زيادة معدلات البطالة في المنطقة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع المشاريع التي تحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة وتقديم الدعم اللازم لها للحد من تزايد مشكلة البطالة، إضافة إلى توجيه الطلاب الراغبين في الالتحاق بالمراحل الدراسية العليا (الجامعية) نحو التخصصات التي يتطلبها سوق العمل الفلسطيني، كما ومن الضروري فك الارتباط الاقتصادي مع الاحتلال الإسرائيلي وإيجاد البديل لتوفير المواد الخام اللازمة للقطاعات المختلفة حتى لا يكون خاضعاً للسياسات الإسرائيلية.

**Abstract**

The study addressed the issue of the labor force in Gaza Governorates during the years 1990-2013 and future anticipations, the study aimed to identify the demographic characteristics of the population, in addition having an idea of size of the labor force and their geographical distribution and features of demographic, social, economic and educational status of the labor force in Gaza Governorates. The researcher has adopted In his study on the reports and official statistics issued by the Palestinian Central Bureau of Statistics and also the reports issued primarily by the Ministry of Labor and the Palestinian Ministry of Health.

The study has adopted the analytical and descriptive, comparative, and historical appraches. Moreover, using of the program "SPSS" in predicting the ratio of male and female participation in the labor in the target year of power, besides using the SPECTRUM program one of the modern and main electronic programs for anticipating the size of population and labor for the year 2033. The study has shown the size of the labor force in Gaza is increasing rapidly, due to the increasing of population, it is expected that the size of the labor will reach 918371 person in in Gaza governorates in the year 2033.

The study showed that labor force in the Gaza Governorates is in creasing rapidly as a result of population growth. It also found a direct correlation between the size of the population and the size of the labor force in the Gaza Governorates, as the study showed an increasing proportion of female participation in the workforce significantly, in 1990, about 1.9% of the total female 15 years and over, percentage reached 16% in 2013. The study also showed than the participation rate have been increased in the labors that completed more than 13 years of schooling, where their participation in the labor force accounted for about 23.5% of the total individuals 15 years and over, and so in 1996 the

forces, while those rose ratio to reach 43.1% in 2013, as the study showed that more than half of the individuals working in the Gaza Governorates employed in the service activity and other branches and so in 2013.

The study demonstrated that the Israeli clousre imposed on Gaza Governorates have a significant effect an increasing unemployment rates.

The unemployment rate in the Gaza Strip Governorates in 2013 reached up to 32.6% of the total labor force, in addition to shedding of the Israeli labor market for Palestinian labor force from Gaza Governorates fully contributed to the increase of unemployment rates in the region.

The study recommended the need to encourage the state for projects that require a large number of labor force and provide any necessary support to curb the growing problem of unemployment, as well as students who want guidance on access to higher stages of school (university) towards the disciplines required by the Palestinian labor market, as it is necessary to decode economic link with the Israeli occupation and the creation of an alternative to provide the necessary raw materials for different sectors can only be subject to the policies of the Israeli and conditions.

# الفصل الأول

# هيكليـــة الـــدراســـــة

## أولاً/ مقدمة

تعد القوى البشرية من أهم مصادر الثروة في أي دولة بغض النظر عن درجة التطور الحضاري، كما وتعتبر العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية لأي مجتمع، والتي تتأثر بحجم، ونمو، وتوزيع، وتركيب السكان في المجتمع، وتوافر فرص العمل، والتعليم، ومشاركة المرأة في العمل.

وتشير البيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO) والبنك الدولي، والخاصة بالقوى البشرية على مستوى العالم أن عدد القوى العاملة في العالم في زيادة مستمرة فقد وصل إجمالي القوى العاملة في العالم وبحسب إحصاءات العام 2000 ما مجموعه 2.7 بليون شخص، ووصل إلى حوالي 3.3 بليون في العام 2012 وذلك بناء على تعريف منظمة العمل الدولية للقوى العاملة أو النشطاء اقتصاديا وهم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة، منهم 39.8 % من الإناث، وقد بلغ معدل النمو في القوى العاملة ما بين العام 2002 والعام 2012 ما معدله 1.4%، كما وأشارت التقديرات أن عدد العاطلين عن العمل في العالم مستمر في الزيادة أيضا، فقد قدر عدد العاطلين عن العمل حوالي 202 مليون شخص في العام 2013 وذلك بزيادة 5 ملايين شخص عن العام 2012 كما وأشارت التقارير أن حوالي 45% من العاطلين عن العمل هم من سكان شرق وجنوب أسيا، كما وأنه من المتوقع أن يرتفع عدد العاطلين إلى حوالي215 مليون شخص بحلول عام 2018. كما أن العمالة المحدودة قد تصل إلى حوالي 48% في تلك الفترة (ILO,2014: 11).

أما على المستوى الفلسطيني، فيشكل العنصر البشري دورا رئيسا في كافة مجالات التنمية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية في ضوء ندرة الموارد الطبيعية والخيارات السياسية المحدودة، فالإنسان الفلسطيني هو الثروة الحقيقية للمجتمع والذي اثبت خلال العقود السابقة تميزه وإبداعه سواء على المستوى الوطني، أو العربي، أو الدولي من خلال مشاركته في التنمية والنمو الاقتصادي للدول الوافدة إليها العمالة الفلسطينية، فقد كان وما زال الشعب الفلسطيني مصدرا للعمالة للكثير من الدول، وقد كانت هذه الزيادة في توافر الأيدي العاملة نتيجة الزيادة في عدد العمالة الفلسطينية الناجمة عن النمو السكاني المطرد والذي انعكس بشكل مباشر على ارتفاع نسبة المشاركة في القوى العاملة.

تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن إجمالي عدد السكان في الأراضي الفلسطينية قد وصل في نهاية العام 2013 إلى 4.5 مليون نسمة منهم 2.8 مليون نسمة في محافظات الضفة الغربية والذي يمثل (61.4%) من إجمالي السكان، و 1.7 مليون نسمة في محافظات غزة والتي تمثل (38.6%) من إجمالي السكان.

كما وأشارت الإحصاءات إلى أن عدد السكان في سن العمل والإنتاج (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية وصل إلى ما مجموعه 2.6 مليون نسمة والذي يمثل ما نسبته 59.9% من مجموع السكان، وبلغ حجم السكان داخل القوى العاملة ما مجموعه 1.155 مليون شخص والذي يمثل 43.6% من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر وبلغ عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2013 حوالي 885 ألف عامل والذي شكل 76.6% من مجموع القوى العاملة، أما عدد المتعطلين في نفس الفترة فقد وصل إلى ما مجموعه 270 ألف شخص وبنسبة 23.4% من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014 :22).

ويعتبر معدل النمو في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية من أعلى معدلات النمو في العالم حيث بلغ 4.6% مابين العام 2002 والعام 2012 (World Bank،2013).

أما على مستوى منطقة الدراسة (محافظات غزة) فقد وصل عدد السكان فيها عام 2013 كما أسلفنا إلى حوالي 1.7 مليون نسمة منهم ما يقارب المليون نسمة (962 ألف نسمة) ضمن سن العمل والإنتاج ( 15 سنة فأكثر) أي بنسبة 56.5% من إجمالي السكان في محافظات غزة، منهم 396 ألف نسمة داخل القوى العاملة أي بنسبة 41.2%، فيما بلغ إجمالي العاملين في محافظات غزة ما مجموعه 267 ألف نسمة والذي يمثل ما نسبته 67.4% من مجموع القوى العاملة، بينما وصل حجم المتعطلين في محافظات غزة (حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية) إلى ما مجموعه 129 ألف شخص من كلا الجنسين والذي شكل ما نسبته 32.6% من إجمالي القوى العاملة في محافظات غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014 :22).

**ثانياً/ مشكلة وتساؤلات الدراسة:**

على ضوء الإجراءات الإسرائيلية وسياساته أحادية الجانب والهادفة إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي ورهن تطوره والمتمثلة في الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي والشعب الفلسطيني، والتي أثرت على جميع الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967،

والتي ما زالت مستمرة حتى تاريخه، وقد كان أشدها الإغلاق و الحصار الذي فرضته منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وما ترتب عليه من تداعيات، والتي أثرت على تنقلات السكان، والبضائع بين المحافظات الفلسطينية وبخاصة في محافظات غزة. كما وأدت إلى منع حوالي 120 ألف عامل فلسطيني من العمل في الأراضي المحتلة عام 1948 وكذلك منع الاحتلال الإسرائيلي دخول المواد الخام اللازمة لعمليات الصناعة إلى محافظات غزة، إضافة إلى منع دخول مواد البناء اللازمة والتي تساهم بشكل كبير في العادة من التخفيف من نسبة البطالة وزيادة عدد المشتغلين والتي أثرت بشكل سلبي أيضا على نسبة المشاركة في القوى العاملة بشكل عام وإحداث تشوهات واختلال في نسبة واتجاهات تطوره. كل هذا أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية وزيادة معدلات البطالة وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وارتفاع نسبة المعاناة بين سكان محافظات غزة، كما وأدت إلى زيادة الخسائر الاقتصادية، فالقوى العاملة تمثل القطاع الأوسع من الاقتصاد الفلسطيني والذي تأثر بهذه الإجراءات بشكل خاص مما تطلب إجراء دراسة معمقة للقوى العاملة في محافظات غزة وتحديد اتجاهات تطورها المستقبلي وسبل الحد من تأثيراتها السلبية ووضع المقترحات المناسبة، لذلك تسلط هذه الدراسة الضوء على واقع القوى العاملة في محافظات غزة منذ العام 1990-2013 من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هي السمات الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية للقوى العاملة في محافظات غزة؟
2- ما هو حجم القوى العاملة (المشتغلون والمتعطلون عن العمل) في محافظات غزة خلال الفترة 1990-2013؟
3- ما هي طبيعة العلاقة بين حجم السكان والقوى العاملة في محافظات غزة؟
4- ما هو التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في محافظات غزة؟
5- ما مدى مساهمة الفئات العمرية المختلفة في القوى العاملة؟
6- ما مدى مشاركة الإناث في القوى العاملة في محافظات غزة؟
7- ما التوقعات المستقبلية للقوى العاملة في محافظات غزة؟

**ثالثاً/ منطقة الدراسة:**

تتمحور الدراسة حول (محافظات غزة) والذي تم تقسيمها إداريا بعد اتفاقية أوسلو عام 1993م لخمس محافظات وهي (شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس، ورفح). والتي تقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض (31َ.16ْ )- (31َ.45ْ ) شمالا وخطي طول (34َ.20ْ ) - (34َ.25ْ ) شرقا (AbdulSalam, 1992:116)، وتشكل الجزء الجنوبي الغربي من الشريط

الساحلي الفلسطيني بطول حوالي 45 كم وعرض يتراوح ما بين 6-12كم تقريبا، وتقدر مساحتها حوالي 365 كم²، وتشكل حوالي 1.33% من مساحة فلسطين التاريخية البالغة 27009 كم²، يحاذيها البحر المتوسط من جهة الغرب، وجمهورية مصر العربية من الجهة الجنوبية، وما يعرف بخط الهدنة أو الخط الأخضر من الجهة الشرقية والشمالية(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،30:2013).

**شكل (1) الموقع الجغرافي لمحافظات غزة**

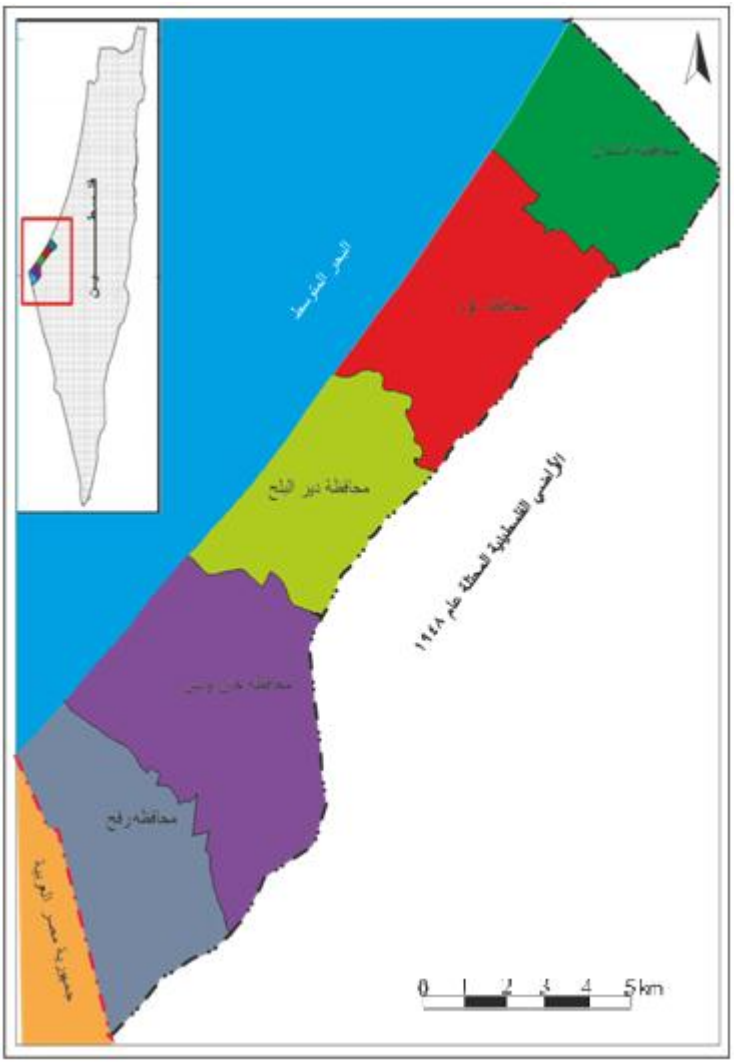


المصدر/ وزاره التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية

**رابعاً/ الحد الزمني للدراسة:**

لقد غطت هذه الدراسة الفترة الممتدة من عام 1990-2013م مع التركيز على الفترة ما بعد 1995 بشكل مفصل، وذلك كونه بداية تنفيذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أول

مسح للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية عامة ومحافظات غزة خاصة إضافة إلى توقع مستقبلي لحجم السكان والقوى العاملة حتى عام 2033.

**خامساً/ أهداف الدراسة:**

تعتبر دراسة القوى العاملة من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة على مستوى أي دولة لما لها من دور هام في مساعدة المخططين وصناع القرار في وضع التصورات المستقبلية لزيادة نسبة المشاركة في القوى العاملة ومحاولة توفير احتياجات السكان المستقبلية من فرص عمل وتدريب وتأهيل يتناسب مع أعداد وخصائص القوى العاملة، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على السمات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحالة التعليمية للقوى العاملة في محافظات غزة.

2- التعرف على حجم وتوزيع القوى العاملة في محافظات غزة حسب المحافظة، ونوع التجمع.

3- التحقق من مستويات واتجاهات القوى العاملة في محافظات غزة للفترة من عام 1990 -2013.

4- التعرف على التغيرات في تركيب القوى العاملة على مستوى الحالة المهنة، والنشاط الاقتصادي.

5- التعرف على المشكلات والتحديات المختلفة التي تواجه القوى العاملة في محافظات غزة.

6- استشراف مستقبل القوى العاملة في محافظات غزة حتى العام 2033.

**سادساً/ أهمية الدراسة:**

1- تعتبر هذه الدراسة إضافةً جديدةً للدراسات التي تناولت موضوع القوى العاملة في محافظات غزة حيث أنها ستوفر قاعدة بيانات ومعلومات حول القوى العاملة وخصائصها الاجتماعية، والاقتصادية.

2- قد تكون هذه الدراسة بمثابة منطلق لدراسات تحليلية أخرى حول القوى العاملة .

3- قد تثري هذه الدراسة المكتبة العلمية لتكون مرجعا يستفاد منه من قبل المخططين وصناع القرار وراسمي السياسات السكانية والباحثين والمهتمين بدراسة القوى العاملة.

4- تناقش هذه الدراسة التأثير المباشر وغير المباشر للقوى العاملة على مختلف مناحي الحياة للأسر الفلسطينية.

5- تعتبر دراسة القوى العاملة من الدراسات المهمة لما لها من دور هام وأساسي في عملية التقدم والتنمية في أي مجتمع، كما وتعتبر عصب التنمية الاقتصادية للدولة.

**سابعاً/ مبررات الدراسة:**

**تكمن مبررات الدراسة في:-**

1- دراسة نسبة القوى العاملة المشاركة والناتجة عن النمو السكاني، والتركيب العمري، والنوعي وتفاوت مشاركة المرأة والرجل في القوى العاملة، وتوزيع السكان، وحجم السكان، وتوافر فرص العمل، والتعليم.

2- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع القوى العاملة من الناحية الجغرافية (على مستوى محافظات غزة).

3- تفاقم مشكلة البطالة في مجتمع محافظات غزة.

**ثامناً/ الدراسات السابقة:**

**1- دراسة: Rashad Mashal Mohamed Ali بعنوان " وضع الشباب (15-29) سنة في مصر مع الاهتمام الخاص بمشاركتهم التعليم وفي القوى العاملة "، أطروحة ماجستير، غير منشورة، 2013.**

تناولت الدراسة التركيب الديموغرافي للشباب (15-29) سنة في مصر، وخصائص عمالة الشباب، كما وتناولت الدراسة محددات مشاركة الشباب في قوة العمل ومحددات البطالة.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية، الاجتماعية، التعليمية، والظروف المعيشية، بين الشباب (15-29) سنة في مصر. كما وهدفت إلى التعرف على مستويات، وأنماط مشاركة الشباب في قوة العمل. وقد توصلت الدراسة إلى وجود زيادة في حجم قوة العمل للشباب بنسبة 60% منذ عام 1986-2006، وقد بلغت نسبة مشاركة الشباب الذكور في القوى العاملة حوالي 54.5% مقابل 14.7% للإناث وذلك عام 2009 في حين وصلت نسبة البطالة عند الذكور حوالي 14% وعند الإناث حوالي 41% مما يدل على وجود فجوة بين الجنسين. كما وأظهرت النتائج أن معدل نمو القوى العاملة للشباب بين تعدادي 1996-2006بلغ حوالي 2.5% عند الإناث و 2% عند الذكور. كما وبينت الدراسة أن القوى العاملة تتركز في الغالب في القطاع الخاص. وقد أوصت الدراسة الحكومة وضع سياسية شاملة للعمالة مع استراتيجيات لخلق فرص عمل وخاصة للشباب للتصدي لتحديات البطالة. كما وأوصت الدراسة على ضرورة تشجيع المشاريع الصغيرة من خلال توفير القروض، كما وحثت الدراسة الحكومة على ضرورة استغلال مهارات الشباب والاستفادة منها.

**2- دراسة جلال شيخ العيد، بعنوان " تقدير دوال الطلب على القوى العاملة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية1997-2011" رسالة دكتوراه، غير منشورة، 2013.**

تناولت الدراسة التركيب الديموغرافي والاقتصادي للسكان في الأراضي الفلسطينية، ومدى مشاركة المرأة في القوى العاملة الفلسطينية. كما وتناولت الدراسة تطور حجم القوى العاملة وتركيبة القوى العاملة، وخصائصهم خلال فترة الدراسة.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني وقدرته على توليد فرص عمل جديدة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الطلب على القوى العاملة الفلسطينية والأجر الحقيقي للقوى العاملة في محافظات غزة على المستوى القطاعي باستثناء القطاع الزراعي في محافظات غزة خاصة، كما وجدت علاقة عكسية بين الطلب على القوى العاملة في الفترة الحالية والأجر الحقيقي للقوى العاملة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية في قطاعات الزراعة، والخدمات، والأنشطة الأخرى، وقد بينت الدراسة تفشي ظاهرة البطالة والفقر نتيجة السياسات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتردي معدلات الأجور إلى أدنى مستوياتها في الأراضي الفلسطينية عامة ومحافظات غزة خاصة. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على توجيه العمل نحو التخصصات التي تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني. وضرورة العمل على دعم وتنفيذ برامج المشاريع الصغيرة في مختلف المجالات، كما وأوصت الدراسة إلى ضرورة التوجه إلى الدول العربية لبناء إستراتيجية فلسطينية بدعم عربي لتوفير فرص عمل للعاطلين وضرورة تشجيع العمالة الفلسطينية على استصلاح الأراضي.

**3- دراسة عتيق عليوة، بعنوان " البطالة والجريمة في المجتمع الليبي"، 2012.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين البطالة والجريمة في المجتمع الليبي والتحقق من معرفة مدى تأثيرها على الفرد والأسرة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة في المجتمع الليبي. كما وأظهرت النتائج أن الأفراد العاطلين عن العمل يشكلون النسبة الأعلى في مختلف الجرائم سواء جرائم الجنايات أو المخدرات أو غيرها من أنواع الجرائم. وقد أوصت الدراسة أنة من الضروري على الدولة توفير فرص العمل للأفراد العاطلين عن العمل والقادرين علية والذين لديهم الرغبة فيه، إضافة إلى إعادة النظر في سياسة القبول في الجامعات لمراعاة سوق العمل مع التخصصات المطلوبة.

**4- دراسة تهاني خليل، بعنوان "القوي العاملة في شعبية طرابلس 1964-2006"، دراسة ماجستير، غير منشورة، 2012.**

تناولت الدراسة حجم العمالة بنوعيها ( الوافدة والمحلية) في شعبية طرابلس، كما وتناولت الخصائص الديموغرافية للعمالة ومشكلاتها، وإسقاط مستقبلي للعمالة في شعبية طرابلس لعام 2028.

وهدفت الدراسة إلى التعرف علي الخصائص والسمات الجغرافية التي جعلت هذه المنطقة جاذبة للعمالة والتعرف علي أهم أنشطة السكان وخصائص العاملين واهم المشكلات التي تواجه العمالة بالمنطقة. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة حجم القوي العاملة في شعبية طرابلس وتلك ناتجة عن الزيادة في عدد السكان، كما أظهرت الدراسة إلى أن نسبة العمالة في شعبية طرابلس تصل إلى حوالي 21.7% من إجمالي العمالة في ليبيا منها 19.1% عمالة محلية و2.5% عمالة وافدة. كما أن نسبة العاملين من الذكور تمثل 75.8% والإناث 24.2% من جملة العمالة في شعبية طرابلس، وان أكثر من 60% من العمالة حاصلين علي مؤهل متوسط فأكثر. كما وأظهرت النتائج أن معدلات نمو البطالة سجلت أدنى انخفاض لها في الفترة 1973-1984 حيث بلغت 7.8%، ثم ارتفعت إلى 14.7% في الفترة الثانية، ثم انخفضت في الفترة الأخيرة لتصل إلى 9.6%، كما ووصلت نسبة المتعطلين عن العمل 22.5% في عامي 1995 و 2006، كما وبينت الدراسة انه المتوقع أن حجم قوة العمل في شعبية طرابلس في تزايد مستمر.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة دفع المرأة إلى قوة العمل وتوجيه الطلاب إلى دراسة المجالات التي يتطلبها سوق العمل، وضرورة التخفيف من حدة البطالة عن طريق المشاريع والاستثمار.

**5- دراسة Hafeez ur Rehman، بعنوان "إشراك الطلاب في النشاط الاقتصادي خلال دراستهم. دراسة حالة في الباكستان"، 2011.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض العوامل الاجتماعية، والاقتصادية لطلبة الجامعات، ومشاركتهم في النشاط الاقتصادي جنبا إلى جنب مع دراستهم في جامعتي البنجاب في ولاية لاهور، وجامعة بهاء الدين زكريا في ملتان عام 2009. وقد أظهرت النتائج أن الطلاب في مستوى التعليم العالي (لماجستير) لهم مزيدٌ من الفرص في المشاركة في النشاط الاقتصادي، بينما تقل الفرصة للطلاب في مرحلة الدكتوراه وذلك بسبب حصولهم على المنح المقدمة من الدولة ويشترط عليهم بعدم ممارسة أي أعمال ولمدة خمس سنوات. كما وبينت الدراسة أن الطلاب في المستوى الجامعي (البكالوريوس) اقل مشاركة في قوة العمل وذلك بسبب

اعتمادهم على أولياء أمورهم في إعطائهم المبلغ الكافي من المصروف الجيبي. وقد أوصت الدراسة على ضرورة قيام الدولة بتدريب الطلاب على الحياة العملية أثناء دراستهم مقابل مبلغ من المال، كما وأوصت الدراسة على ضرورة توفير فرص عمل من قبل التعليم العالي ليس فقط بعد الحصول على الشهادات وإنما أثناء الدراسة الجامعية وضرورة تشجيع الأنشطة البحثية وتقديم الدعم المادي اللازم لتحقيق أهداف الاقتصاد والتنمية المستقبلية.

**6- دراسة حسين إبراهيم، بعنوان " الخصائص الديموغرافية والتعليمية للمتعطلين في محافظة حلوان"، 2009.**

تناولت الدراسة التوزيع الجغرافي للمتعطلين في محافظة حلوان لتحديد الإطار الزماني والمكاني لمشكلة البطالة، كما وتناولت الخصائص الديموغرافية والتعليمية للمتعطلين في محافظة حلوان.

وهدفت الدراسة إلى دراسة الخصائص الديموغرافية، والتعليمية للمتعطلين في محافظة حلوان في سبيل حل تلك المشكلة، والتعرف على التوزيع الجغرافي لهم.

وقد توصلت الدراسة إلى تركز المتعطلين في الفئة الذين يحملون مؤهلات متوسطة ثم تليها فئة حملة المؤهلات العليا، وتنخفض في فئتي الأميين والقادرين على القراءة والكتابة. وقد بينت الدراسة أن الفئة العمرية (15-19) يتركز فيها أعلى معدلات للبطالة طبقا لتعداد 2006، كما أظهرت الدراسة أن ارتفاع معدل البطالة بين الإناث في معظم المستويات التعليمية.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة وضع برنامج جاد لمحو الأمية في المحافظة، وتوفير الاحتياجات التدريبية الكمية للمدارس، كما وأوصت الدراسة إلى تحديد أعداد الطلاب الملتحقين بمراكز التدريب المهني التابعة للمحافظة وذلك طبقا لاحتياجاتها الفعلية من العمالة في المستقبل القريب، وذلك لإتاحة الفرصة لهم للدخول في سوق العمل.

**7- دراسة حسام بنيان، بعنوان "خصائص القوي العاملة في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل في محافظة البصرة"، 2008.**

تناولت الدراسة خصائص القوى العاملة في محافظة البصرة لعام 2007 والتوزيع الجغرافي للقوى العاملة في المحافظة.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص الأفراد العاملين في القطاع الخاص في محافظة البصرة في العراق. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم العاطلين عن العمل من الفئة العمرية 15-30 سنة ويمثلون النسبة الأعلى من مجموع المتعطلين، وأن معظم العاطلين يمتلكون تحصيل دراسي ابتدائي أو متوسط أو إعدادي وأصحاب الشهادات العليا لا يمثلون إلا

نسبة ضئيلة كما أظهرت الدراسة أن أكثر العاطلين عن العمل هم من فئة الذكور. وقد أوصت الدراسة علي ضرورة التركيز على إنشاء المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة والاهتمام بالتعليم وربط خطة التعليم بسوق العمل وضرورة تشجيع المستثمرين المحليين لإقامة المشاريع .

**8- دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بعنوان "القوى العاملة الفلسطينية في (إسرائيل) والمستعمرات 1995-2003"، 2005.**

تناولت الدراسة الواقع السكاني وديناميكية تطور القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، واتجاهات تطورها، كما وتناولت خصائص العمالة الفلسطينية في (إسرائيل) والمستعمرات ومقارنتها بخصائصها في الاقتصاد المحلي، كما وتناولت اثر سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية سوق العمل الفلسطيني.

وهدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل الخصائص السكانية، والاجتماعية، والاقتصادية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات والتعرف على واقع السكان في الأراضي الفلسطينية وديناميكية القوى العاملة، واتجاهاتها، وتطورها، من حيث التركيب العمري، والنوعي، ومعدلات نموها، والمشاركة الاقتصادية، والاجتماعية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات كما وهدفت إلى التعرف علي اتجاهات البطالة وخصائص العاطلين عن العمل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل نمو العمالة الفلسطينية زاد بمقدار 5.7%، مقابل 1.8% في (إسرائيل) والمستعمرات، في حين بلغ متوسط معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب معايير (ILO) 14% للفترة من 1995-2003. كما وبينت الدراسة أن حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات في الضفة الغربية أعلى منه في محافظات غزة، حيث بلغ متوسط حجم العمالة خلال فترة الدراسة 72 ألف عامل، أما في محافظات غزة بلغ ما متوسطه 12 ألف عامل، وذلك نتيجة القيود الذي تفرضها (الحكومات الإسرائيلية) بدواعي أمنية على سكان محافظات غزة، وقد أظهرت الدراسة أيضا أن متوسط نسبة الأمية بين العاملين في (إسرائيل) والمستعمرات خلال فترة الدراسة وصلت إلى 2.1%، أما الذين أتموا 13 سنة فأكثر بلغ ما متوسطه 7.7% خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة للعاطلين الذين سبق لهم العمل في (إسرائيل) والمستعمرات وعلى مستوى النشاط الاقتصادي فقد بلغ متوسط التوزيع النسبي لهم 70% كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات، وان 11.2% في قطاع الزراعة والصيد، وان 8.3% في القطاع الصناعي، وان 6.9% في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، والباقي في الأنشطة

الأخرى من. كما ووجد علاقة عكسية بين نسبة العاملين من الأراضي الفلسطينية في (إسرائيل) والمستعمرات ومعدلات البطالة في الضفة الغربية ومحافظات غزة.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة دعم الصناعات الوطنية واتخاذ إجراءات لوقف حالة الانفلات في الاستيراد وإغراق السوق المحلي، وتوفير حماية مؤقتة للصناعات الوليدة، ومساعدتها على رفع قدرتها الإنتاجية، كما أوصت بضرورة وضع سياسات لمواجهة أثر سوق العمل الإسرائيلي علي سوق العمل الفلسطيني وإنشاء برامج لتمويل وتطوير المشاريع التعاونية الصغيرة .

**9- دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بعنوان "خصائص العاملين خارج المنشآت في الأراضي الفلسطينية"، 2005، غير منشورة.**

تناولت الدراسة السمات الديموغرافية والاجتماعية، والاقتصادية للعاملين في الأراضي الفلسطينية، ودراسة العلاقة بين العمل داخل المنشآت وبعض المتغيرات، كالمتغيرات السكانية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء علي واقع المشتغلين خارج المنشآت وتشخيص خصائصهم الديموغرافية، والاجتماعية والاقتصادية، والمقارنة بينهما من حيث المنطقة الجغرافية والجنس ومكان العمل والتعرف علي الأنشطة الاقتصادية التي تتركز فيها هذه الفئة من المشتغلين مع إبراز دور المرأة وعمل الأطفال في الفئة العمرية (10-15) سنة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة المستغلين خارج المنشآت حوالي 16.6% من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية وذلك عام 1997، وتشكل نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت في الضفة الغربية 18%، بينما تشكل محافظات غزة حوالي 13.6% من إجمالي المشتغلين، وأن غالبية المشتغلين خارج المنشآت هم من أرباب الأسر والتي وصلت نسبتهم إلى 64.8%، وأن 73.7% من فئة المتزوجين من إجمالي المشتغلين، كما وبينت الدراسة أن 25.6% من المشتغلين من فئة 25 سنة فأقل، وأن 29.9% من فئة (25-34) سنة، وأن 18.9% من فئة (35-44) سنة، وأن 25.6% من فئة 45 سنة فأكثر.

وقد أوصلت الدراسة بضرورة توفير فرص عمل لمواجهة التحديات التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني، والحاجة إلى تفعيل برامج التدريب المهني والتقني وتوفير فرص العمل للعامين الفلسطينيين في مجالات تدريبهم وتخصصاتهم مما يتيح المجال لتطوير وتنمية الفئات المهنية المختلفة، ويساعد على تحسين مستوى الإنتاجية.

**10- دراسة جهاد أبو السندس وعثمان غنيم، بعنوان "تباين القوى العاملة من حملة الدبلوم المتوسط في المملكة الأردنية الهاشمية"، 2004.**

هدفت الدراسة إلى تحليل بيانات خصائص القوى العاملة من حملة الدبلوم المتوسط في إقليم الجنوب من المملكة الأردنية الهاشمية واختبار مدى التباين ومقارنة خصائص المشتغلين والمتعطلين على المستوى الكلي للمملكة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن خصائص القوى العاملة في إقليم الجنوب من حملة الدبلوم المتوسط يتباين بدلالة معنوية عن خصائص حملة الدبلوم على المستوى الكلي للمملكة. وقد أوصت الدراسة إلى تشجيع القطاع الخاص في إقليم الجنوب وذلك للمساهمة في توفير فرص عمل لحملة الدبلوم المتوسط وإعادة النظر في بعض البرامج التعليمية لمستوى الدبلوم المتوسط لتتناسب مع حاجة سوق العمل، كما وأوصت الدراسة على ضرورة التفاعل بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية.

**11- دراسة الدليمي، بعنوان "الموارد البشرية والقوى العاملة في محافظة الأنبار"، 2003.**

تناولت الدراسة تركيبة السكان في محافظة الأنبار في العراق إضافة إلى تركيبة القوى العاملة، كما وتناولت الدراسة التوزيع النسبي للقوى العاملة في المحافظة.

وهدفت الدراسة إلى الكشف عن عدد السكان والقوى العاملة في محافظة الأنبار في العراق وتغير خصائصها زمانيا وتباين ذلك مكانيا وتأثيرها المباشر في النشاط الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تباين في توزيع السكان والقوى العاملة على مستوى المحافظة وانخفاض في مستوى القوى العاملة إلى نسبة السكان، كما وأظهرت الدراسة إلى أن غالبية المشاركين في القوى العاملة هم من فئة الحاصلين على مؤهل علمي الابتدائي فما دون ويشكلون حوالي نصف القوى العاملة، كما وبينت الدراسة أن نسبة الذكور العاملين مرتفعة جدا مقارنة بالإناث العاملات وذلك سواء في الريف أو الحضر حيث بلغت 1:10 و 1:9 للعامين 1997 و2003 على التوالي.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة توفير فرص عمل جديدة وتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية في القطاعات المختلفة، كما وأوصت الدراسة بضرورة تنشيط القطاع الخاص وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، كما وأكدت الدراسة على ضرورة إعادة النظر في توزيع القوى العاملة على مستوى المحافظة وبعض الأنشطة الاقتصادية وضرورة رفع مستوى مشاركة المرأة في العمل.

**12- دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بعنوان "خصائص العاملين في القطاعين العام والخاص في الأراضي الفلسطينية"، 2002.**

تناولت الدراسة السمات الديموغرافية والاجتماعية، والسمات الاقتصادية للسكان في الأراضي الفلسطينية، وربط معدلات الأجور للمشتغلين بواقع الأسرة وظروف السكن.

وهدفت الدراسة إلى التعرف علي خصائص المشتغلين في القطاعين العام والخاص في الأراضي الفلسطينية والمقارنة بين خصائصهم الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والكشف عن أهم الفروقات، كما وهدفت الدراسة إلى التعرف علي عدد المشتغلين وتوزيعهم حسب نوع التجمع، والجنس، والفئات العمرية، والحالة الزواجية والتي استندت مصادرها بصفة أساسية إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997.

وقد توصلت الدراسة إلى أن 61.2% من مجموع المشتغلين هم في الفئة العمرية (15-34) سنة، كما و بلغت نسبة النساء المشتغلات في القطاع الحكومي حوالي 58% من إجمالي عدد النساء المشتغلات، وفي القطاع الخاص حوالي 32% من إجمالي عدد النساء المشتغلات، كما وأظهرت الدراسة أن معظم المشتغلين في الأراضي الفلسطينية يعملون بأجر وشكلوا ما نسبته 73.2% من مجموع المشتغلين، وأن المشتغلين في القطاع الحكومي في محافظات غزة يشكلون ضعف المشتغلين في الضفة الغربية في نفس القطاع. وعلى مستوى الحالة الزوجية للمشتغلين وحسب الجنس، فقد أشارت الدراسة أن غالبية المشتغلات في القطاع الخاص هن من فئة لم يسبق لهن الزواج.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة توسيع المشاركة الاقتصادية للإناث في القوى العاملة، والاهتمام الكافي في التدريب والتعليم، بالإضافة إلى ضرورة التقليل من تبعية العمل الفلسطيني لرأس المال الإسرائيلي من خلال توفير فرص العمل المحلية، وكذلك ضرورة تحسين المستوى المعيشي للعاملين بأجر وخاصة في محافظات غزة.

**13- دراسة Aysit Tansel، "بعنوان "التنمية الاقتصادية ومشاركة الإناث في القوى العاملة في تركيا"، 2001.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة و محدداتها في تركيا من خلال دراسة سلسلة زمنية حول مشاركة الإناث في القوى العاملة.

وقد أظهرت النتائج انخفاض تدريجي في معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في تركيا في الآونة الأخيرة، بعد ما كان انخفاض حاد في معدلات مشاركتها في القوى العاملة في العقود السابقة، ومن المتوقع أن تكون هناك زيادة في معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة

مستقبلا، كما وأظهرت الدراسة زيادة في مشاركة الإناث في القطاع الزراعي مقارنة مع قطاع الخدمات، وكذلك وجود تفاوت في مشاركة الإناث في القوى العاملة على مستوى المقاطعات في تركيا.

وقد أوصت الدراسة إلى التركيز على زيادة مستويات تعليم الإناث والذي يعمل بدورة على زيادة معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة، وضرورة العمل على خفض معدلات البطالة وأخذ التدابير اللازمة للتنمية المستقبلية.

**14- دراسة LOI SOH LOI، بعنوان "طبيعة فهم وإدراك السكان المحليين للعمالة الأجنبية في سنغافورة "، 1998.**

جاءت الدراسة نتيجة لتنفيذ مسح يهدف إلى التحقق من فهم وإدراك الآثار الاقتصادية، والاجتماعية للعمالة الأجنبية على السكان المحليين في سنغافورة. وقد توصلت الدراسة إلى أن القوى العاملة الأجنبية شكلت حوالي 22% من إجمالي القوى العاملة في سنغافورة و كان غالبيتهم من المهنيين والعمال غير المهرة، كما أظهرت أن وجود العمالة الأجنبية في سنغافورة أثر وبشكل كبير على النمو الاقتصادي في البلاد وساهم مساهمة فعالة فيه من خلال الاستفادة من خبراتهم وبأقل التكاليف، وأن العمالة الأجنبية لم تؤثر على العمالة المحلية ولم يُحرم السكان المحليين من فرص العمل، كما وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أبعاداً اجتماعية للعمالة الأجنبية حيث يرى السكان المحليين أن توافر الخادمات الأجنبيات في سنغافورة أدى إلى زيادة ملحوظة في نسبة الأمهات العاملات والزيادة في معدلات الجريمة في أوساط المجتمع السنغافوري.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة التوصل إلى التوازن بين الطلب على العمالة الأجنبية والعمالة المحلية وذلك خوفا من الاعتماد على العمالة الأجنبية بشكل مستمر مما يؤثر سلبا على العمالة المحلية.

**تاسعاً/ ملخص الدراسات السابقة:**

**1- تناولت الدراسات السابقة:**

أ- دراسة السمات الديموغرافية والتركيب الاقتصادية للسكان.

ب- دراسة خصائص القوى العاملة في مجتمعات الدراسة.

ج- دراسة محددات المشاركة في قوة العمل ومحددات البطالة.

د- دراسة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة.

**2- هدفت الدراسات السابقة:**

أ- التعرف على حجم وواقع القوى العاملة.

ب- التعرف على أعداد المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ج- التعرف على الخصائص الديموغرافيه والاقتصادية والاجتماعية للقوى العاملة.

**3- توصلت الدراسات السابقة إلى:**

أ- وجود فروق في توزيع القوى العاملة على مستوى منطقة الدراسة.

ب- وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجرائم.

ج- بينت دراسة كُلٍّ من تهاني خليل وجلال شيخ العيد وحسام بنيان، إلى وجود نسبة غير ضئيلة من العاطلين عن العمل في مجتمعات الدراسة.

**4- أوصت الدراسات السابقة**

أ- ضرورة العمل على توفير فرص العمل اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية والعمل على خفض معدلات البطالة.

**ب-** ضرورة توسيع مجال مشاركة المرأة في القوى العاملة.

ج- ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص والذي له دور بارز في استيعاب قدر كبير من القوى العاملة.

يتضح مما سبق أن معظم الدراسات السابقة تناولت موضوع القوى العاملة من الناحية الاقتصادية، وسنتناول موضوع القوى العاملة في محافظات غزة من الناحية الجغرافية، لذلك أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تتناول موضوع القوى العاملة من الناحية الجغرافية والتي تعتبر من الدراسات الأولى التي تستخدم الأساليب الحديثة في توقع حجم السكان والقوى العاملة في محافظات غزة التي تتناول موضوع القوى العاملة من هذه الناحية، كما وسيتم التنبؤ بحجم القوى العاملة في المستقبل في منطقة الدراسة.

**عاشراً/ مصادر جمع البيانات**

تعتمد الدراسة على المصادر التالية:

1- نتائج المسوح الذي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من عام 1995-2013، والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت (1997 و 2007)، وأي منشورات أخرى صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء.

2- والمؤسسات الحكومية والمتمثلة في وزارتي الصحة والعمل الفلسطينيتين إضافة إلى المؤسسات غير الحكومية مثل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس.

3- البيانات الخام التي تم جمعها بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والخاصة بالقوى العاملة (بيانات غير منشورة تم الحصول عليها من خلال خدمات الجمهور).

4- المصادر المكتبية: والتي تشتمل على الكتب والمجلات الدورية والمقالات العربية والأجنبية والأبحاث والتقارير وجميع الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة كما وتعتمد الدراسة على أي بيانات صادرة عن منظمة العمل الدولية، مثل التقارير، ونتائج دراسات سابقة حول القوى العاملة.

**الحادي عشر/ فرضيات الدراسة:**

1- هناك علاقة طردية بين حجم السكان والقوى العاملة في محافظات غزة.

2- هناك علاقة طردية بين عدد السكان وظاهرة البطالة في محافظات غزة.

3- من المتوقع أنه سيزداد نسبة الأفراد في سن 15 سنة فأكثر ي محافظات غزة في المستقبل.

**الثاني عشر/ منهج وأساليب الدراسة:**

تعتمد الدراسة على عدد من المناهج العلمية التي تخدم موضوع الدراسة وأهدافها والتي تتمثل في:

**1- المنهج التاريخي:**

حيث استخدام دراسة تاريخ السكان في محافظات غزة منذ عام 1967م وحتى عام 2013، إضافة إلى دراسة القوى العاملة في محافظات غزة وتطورها منذ العام 1990 وحتى العام 2013م.

**2- المنهج الوصفي التحليلي:**

حيث سيتم وصف وتحليل بيانات القوى العاملة في محافظات غزة من حيث حجمها، وتطورها، وتركيبها، والخصائص الديموغرافية، والعوامل المؤثرة عليها، إضافة إلى وصف وتحليل بيانات السكان في محافظات غزة من حيث توزيع السكان الجغرافي وتركيبهم. ومحاولة اكتشاف العلاقات الموجودة بين المتغيرات، وتحليل بعض الخصائص الديموغرافيه والاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة.

**4- المنهج المقارن:**

يتم استخدام هذا المنهج في محاولة للمقارنة بين فترتي ما قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وفترة وجودها.

**5- الأساليب المستخدمة:**

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي الاجتماعي (spss) وذلك لتوقع نسبة مشاركة كُلٍّ من الذكور والإناث في القوى العاملة في محافظات غزة لسنة التوقع 2033، إضافة إلى استخدام برنامج (spectrum) وذلك لتوقع حجم القوى العاملة في محافظات غزة لعام 2033.

شكل(2) تصنيف السكان في محافظات غزة لعام 2013

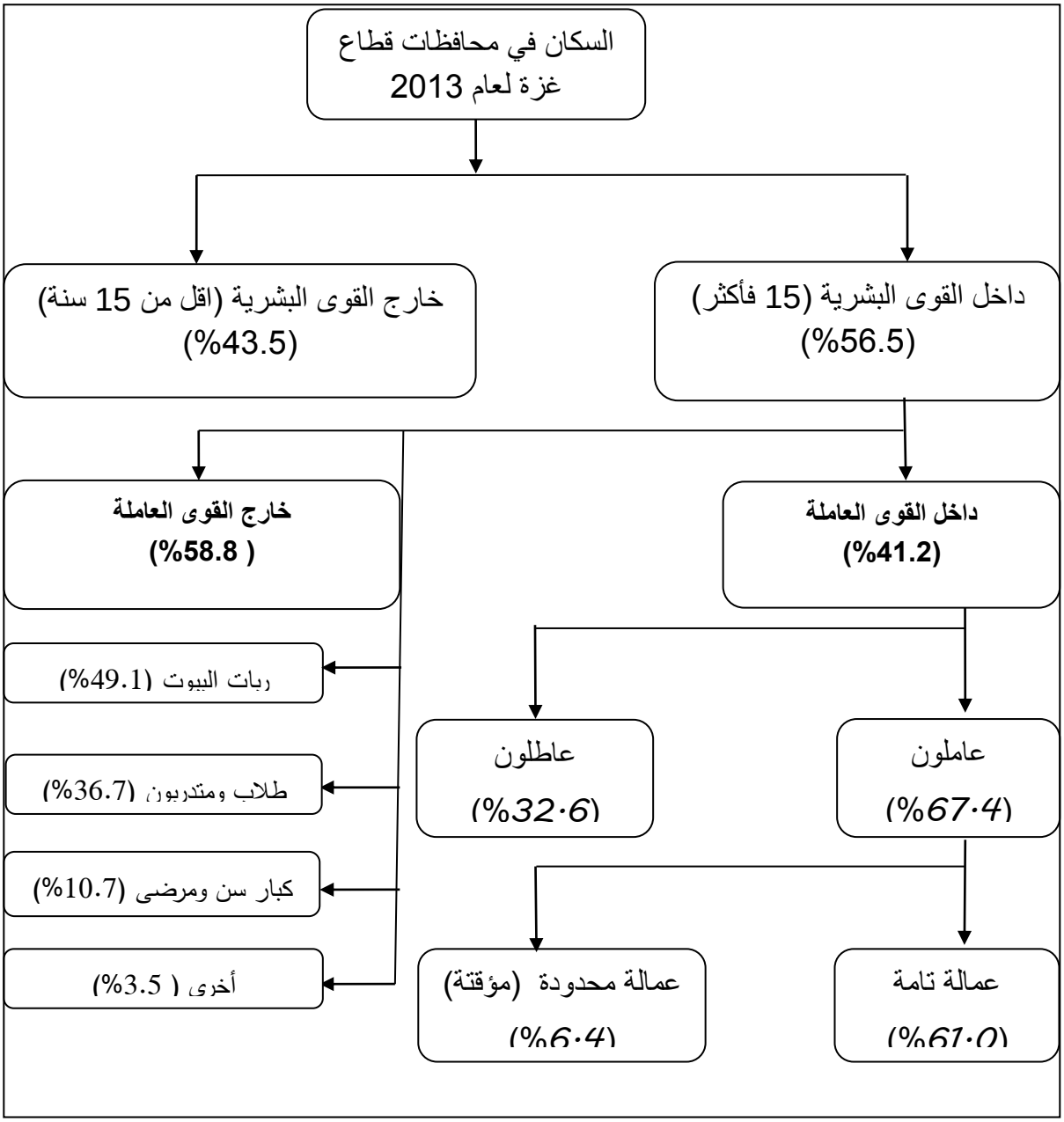


المصدر/ إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014. مسح القوى العاملة 2013، رام الله، فلسطين، ص 21.

# الفصل الثاني

# الواقع الديموغرافي لسكان محافظات غزة

## أولا/ التطور والنمو السكاني

لقد مَرَّ الشعب الفلسطيني خلال العقود السابقة بحراك ديموغرافي غير طبيعي نتيجة للأحداث التاريخية التي مر بها والوضع السياسي الذي تعرض فيه للتهجير على أيدي الاحتلال البريطاني والاحتلال الإسرائيلي والتي تركزت أساسا في المحاولات الحثيثة لخلق وجود يهودي قسري في فلسطين.

شهد التطور الديموغرافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني في محافظات غزة اتجاهات غير طبيعية، حيث كان لموقع محافظات غزة وعامل التهجير القسري للسكان الفلسطينيين من قراهم ومدنهم إلى محافظات غزة بعد النكبة في العام 1948، كما أن لنكسة 1967 أثراً مباشراً في تلك التطورات والتي كان أثرها بارزا في تطور حجم ونمو السكان في محافظات غزة، ويمكن تقسيم تطور حجم السكان ونموهم في محافظات غزة إلى ثلاث مراحل وهي:

### المرحلة الأولى/ مرحلة الإدارة المصرية (1948-1967)

في العام 1948 تعرض الشعب الفلسطيني لهجمة من قبل العصابات الصهيونية والتي أحدثت نكبة على الشعب الفلسطيني وُصِفت بأنها الأصعب منذ فجر التاريخ، حيث طرأت تحولات سكانية عنيفة على الشعب الفلسطيني عامة وذلك بهجرة عدد كبير من السكان من القرى والمدن الفلسطينية إلى المناطق المجاورة ومن بينها محافظات غزة والتي أُلحِقت إلى الإدارة المصرية فيما بعد وأطلقوا عليها اسم قطاع غزة، حيث استوعبت محافظات غزة ما يزيد عن ضعفي عدد سكانها الأصليين، فقد قُدِّر عدد السكان في عام 1949 بحوالي 270 ألف نسمة، منهم نحو 80 ألف من السكان الأصليين بنسبة 29.6%، وحوالي 190 ألف من المهاجرين الوافدين إليها إثر نكبة 1948 بنسبة 70.4% من إجمالي السكان (سمحة وبسيسو، 1986: 40).

وبالرغم من الممارسات الإسرائيلية الشرسة على السكان والتي تبعت مرحلة الهجرة والمتمثلة في العدوان والتشريد والقتل، إلا أن عدد السكان في قطاع غزة كان في تزايد مستمر، حيث قدر في العام 1950 بحوالي 288,1 ألف نسمة، ثم ازداد إلى 306,3 ألف نسمة تقريباً عام 1953، وإلى 382,2 ألف نسمه تقريباً عام 1962 ووصل عددهم في عام 1964 إلى ما يقرب من 412,3 ألف نسمه تقريباً، أي أن نسبة الزيادة الكلية لسكان محافظات غزة خلال الفترة (1949-1964) بلغت 65.9% وبمعدل نمو سنوي 2.8% (خوري،1974: 77-80).

**المرحلة الثانية/ مرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1993)**

تعرضت محافظات غزة للاحتلال الإسرائيلي بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب عام 1967 التي أدت إلى تهجر أعداد كبيرة من سكان المنطقة إلى بعض الدول العربية والاجنبية مثل الأردن ومصر ولبنان وسوريا بصفة خاصة، كما اتجه البعض للعمل في دول الخليج العربي والذي نجم عنه تناقص ملحوظ وبشكل كبير في عدد السكان، إذ انخفض عدد السكان من 420,1 ألف نسمة في عام 1966 إلى 380,8 ألف نسمة في نهاية عام 1967، ثم إلى 356,8 ألف نسمة في نهاية عام 1968، وهذا يعنى أن قطاع غزة فقد حوالي 63 ألف نسمة من سكانه خلال الفترة من (1966-1968)، وخلال الفترة بين 1969-1975 نما حجم السكان نمواً بطيئا، إذ ارتفع عددهم إلى 363,9 ألف نسمه عام 1969 وإلى 425.5 ألف نسمة عام 1975 وبلغ حجم الزيادة السكانية خلال هذه الفترة 61,6 ألف نسمة، وبلغت نسبة الزيادة الكلية نحو 16.9% بمتوسط سنوي 2.8% (إبراهيم،2000: 138). وكذلك ازداد حجم السكان فيها للفترة من 1975-1980 إذ ارتفع من 425.5 ألف نسمة عام 1975 إلى 456.5 ألف نسمة عام 1980 بزيادة قدرها 31 ألف نسمة، وبنسة إجمالية قدرها 7.3٪ وبمعدل زيادة سنوية قدرها 1.5٪ (سمحة و بسيسو، 1986: 117).

من الجدير بالذكر أن عدد السكان في محافظات غزة تأثر بتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وبالتالي فقد تم فصل سكان الجزء المصري من محافظة رفح عن سكان محافظات غزة والبالغ عددهم حوالي 30 ألف نسمة (Shaqfa, A, 2003:60).

إستمرت الزيادة في عدد السكان في محافظات غزة بشكل واضح في الفترة الممتدة من 1980-1992 ليصل عدد السكان الى 716,8 ألف نسمة في عام 1992، أي بزيادة قدرها 260,3 ألف نسمة عن العام 1980 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2011: 22).

**المرحلة الثالثة/ مرحلة السلطة الفلسطينية ( 1994-2013)**

بعد دخول السلطة الفلسطينية إلى الاراضي الفلسطينية عام 1994 بناءً على اتفاقية اوسلو عام 1993 وعودة الكثير ممن تهجروا قسرا بعد نكبة 1948 أو بعد نكسة 1967 الى الاراضي الفلسطينية، وبشكل خاص إلى محافظات غزة فقد كان من الضروري إجراء تعداد سكاني، وبناءً على مرسوم رئاسي من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ أول تعداد سكاني زمن السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1997، وقد بلغ عدد سكان محافظات غزة حوالي 1001569 نسمة، ويشكلون 35.3% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،1998: 45). وبحسب التقديرات فقد وصل عدد سكان محافظات غزة إلى 1299403 نسمة في العام 2002 (الجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني،2002: 28). وفي عام 2007 تم إجراء تعداد سكاني ثانٍ وعليه وصل عدد سكان محافظات غزة إلى 1416966 نسمة وبزيادة سكانية حوالي 415397 نسمة مقارنة بتعداد 1997، وبمعدل نمو سنوي 3.5% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012: 43).

ومن الملاحظ أن عدد سكان محافظات غزة مستمر في الزيادة، حيث وصل عدد السكان في العام 2013 وفق التقديرات حوالي 1,73 مليون نسمة، ويشكلون 38.6% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية ( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013: 23).

جدول (1) تطور حجم السكان في محافظات غزة من العام خلال الفترة 1949-2013 لسنوات مختارة.

| السنة | عدد السكان بالألف | السنة | عدد السكان بالألف |
|---|---|---|---|
| 1949 | 270 | 1998 | 1,044 |
| 1950 | 288 | 1999 | 1,087 |
| 1953 | 306 | 2000 | 1,138 |
| 1962 | 382 | 2001 | 1,145 |
| 1964 | 412,2 | 2002 | 1,299 |
| 1966 | 420,1 | 2003 | 1,370 |
| 1967 | 380,8 | 2004 | 1,261 |
| 1968 | 356,8 | 2005 | 1,304 |
| 1969 | 363,9 | 2006 | 1,471 |
| 1975 | 425,5 | 2007 | 1,416 |
| 1980 | 456,5 | 2008 | 1,440 |
| 1992 | 716,8 | 2009 | 1,486 |
| 1993 | 748,9 | 2010 | 1,510 |
| 1994 | 800 | 2011 | 1,616 |
| 1995 | 840 | 2012 | 1,672 |
| 1996 | 963 | 2013 | 1,730 |
| 1997 | 1,001 | | |

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على:

-إلياس خوري، 1974. إحصاءات فلسطينية، ص 77-80.

- يوسف إبراهيم، 2000. سكان الدولة الفلسطينية المشكلات والسياسات، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص138.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير إحصائية.

- Ashraf Shaqfa,2003. Demographic Analysis of Population in Gaza Governorates, unpublishing PHD, p60.

شكل (3) تطور حجم السكان في محافظات غزة لسنوات مختارة (1949-2013)

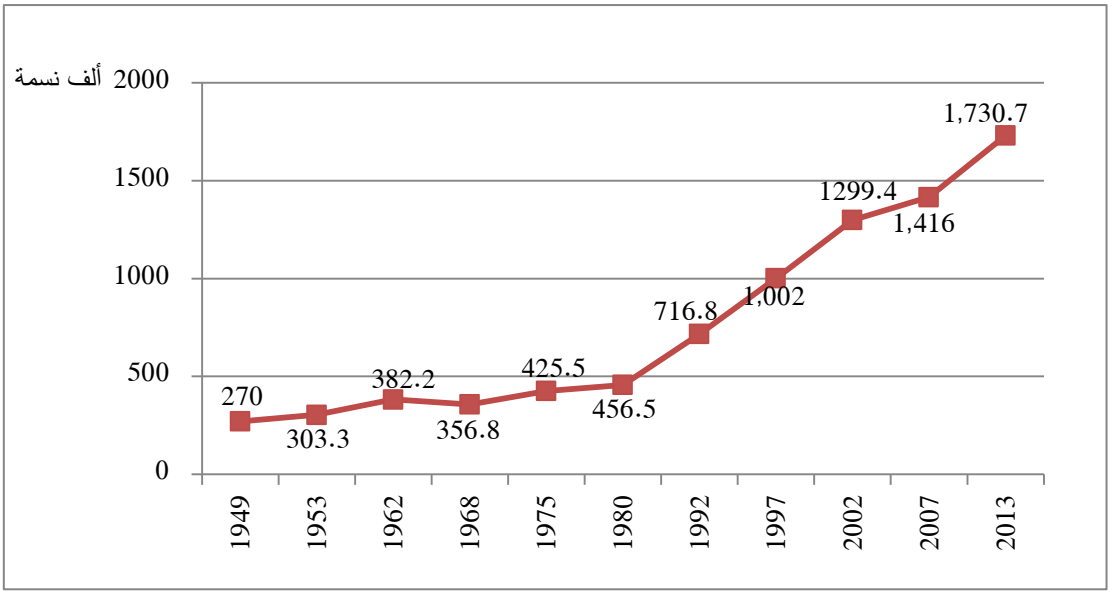


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات جدول (1)

يتبين من الجدول (1) والشكل (3) أن حجم السكان في محافظات غزة تزايد بشكل بطئ في الفترة من 1949 وحتى 1980 حيث بلغ معدل النمو السنوي 1.7%، ثم بدأ بالتزايد بشكل سريع بعد العام 1980 وحتى العام 1992 حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان 3.8%، وقد يرجع ذلك إلى ظاهرة الزواج المبكر للفتيات الأمر الذي يؤدي إلى إطالة فترة الخصوبة عند المرأة، وكان ذلك نتيجة لتوفر فرص العمل في فترة ما قبل الانتفاضة الأولى عام 1987 وتحسن الوضع الاقتصادي في محافظات غزة، بالإضافة لقناعة الفلسطينيين في هذه المرحلة لزيادة معدلات الإنجاب لتعويض النقص الناتج عن زيادة الوفيات نتيجة للاعتداءات والمجازر التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، إضافة إلى صعوبة السفر أو النزوح للدول العربية في تلك الفترة، أما مرحلة ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية فكان لعودة أعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين النازحين من القوات الفلسطينية وعائلاتهم الأثر الكبير في الزيادة المطردة لحجم السكان.

**ثانيا: توزيع السكان وكثافتهم في محافظات غزة**

يبلغ عدد سكان محافظات غزة لعام 2013 حوالي 1,730 مليون نسمة يتوزع على مساحة تبلغ 365 كم² وقد تقدر الكثافة السكانية الخام في محافظات غزة لعام 2013 بحوالي 4742 نسمة / كم²، وتعتبر هذه الكثافة ليست حقيقية لأنها تضم الأراضي الزراعية والأماكن الصناعية وغيرها لذلك تعتبر هذه الكثافة اقل بكثير من الكثافة الفعلية (Shaqfa,A,2003:63)، كما أن السكان في محافظات غزة يتوزعون بشكل غير متساوي وذلك تبعاً لكل محافظة.

جدول (2) التوزيع العددي والنسبي للسكان في محافظات غزة لسنوات مختارة (1997-2013)

| السنة / المحافظة | 1997 | | 2002 | | 2007 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % |
| شمال غزة | 179690 | 18 | 244250 | 18.8 | 270246 | 19.1 | 342030 | 19.8 |
| غزة | 359941 | 36 | 459045 | 35.3 | 496411 | 35 | 597391 | 34.5 |
| دير البلح | 144890 | 14.5 | 188292 | 14.5 | 205535 | 14.5 | 251428 | 14.5 |
| خان يونس | 196662 | 19.5 | 252726 | 19.4 | 270979 | 19.1 | 325926 | 18.8 |
| رفح | 120386 | 12 | 155090 | 12 | 173372 | 12.3 | 213962 | 12.4 |
| المجموع | 1001569 | 100 | 1299403 | 100 | 1416543 | 100 | 1730737 | 100 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سلسلة تقارير إحصائية.

يتضح من الجدول (2) ازدياد حجم السكان في محافظات غزة منذ عام 1997 – 2013 حيث بلغ إجمالي عدد السكان 1,001 مليون نسمة عام 1997 ثم ازداد إلى أن وصل 1,730 مليون نسمة في العام 2013م أي بزيادة قدرها 729 ألف نسمة تقريباً عن العام 1997، وقد احتلت محافظة غزة أعلى نسبة للسكان على طول الفترة الزمنية (1997-2013) حيث تمثل حوالي ثلث سكان محافظات غزة (35%)، وقد يرجع ذلك لتركز معظم الخدمات الحكومية وغير الحكومية في المحافظة وكونها تعتبر العاصمة الإدارية والاقتصادية لمحافظات غزة بالإضافة أنها تضم مخيم الشاطئ للاجئين الذي يعتبر ذو كثافة سكانية عالية. ثم تأتي محافظة شمال غزة في المرتبة الثانية والتي تمثل حوالي خمس السكان (20%) من إجمالي سكان محافظات غزة كونها تضم مخيم جباليا والذي يتميز بأنه من أعلى الكثافات السكانية في العالم، ثم تأتي محافظة خان يونس حيث شكلت ما متوسطة 19% من إجمالي السكان تقريباً على طول الفترة نفسها، ثم تأتي محافظة دير البلح حيث شكلت 1405% من إجمالي السكان، فيما كانت محافظة رفح أدنى محافظة من حيث عدد السكان حيث وصلت نسبة السكان فيها إلى 12% من إجمالي سكان المحافظات.

شكل (4) توزيع السكان في محافظات غزة لعام 1997، 2007، 2013

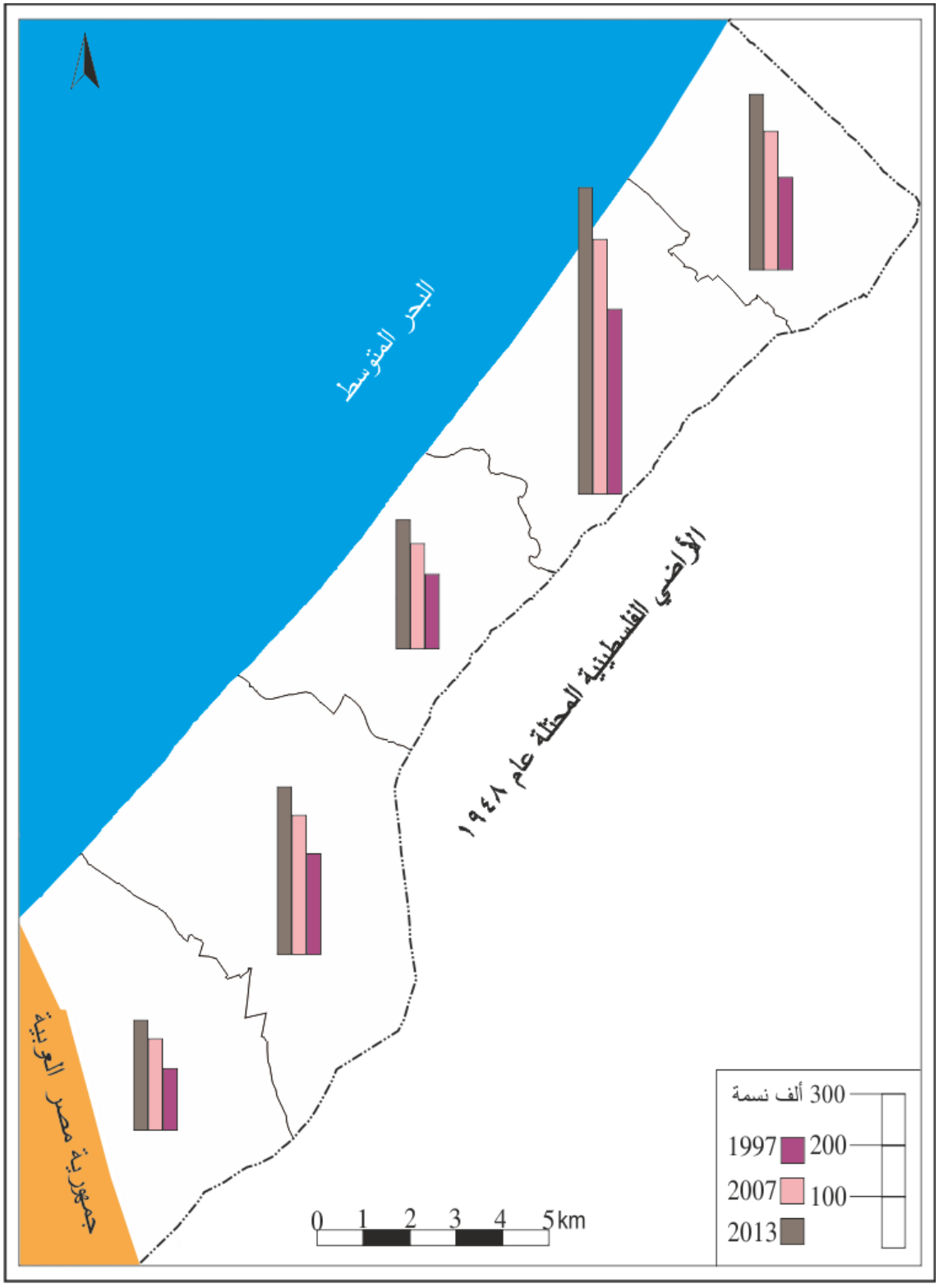


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2).

جدول (3) تطور كثافة السكان في محافظات غزة (1997 و 2013)

| السنة / المحافظة | 1997 | | | 2013 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد السكان | المساحة/ كم² | الكثافة/كم² | عدد السكان | المساحة/ كم² | الكثافة/كم² |
| شمال غزة | 179690 | 62 | 2898.2 | 342030 | 62 | 5516.6 |
| غزة | 359941 | 74 | 4864.1 | 597391 | 74 | 8072.8 |
| دير البلح | 144890 | 56 | 2587.3 | 251428 | 56 | 4489.8 |
| خان يونس | 196662 | 113 | 1740.4 | 325926 | 113 | 2884.3 |
| رفح | 120386 | 60 | 2006.4 | 213962 | 60 | 3566.0 |
| محافظات غزة | 1001569 | 365 | 2744 | 1730737 | 365 | 4741.8 |

**المصدر**: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

- التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997، رام الله، فلسطين.
- الفلسطينيون في نهاية 2013، رام الله، فلسطين.

يبين جدول (3) وشكل (5) أن الكثافة السكانية في معظم محافظات غزة قد زادت بمقدار الضعف تقريبا خلال الفترة 1997-2013، وقد يرجع السبب في ذلك إلى زيادة أعداد المواليد وانخفاض الوفيات نتيجة التحسن في المستوى الصحي في محافظات غزة بالإضافة لعودة أعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين النازحين خلال الفترة المذكورة إلى محافظات غزة مع محدودية المساحة وثباتها، فقد كانت أعلى كثافة سكانية في محافظة غزة حيث تعتبر منطقة جاذبة للسكان حيث أنها تشكل مركز المحافظات وتتركز معظم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فيها وكونها تعتبر العاصمة الإدارية والاقتصادية لمحافظات غزة بشكل، ثم تليها في المرتبة الثانية محافظة شمال غزة وذلك نتيجة للعوامل التي تم ذكرها في الفقرة السابقة، وتأتي محافظة خان يونس في المرتبة الأخيرة نظراً لكبر مساحة المحافظة، حيث أنها تشكل ما يقارب من ثلث مساحة محافظات غزة، شكل (5).

شكل (5) الكثافة السكانية في محافظات غزة لعامي 1997 و 2013

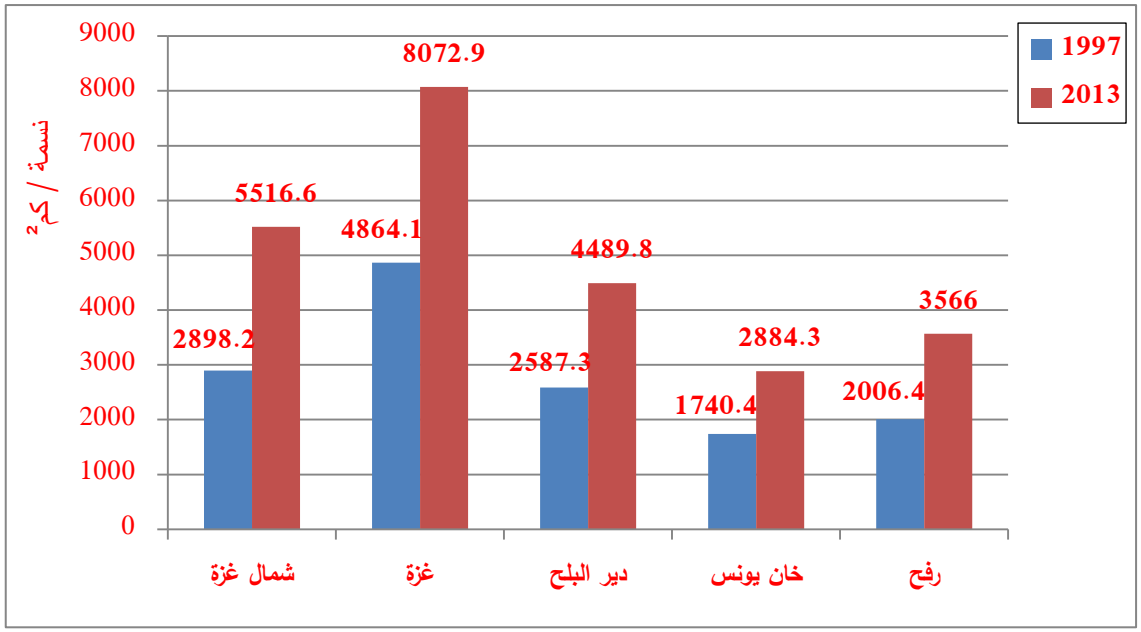


المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (3).

## ثالثاً: التركيب السكاني

تعد دراسة التركيب السكاني (النوعي والعمري) ذات أهمية كبيرة في الدراسات السكانية، حيث تعد المصدر الأساسي للتخطيط المستقبلي في كافة المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، فلا يمكن أن يتخذ قرار تخطيطي في هذه المجالات بعيداً عن معرفة أعداد الذكور والإناث في فئات العمر المختلفة، فاحتياجات المجتمع الذي ترتفع فيه نسبة صغار السن تختلف تماما عن احتياجات المجتمعات الهرمية، كما أن توفير فرص العمل والمسكن من أهم الاحتياجات التي يضعها المخطط أمام متخذي القرار للتغلب على المشكلات التي تواجه المجتمع الذي ترتفع فيه نسبة الشباب (خليل،2012: 41).

### 1- التركيب العمري

يعرف التركيب العمري للسكان بأنه تقسيم السكان في مجتمع أو منطقة جغرافية ما حسب فئات أعمارهم المختلفة. وتعتبر دراسة التركيب العمري للسكان وتوزيعهم مهم لأغراض عديدة، منها إعداد الإسقاطات حول عدد الملتحقين بالمدارس، وقياس مدى توفر العمالة، والتخطيط للخدمات العامة، بالإضافة إلى قياس الإعالة الاقتصادية والتحليل الديموغرافي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،1999: 26).

### أ- فئة صغار السن (صفر إلى اقل من 15 سنة)

تمثل هذه الفئة العمرية قاعدة الهرم السكاني لأي كتلة سكانية، وتعد هذه الفئة غير منتجة اقتصادياً، كما وأن العبء السكاني على الموارد الاقتصادية يتناسب مباشرة مع حجم هذه الفئة، فهي بحاجة دائمة إلى توفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، وكلما زاد حجمها زادت نسبة الإعالة في المجتمع، كما أنها أكثر الفئات تأثراً بعاملي المواليد والوفيات، وكما هو معروف أن نسبة فئة صغار السن تميل إلى التناقص في المجتمعات المتقدمة، فيما تزداد في المجتمعات النامية، شكل (6).

شكل (6) التوزيع النسبي للفئات العمرية لسكان محافظات غزة لعام 2013

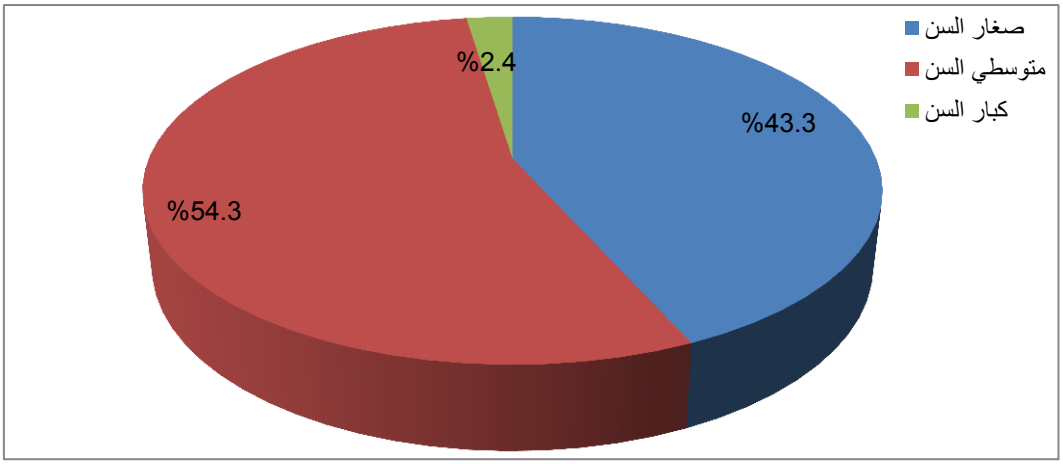


المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية 2013.

يوضح الجدول (4) والشكل (6) التوزيع النسبي للتركيب العمري للسكان في محافظات غزة حيث يبين أن المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة مجتمع فتي فقد بلغ عدد الأفراد من فئة صغار السن (0 إلى أقل من 15 سنة) 749,6 ألف فرد ويشكلون ما نسبته 43.3% من مجموع السكان في محافظات غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013: 32).

ونتيجة لارتفاع نسبة صغار السن إلى إجمالي السكان في محافظات غزة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على الخدمات غير المنتجة كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإسكان وارتفاع نسبة الإعالة الكلية بشكل عام و نسبة إعالة صغار السن بشكل خاص مما يشكل ضغط على الفئات المنتجة كما ويدل ذلك على أن السكان يمرون بمرحلة الشباب في المستقبل القريب، وهي مرحلة يترتب عليها أثار مباشرة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها تؤدي إلى زيادة الداخلين إلى سوق العمل مما يتطلب ضرورة توفير فرص عمل لتلك الفئة، ويعتبر رصيدا بشرياً للمستقبل عندما تدخل هذه الفئة سن العمل والإنتاج، جدول (4).

جدول (4) التوزيع العددي والنسبي للتركيب العمري في محافظات غزة لعامي 2007 و 2013

| فئات السن / السنة | 0- أقل من 15سنة | | 15- أقل 65 سنة | | 65 سنة فأكثر | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % |
| 2007 | 617799 | 44.5 | 727915 | 53 | 35143 | 2.5 |
| 2013 | 749617 | 43.3 | 940105 | 54.3 | 41015 | 2.4 |

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

- التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-2007، رام الله، فلسطين، ص45.
- الفلسطينيون في نهاية 2013، رام الله، فلسطين، ص24.

## ب- فئة متوسطي السن (15- أقل من 65 سنة)

وهي الفئة المنتجة أو فئة النشيطين اقتصادياً في المجتمع، كما أنها الفئة التي تسهم في نمو السكان بشكل كبير لأن معظم أفرادها في المرحلة الإنجابية كما وتعتمد عليها الفئات الأخرى في تلبية الحاجات الأساسية لها، وهذه الفئة هي الأكثر قدرة على الحركة والبحث عن فرص عمل والتي تساهم بشكل كبير في عملية التنمية والتطور في المجتمع، وتعتبر هذه الفئة هي الفئة الأكبر في أي مجتمع حيث تشكل أكثر من نصف المجتمع في كثير من الدول (ابوعيانة، 1993: 294).

ويتضح من الجدول (4) أن نسبة السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة شكلت أكثر من نصف السكان في محافظات غزة، في حين أن هذه النسبة قد ارتفعت بنسبة 1.9% من العام 2007 إلى العام 2013 (53% عام 2007 إلى 54.3% عام 2013)، ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة صغار السن في محافظات غزة نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة الكلية والتي وصلت إلى 5 مولود لكل امرأة في العام 2007 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012: 44)، ثم انخفضت لتصل إلى 4.6 مولود لكل امرأة في العام 2013 وقد يرجع ذلك الانخفاض إلى خروج المرأة للعمل إضافة إلى تأخر سن الزواج.

## ج- فئة كبار السن (65 سنة فأكثر)

تشكل فئة كبار السن 65 سنة فأكثر في محافظات غزة النسبة الأقل مقارنة بالفئات العمرية الأخرى حيث شكلت ما نسبته 2.4% فقط من مجموع السكان في محافظات غزة في العام 2013، وهذا يؤكد أن المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة مجتمع فتي، وتعتبر هذه الفئة من الفئات غير المنتجة، عِلماً بأنه لا يمكن اعتبار جميع أفراد هذه الفئة غير منتجين حيث أن هناك جزءاً وإن كان قليل يعتبرون مشاركين في القوى العاملة.

د- **نسبة الإعالة**

الإعالة هي حجم السكان غير المنتجين اقتصاديا مقابل حجم السكان المنتجين، أي مقدار المعالين الذين تقع مسؤولية إعالتهم الاقتصادية على الأفراد داخل القوى العاملة في المجتمع (الكيخيا،2003: 218).

ويوضح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تعريفه للإعالة الكلية بأنه مجموع الأطفال (0-14 سنة ) مضافا إليهم الأفراد كبار السن (65 سنة فأكثر) لكل مائة شخص في سن العمل والإنتاج (15-64 سنة). وتستخدم هذه النسبة لإبراز مدى الدعم الذي يتوجب على البالغين المنتجين تقديمه للمعالين في المجتمع وبالتالي فإن لها تأثيرات مهمة على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للسكان على المستوى الكلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999 :27).

وتعد نسبة الإعالة مؤشراً لقياس مدى الضغط الذي تشكله القوى المستهلكة على القوى المنتجة في المجتمع إلا أنها مؤشر لقياس مقدار العبء الذي يقع على عاتق القوى العاملة في المجتمع (Arthur and Kane,1978: 9)، وتتفق معظم الدراسات السكانية أن الإعالة تنقسم إلى عدة أقسام منها: وهي إعالة صغار السن وهم مجموع ممن تقل أعمارهم عن سن خمسة عشر عاما منسوبا إلى الأفراد في سن العمل والإنتاج ( 15-64 سنة)، والقسم الأخر هو إعالة كبار السن وهي مجموع من يزيد أعمارهم عن سن الخامسة والستين عاما منسوبا إلى الأفراد في سن العمل والإنتاج ( 15-64 سنة)، ويتأثر عبء الإعالة بعدد من العوامل منها، سن التعليم، وسن الزواج وخاصة عند الإناث، وعدد المتعلمين ونسبة الزواج (سمحة، 2009 :91). ويمكن حساب نسبة الإعالة على النحو التالي:

نسبة إعالة صغار السن= عدد السكان في سن 0-14 سنة / عدد السكان في سن 15-64 سنة × 100

نسبة إعالة كبار السن = عدد السكان في سن 65 سنة فأكثر/ عدد السكان في سن 15-64 سنة × 100

(Shaqfa,A,2003:125) ، جدول (5).

جدول (5) نسبة الإعالة في محافظات غزة مقارنة بالضفة الغربية لعام 2013

| المنطقة | السكان(بالألف) | | | | نسبة الإعالة% | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإجمالي | اقل من 15 سنة | 15-64 سنة | 65 سنة فأكثر | للأطفال | الكبار | الإعالة الكلية | الإعالة الحقيقية |
| الضفة الغربية | 2,754 | 1,039 | 1,626 | 89 | 64 | 5.5 | 69.5 | 262.8 |
| محافظات غزة | 1,730 | 749 | 940 | 41 | 79.7 | 4.4 | 84.1 | 337 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. الفلسطينيون في نهاية 2013، رام الله فلسطين، ص24.

يلاحظ من الجدول (5) أن نسبة الإعالة الكلية في محافظات غزة قد بلغت 84.1% وتعتبر هذه النسبة عالية مقارنة بالشطر الأخر من الوطن ( محافظات الضفة الغربية) حيث بلغت 69.5%، وهذا بدوره سيؤثر على حجم القوى العاملة في محافظات غزة في المستقبل، إضافة إلى زيادة عبء الإعالة على الأفراد في سن العمل والإنتاج في محافظات غزة أكبر منه في الضفة الغربية وهذا يعني أن مستوى الرفاهية في محافظات الضفة الغربية أكثر منه في محافظات غزة.

وعلى مستوى إعالة الصغار فان نسبة الإعالة في محافظات غزة قد بلغت 79.7% بينما وصلت في الضفة الغربية إلى 64% أي أن كلَّ 100 شخص في سن العمل والإنتاج يعيل حوالي 80 طفل تقريباً في سن اقل من 15 سنة في محافظات غزة في حين أن كلَّ 100 شخص في سن العمل والإنتاج يعيل حوالي 64 طفل اقل من 15 سنة في محافظات الضفة الغربية، بينما بلغت نسبة إعالة الكبار 4.4% في محافظات غزة مقارنة بـ 5.5% في محافظات الضفة لعام 2013.

**هـ- العمر الوسيط**

هو العمر الذي يُقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف السكان الذي يكون اصغر من هذا العمر والنصف الثاني الأكبر متساويان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،1999: 20). ويتأثر العمر الوسيط في الدولة بمعدل المواليد والوفيات فتناقص معدلات المواليد والوفيات يؤدي إلى الزيادة في سن العمر الوسيط، والعكس تزايد مُعدلات المواليد والوفيات يؤدي إلى الهبوط في السن أي أن العلاقة عكسية بين معدلات المواليد والوفيات الخام والعمر الوسيط (ابوعيانة،1993 :298).

ويُستخدم العمر الوسيط غالبا للحكم على المجتمع من حيث شبابه أو هرمه، إذ يعد المجتمع شابا عندما ينخفض العمر الوسيط لسكانه لأقل من 20 سنة، ويكون هرميا عندما يرتفع

العمر الوسيط لسكانه لأكثر من 30 سنة، في حين يعد مجتمعا ناضجا عندما يتراوح العمر الوسيط ما بين 20–30 سنة ( شلضم،2012 :157)، شكل (7).

شكل (7) العمر الوسيط في محافظات غزة لسنوات مختارة (1997–2013)

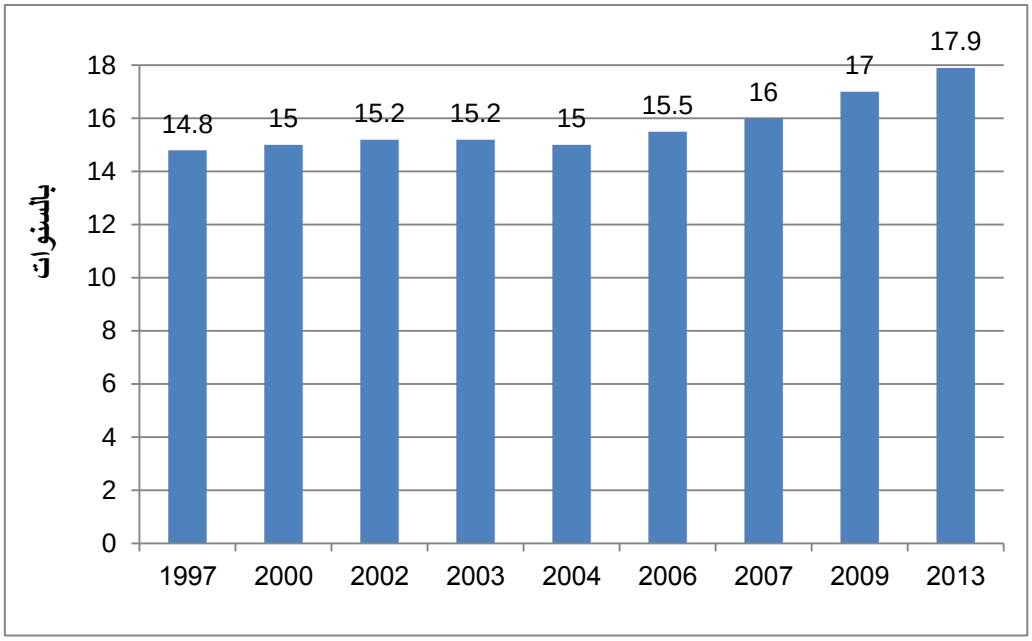


المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

- التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 و 2007 لقطاع غزة، رام الله، فلسطين.
- سلسلة تقارير الفلسطينيون في نهاية (2002–2013)، رام الله، فلسطين.

يلاحظ من شكل (7) أن العمر الوسيط في محافظات غزة بلغ 14.8 سنة في العام 1997 وقد اخذ بالارتفاع بشكل تدريجي إلى أن وصل 17.9 سنة في العام2013، ويرجع هذا الارتفاع إلى التحسن في المستوى الصحي وتناقص معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وتأخر سن الزواج وانخفاض نسبة الخصوبة الكلية بشكل عام، كما ويلاحظ من الشكل أن العمر الوسيط خلال الفترة الزمنية من 1997–2013 يتراوح ما بين 14.8–17.9 سنة وهي اقل من 20 سنة، أي أن أكثر من نصف السكان هم ضمن سوق العمل (15–64 سنة).

ويمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين العمر الوسيط وحجم القوى العاملة، بمعنى زيادة العمر الوسيط ينتج عنه نقص في حجم القوى العاملة وذلك نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة نسبة كبار السن في المجتمع ويرجع ذلك إلى التقدم الصحي.

## 2- التركيب النوعي

تعتبر دراسة التركيب النوعي مهمة في الدراسات السكانية لما لها من نتائج مهمة ومؤثرة في القوى العاملة، ويقصد بالتركيب النوعي عدد الذكور والإناث في المجتمع السكاني، ويحسب إما كنسبة الذكور لكل مائة أنثى أو الإناث لكل مائة من الذكور، ومن الحقائق الديموغرافية أن هناك توازناً بين أعداد الذكور وأعداد والإناث داخل المجتمعات البشرية (جاسر،2011: 37). ويؤثر التركيب النوعي في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فزيادة الذكور تؤدي إلى زيادة القوى العاملة في أنشطة معينة كالزراعة والصناعات الثقيلة والعكس، كما ويؤثر التركيب النوعي في تحديد معدلات الوفيات في السكان، وذلك لان نسبة الوفيات بين الإناث اقل منها بين الذكور، كما يلاحظ أن ارتفاع أو انخفاض نسبة الذكور أو الإناث في فئات سن الزواج له تأثير على معدلات الزواج وبالتالي يؤثر على معدلات المواليد (خليل،2012: 42).

وبالنظر إلى نسبة الجنس في محافظات غزة نجد أن عدد الذكور وصل إلى حوالي 879 ألف ذكر، فيما وصل عدد الإناث حوالي 852 ألف أنثى، أي بنسبة مقدارها (103.2 ذكر لكل 100 أنثى) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013: 24). ومن الملاحظ أن نسبة الذكور في محافظات غزة أعلى من نسبة الإناث، وقد يرجع ارتفاع نسبة الذكور في محافظات غزة إلى الحصار المفروض على محافظات غزة منذ عام 2005 والذي حد من هجرة الشباب الذكور إلى الخارج، شكل (8).

شكل (8) نسبة النوع في محافظات غزة لعام 2013

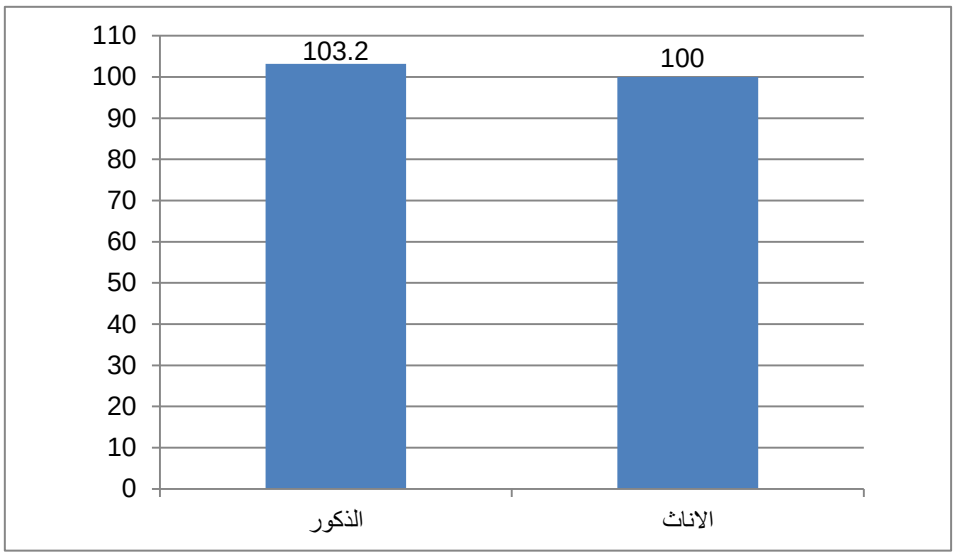


المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية 2013، رام الله، فلسطين، 2014.

## رابعاً: مكونات النمو السكاني في محافظات غزة

يعد النمو السكان في أي مجتمع ابرز السمات الديموغرافية المميزة في العصر الحديث حيث يمثل تحديا هاما وخاصة بالنسبة للشعوب النامية نظرا لتزايد عدد السكان بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية بها وعلى إمكانيات توفير الغذاء وفرص العمل لسكانها في ظل الظروف الراهنة (ابوعيانة، 1993: 171).

وتعد دراسة النمو السكاني إحدى الدعائم الأساسية في الدراسات الجغرافية السكانية، والتي تحظى باهتمام بالغ من قبل باحثيها ويشير مفهوم النمو السكاني إلى التغيرات التي تحدث في حجم سكان أي مجتمع، سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان والتي تحدث نتيجة لعاملين هما: الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة (جاسر،2011: 18).

### 1- الزيادة الطبيعية (النمو الطبيعي)

الزيادة الطبيعية هي الفرق بين عدد المواليد الأحياء وعدد الوفيات، ويتأثر النمو الطبيعي في المجتمع بشكل كبير بعاملين أساسيين هما المواليد والوفيات ويكون تأثير الزيادة الطبيعية على النمو السكاني أكثر من صافي الهجرة (إسماعيل،1988: 324)، وتعتبر الزيادة الطبيعية المصدر الأساسي لنمو السكان في محافظات غزه نظراً للقيود التي فرضتها سلطات الاحتلال على الفلسطينيين الذين غادروا محافظات غزه قبل عام 1967 حتى عام 1994 مع مجيء السلطة الفلسطينية.

ونتيجة للتقدم الصحي في محافظات غزة عما كانت عليه في العقود السابقة والتغلب على الكثير من الأمراض المتفشية واهتمام الحكومة ببرامج تطعيم الأطفال منذ بداية حياتهم أدى ذلك إلى ارتفاع معدل المواليد في محافظات غزة وانخفاض الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع فقد بلع معدل وفيات الأطفال الرضع 23.3/ 1000 مولود وذلك عام 2002، بينما بلغ المعدل 15.9/ 1000 مولود عام 2013م (وزارة الصحة الفلسطينية،2014: 7) مما عمل على الزيادة في النمو السكاني في محافظات غزة، شكل (9).

شكل (9) معدل الزيادة الطبيعية في محافظات غزة للفترة من 1990-2013

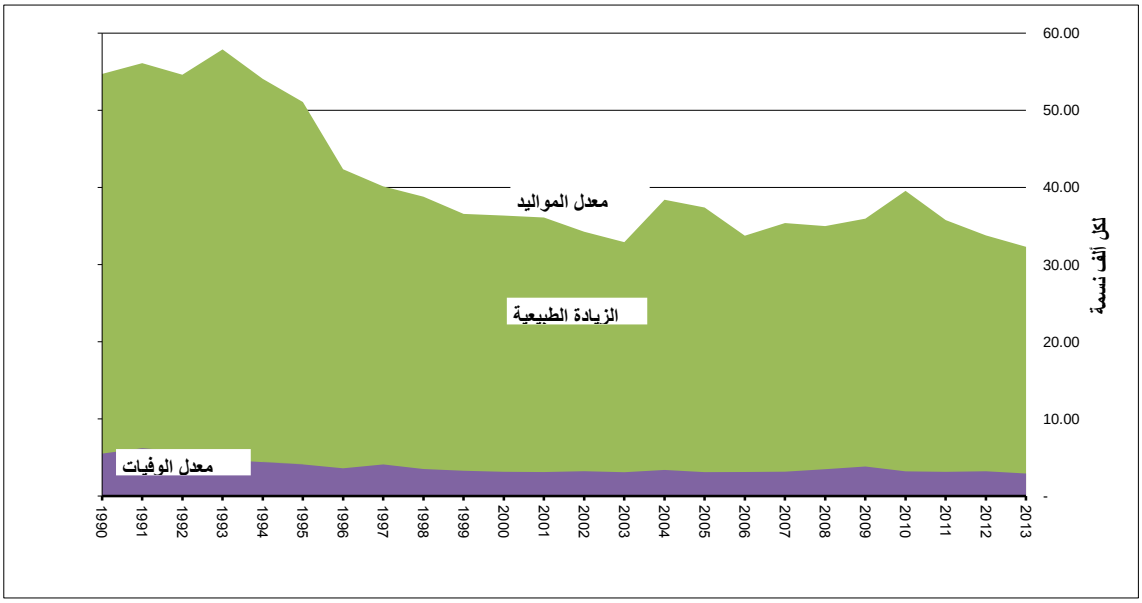


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير إحصائية.
- وزارة الصحة الفلسطينية سلسلة بيانات إحصائية.

من الشكل (9) يمكن تقسيم معدل الزيادة الطبيعية في محافظات غزة إلى مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: 1990-1999 وفيها كانت معدلات الزيادة الطبيعية مرتفعة جدا في بداية الفترة حيث وصلت إلى 53 في الألف فكثيرا ما تنظر الأسرة ذات الدخل المتوسط أو المتدني إلى الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال من ناحية اقتصادية للمشاركة في سوق للعمل والكسب المادي بينما تعمل بعض القيم السائدة في المجتمع إلى تعزيز وزيادة معدل المواليد من خلال أن الحجم الأكبر للأسرة يعزز المكانة الاجتماعية لها بين الأسر، كما وأن زيادة معدلات المواليد لدى الفرد الفلسطيني هي نتيجة مباشرة للصراع الديموغرافى بين الفلسطينيين والإسرائيليين حيث يعد هذا شكلا من أشكال المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال والاستيطان من خلال المحافظة على الهوية الفلسطينية.

وفي عام 1999 انخفضت معدلات الزيادة الطبيعية حتى وصلت إلى 33 في الألف وقد يرجع ذلك إلى السياسة التي اتبعتها السلطة في عمليات تنظيم الأسرة وتشجيع المواطنين على استخدام وسائل تنظيم النسل إضافة إلى تحرر السكان من بعض العادات والتقاليد التي كانت تحث على كثرة الإنجاب.

المرحلة الثانية: 2000-2013 وفي هذه الفترة كانت معدلات الزيادة الطبيعية ثابتة نسبياً حيث تراوح معدل الزيادة الطبيعية للسكان ما بين 30-33 فرد لكل ألف من السكان في تلك الفترة، وقد

يرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها تحسن الوضع الصحي وثبات البرامج الصحية التي تعني بالخدمات الصحية المقدمة للمرأة من المؤسسات الصحية الحكومية والتابعة لوكالة الغوث بالإضافة لدخول المرأة إلى سوق العمل ورفع المستوى التعليمي وتأخر سن الزواج عند الإناث وزيادة معدلات الوفيات بسبب الهجمات والاجتياحات والاعتداءات الذي شنها الاحتلال الإسرائيلي على محافظات غزة في بعض الفترات (2004، 2008، 2009، 2012).

**أ- المواليد**

شهدت محافظات غزة ارتفاعاً ملحوظاً في معدل المواليد منذ أوائل السبعينات حيث بلغ معدل المواليد 43.5 في الألف وذلك عام 1970 ثم ارتفع إلى 47.7 في الألف عام 1972، ثم تجاوز 50 في الألف خلال الفترة من 1974-1979، وفي عام 1984 انخفض إلى حوالي 47.5 في الألف ( معهد البحوث والدراسات العربية،1991: 265)، جدول(6).

جدول(6) معدل المواليد في محافظات غزة للفترة 1993-2013

| السنة | عدد السكان (بالآلاف) | المواليد (بالآلاف) | معدل المواليد (بالآلاف) | السنة | عدد السكان (بالآلاف) | المواليد (بالآلاف) | معدل المواليد(بالآلاف) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1993 | 748,9 | 43,3 | 58 | 2004 | 1,261 | 48,4 | 36 |
| 1994 | 800,0 | 43,2 | 54 | 2005 | 1,304 | 48,8 | 37 |
| 1995 | 840,0 | 42,9 | 51 | 2006 | 1,471 | 49,6 | 34 |
| 1996 | 963,0 | 40,8 | 42 | 2007 | 1,416 | 50,1 | 35 |
| 1997 | 1,001 | 40,2 | 40 | 2008 | 1,440 | 50,4 | 35 |
| 1998 | 1,044 | 40,5 | 39 | 2009 | 1,486 | 53,5 | 36 |
| 1999 | 1,087 | 39,7 | 37 | 2010 | 1,510 | 59,7 | 40 |
| 2000 | 1,138 | 41,4 | 36 | 2011 | 1,616 | 57,8 | 36 |
| 2001 | 1,146 | 41,4 | 34 | 2012 | 1,672 | 56,5 | 34 |
| 2002 | 1,299 | 44,5 | 34 | 2013 | 1,730 | 55,9 | 32 |
| 2003 | 1,370 | 45,1 | 33 | | | | |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سجل السكان، بيانات غير منشورة، 2013.

يتضح من الجدول (6) انخفاض تدريجي لمعدلات المواليد في محافظات غزة منذ عام 1993، ولكن وبشكل عام تعتبر تلك المعدلات عالية، وقد يرجع ذلك إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع وخاصة عند الإناث وما يترتب عليها من طول فترة الإنجاب لدى المرأة وعدم

الاستجابة للنداءات للحد من الإنجاب والأخذ بعملية تنظيم الأسرة، وبعد تخلي واستغناء الاحتلال الإسرائيلي عن الأيدي العاملة الفلسطينية ومنع ما يقرب من 120 ألف عامل فلسطيني من الدخول إلي العمل في إسرائيل بعد اندلاع انتفاضة الأقصى مما عمل على زيادة عدد العاطلين عن العمل في المنطقة والذي انعكس بدوره على زيادة عدد المواليد، إضافة إلى إدراك السكان بضرورة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي من خلال زيادة عدد المواليد لتعويض الوفيات الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية إضافة إلى الصراع الديموغرافي مع الاحتلال الإسرائيلي.

**ب- الوفيات**

تعد معدلات الوفيات من العوامل المؤثرة في نمو السكان، ولا يقتصر تأثيرها على نمو السكان فحسب، بل تؤثر في تكوين السكان من حيث فئات السن والنوع، كما وتعطي مؤشرا على مدى التقدم الصحي في الدولة (جاسر،2011: 23). ويمكن الحصول على معدل الوفيات الخام من خلال قسمة إجمالي عدد الوفيات في سنة ما على إجمالي عدد السكان في نفس السنة مضروبا في 1000، شكل (10).

شكل (10) معدل الوفيات الخام في محافظات غزة للفترة من 1990-2013

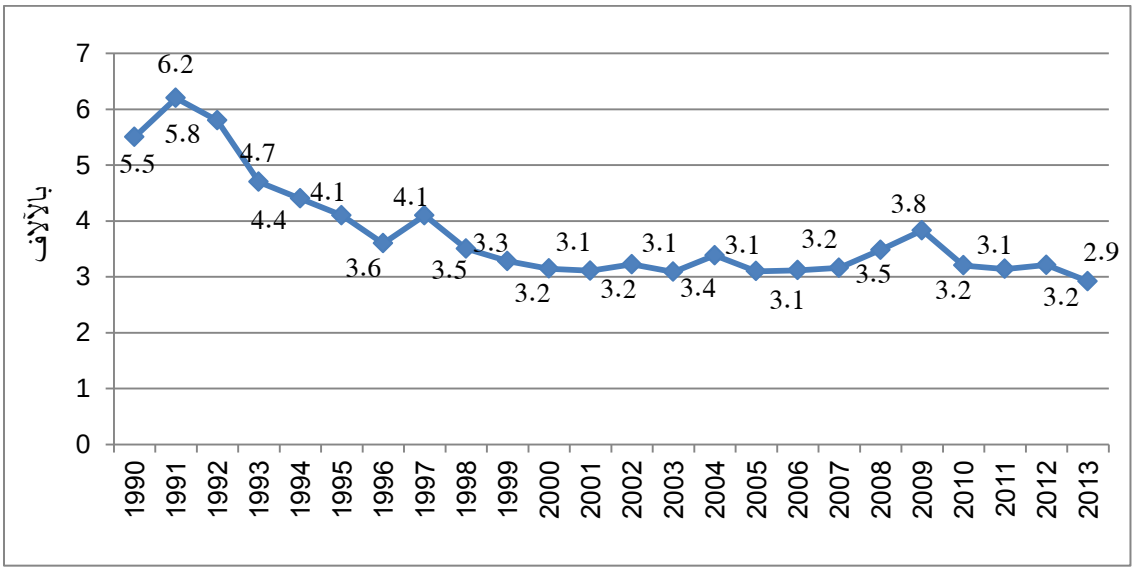


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير إحصائية.
- وزارة الصحة الفلسطينية، سلسلة تقارير إحصائية.
- وزارة الداخلية الفلسطينية سلسلة تقارير إحصائية.

يتضح من الشكل (10) أن معدلات الوفيات في محافظات غزة للفترة من 1990-2013 قد انخفضت بشكل عام حيث بلغ معدل الوفيات 5.5 في الألف في عام 1990 وفي عام 1991 ارتفعت بنسبة قليلة لتصل إلى 6.2 في الألف ثم أخذت في الانخفاض إلى أن وصلت في العام

2008 إلى 3.4 في الألف وعادت ارتفعت مرة أخرى في عام 2009 إلى 3.8 في الألف وذلك نتيجة إلى تعرض محافظات غزة إلى عدوان على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي استمرت ما يقارب من 22 يوما تم استشهاد حوالي 1417 شهيد وجرح حوالي 4336 جريح من سكان المحافظات، وفي عام 2013 انخفض معدل الوفيات ليصل إلى 2.9 في الألف ويرجع انخفاض معدلات الوفيات في محافظات غزة إلى عدة أسباب منها:

أ- التحسن الذي طرأ على الأوضاع الصحية في محافظات غزة وذلك بعد قيام السلطة الفلسطينية وزيادة الاهتمام بالنواحي الصحية للأطفال حديثي الولادة.

ب- دعم الحكومة للمؤسسات الصحية التي تهتم بتقديم الخدمات الصحية الوقائية كالتطعيم من ضد الأمراض المعدية للمواطنين والاهتمام الكبير ببرامج التغذية والأمومة والطفولة إضافة إلى انتشار المراكز الصحية في جميع محافظات غزة مما سهل في إمكانية الوصول إلى المركز الصحي بكل سهولة ويسر.

ج- زيادة المستوى التعليمي وخاصة عند الإناث والتغلب على العادات والتقاليد التي كانت تقف حائلا أمام تعليم الإناث مما ساعد في زيادة الوعي الصحي، والإدراك العقلي عند الإناث في كيفية التعامل مع الأبناء.

## 2- الزيادة غير الطبيعية (الهجرة)

تعد الهجرة عنصراً رئيسياً من عناصر الدراسة السكانية ذلك لأنها تعد المصدر الثاني لتغير حجم السكان، ولما كانت الهجرة عاملاً مؤثراً في نمو السكان فإن لها تأثيراً كبيراً في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والجغرافية، حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي نتاجاً من نتائج الهجرة من منطقة إلى أخرى، وكما أن الهجرة تعنى انتقال السكان من مكان لأخر فإن ذلك يعيد توزيع السكان في أي منطقة وما يترتب عليه من نتائج في التأثير على الأفراد في سن العمل والإنتاج (إسماعيل،*1997: 95-97*)، فضلاً عن أهميتها كعنصر في نمو السكان فإن لها تأثير على حجم القوى العاملة في المناطق المرسلة والمستقبلة للسكان (Shryock,1976:nun).

ولكن تعد بيانات الهجرة اقل قيمة من بيانات الإحصاءات الحيوية وذلك لعدة أسباب منها تعريف المهاجر يختلف من مكان لأخر أحيانا، كذلك قد يكون التصنيف القائم على مدة الهجرة والمسافة التي يقطعها المهاجر غير واضح، إضافة إلى صعوبة الحصول على بيانات الهجرة وخاصة إذا كانت داخلية بين مناطق القطر الواحد (الشواورة،1992: 28).

وقد حدث في فلسطين نوعين من الهجرة وهما القسرية والاختيارية، فقد قامت الحركة الصهيونية وبدعم من بريطانيا بتفريغ السكان العرب من فلسطين بشتى الطرق وذلك لإفساح المجال لليهود المهاجرين، وقد تمكن اليهود من السيطرة على 77% من أراضي فلسطين عام

1948 وتشريد ما يقارب نصف الشعب الفلسطيني وخاصة هجرة الأيدي العاملة من فلسطين (سمحة وآخرون،1984: 66).

وقد خضع قطاع غزه للاحتلال الصهيوني في حزيران يونيو *1967* والتي أدى إلى نزوح عدد كبير من المواطنين إلى الدول العربية المجاورة بشكل أساسي وإلى جميع دول العالم بشكل عام ومنهم من اتجه إلى دول الخليج العربي وخاصة الأيدي العاملة المدربة وغير المدربة، وقد بلغ صافي الهجرة في محافظات غزة حوالي (-32.4 ألف نسمة) وذلك خلال عام 1968، ويشير الرقم السالب إلى أن عدد المهاجرين المغادرين من محافظات غزة أكثر من عدد العائدين إليها (صالح، 1985: 194) جدول (7) و شكل (11).

جدول (7) معدلات صافي الهجرة في محافظات غزة خلال الفترة 1967-2009.

| السنة | معدل صافي الهجرة (بالألف) |
|---|---|
| 1967 | -12.2 |
| 1972 | -3.9 |
| 1977 | -2.9 |
| 1982 | -3.1 |
| 1987 | -3.3 |
| 1992 | +6.8 |
| 1994 | +30 |
| 1999 | +5.4 |
| 2004 | +11.5 |
| 2007 | -2.3 |
| 2009 | -0.7 |

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:

-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1994. ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن (1).

-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله، فلسطين.

-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011. مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية-2010 التقرير الرئيسي، رام الله، فلسطين.

شكل (11) معدلات صافي الهجرة لسنوات مختارة في محافظات غزة.

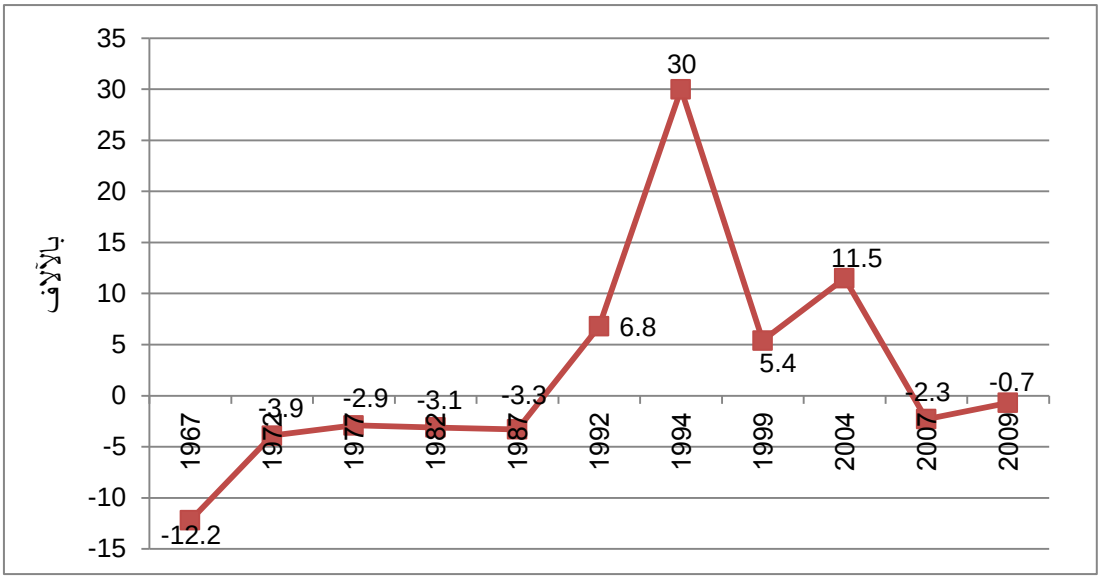


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

يتضح من الجدول (7) والشكل (11) أن صافي الهجرة في محافظات غزة سالبة بمعنى أن عدد المغادرين من محافظات غزة أكثر من عدد العائدين إليها في معظم سنوات الفترة من 1967-2009 وذلك نتيجة تعرض محافظات غزة إلى الاحتلال الإسرائيلي عام كما تم الإشارة إليه سابقاً والذي نتج عنه التهجير القسري (النزوح) لأعداد كبيرة من سكان محافظات غزة إلى الدول المجاورة وبقى النزوح السكاني من المحافظات مستمراً منذ فترة السبعينات إلى نهاية الثمانينات وإن كانت تختلف الأهداف من فترة إلى أخرى فمنها سياسية والهادفة إلى تفريغ الأرض من ساكنيها بواسطة الاحتلال الإسرائيلي بهدف إحلال السكان اليهود مكانهم، إضافة إلى قيام إسرائيل بعدة إجراءات منها سياسة القمع والتضييق وسوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية، إضافة إلى منع إسرائيل السكان النازحين من العودة إلى أوطانهم عن طريق عدم تجديد تصاريح العودة لهم بحجة أنهم يشكلون خطراً على أمنهم، كما واتبعت إسرائيل سياسة الإبعاد إلى خارج المحافظات.

وفي الفترة ما بين 1990- 2004 كان هناك زيادة في تيارات الهجرة الوافدة إلى محافظات غزة وذلك بسبب قيام حرب الخليج عام 1990 وما ترتب عليها من طرد أعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين وعائلاتهم ممن كانوا يعملون فيها كالكويت مثلاً لأسباب سياسية حيث بلغت نسبة العائدين من دولة الكويت إلى محافظات غزة 2.3% من إجمالي العائدين، كما أن قلة فرص العمل في دول الخليج والاستغناء عن نسبة كبيرة من العاملين الفلسطينيين كان من الأسباب التي أدت إلى زيادة الهجرة الوافدة إلى محافظات غزة والحصول على فرصة عمل بديلة حيث بلغت نسبة هذه الفئة حوالي 2.7% من إجمالي العائدين، إضافة إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية

بعقد اتفاقية مدريد وأوسلو عام 1993 مع الاحتلال الإسرائيلي والتي ترتب عليها عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين هجروا إلى الخارج بعد النكبة 1948 أو بعد النكسة 1967 حيث بلغت نسبتهم حوالي45.1% من إجمالي العائدين مما ساهم في زيادة عدد السكان في محافظات غزة وخاصة الأفراد في سن العمل والإنتاج، إضافة إلى عودة أعداد كبيرة إلى محافظات غزة وذلك إما لانتهاء المرحلة التعليمية في الخارج أو الرغبة في تربية الأبناء وفق عادات وقيم المجتمع الفلسطيني أو الزواج ولم شمل العائلة حيث بلغت نسبة هؤلاء في مجملها 48.1% من إجمالي العائدين، كل هذا ترتب عليه التزامات من قبل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة خلال الفترة من توفير فرص العمل للأفراد العائدين من الخارج (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011: 77).

ورغم الارتفاع في معدلات الهجرة الوافدة إلى محافظات غزة إلَّا انه في عام 2007-2009م انخفض معدل صافي الهجرة في محافظات غزة واتجهت نحو السالب حيث بلغ في عام 2007 (-2.3) وفي عام 2009 (-0.7) حيث أظهر مسح الهجرة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2010 أن أكثر من نصف المهاجرين للخارج خلال الفترة 2007-2009 هم من فئة الشباب والنشيطين اقتصاديا حيث كان حوالي 33% من المهاجرين من الفئة العمرية (15-29 سنة) وأن 25.6% من الفئة (30-44 سنة) بمعنى أن معظم المهاجرين للخارج هم الأفراد داخل سن العمل والإنتاج، وهذا يرجع إلى حالة الانقسام في المجتمع الفلسطيني في العام 2007 وما ترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وكذلك الحصار المفروض على محافظات غزة وفقدان الكثير من العاملين لفرص عملهم مما دفعهم للبحث عن فرص بديلة في دول أخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011: 30).

# الفصل الثالث

# القوى العاملة في محافظات غزة

## مقدمة

تلعب القوى العاملة دوراً هاماً وأساسيا في الإنتاج والتقدم الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات، فهي عنصر الإنتاج للدولة ولديها القدرة على الابتكار، لذلك فإن دراسة القوى العاملة من حيث حجمها وتوزيعها الجغرافي ومشاركتها في قوة العمل ذات أهمية كبيرة في أي منطقة جغرافية (El Biblawy,1984: PP1-2).

تقسم القوة البشرية (15 سنة فأكثر) إلى فئتين الأولى الأفراد داخل القوى العاملة (15-64 سنة) وتضم العاملين والمتعطلين عن العمل، والفئة الثانية الأفراد خارج القوى العاملة وتضم الطلبة والمتدربين وربات البيوت وكبار السن والمرضى والذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل والمحبطين.

وفي هذا الفصل سيتم دراسة واقع الأفراد ممن هم داخل القوى العاملة في محافظات غزة والتي تشمل المشتغلون والمتعطلون حسب التعريفات والمفاهيم المعتمدة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## أولا: تعريف القوى العاملة

القوى العاملة هي العنصر البشري العامل في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة ويتوقف عليها تحقيق أهداف المشروعات والخطط التي تضعها الدولة ويقصد بالقوى العاملة جميع الأفراد الذين في سن القدرة على العمل والإنتاج (15-64 سنة) ومن يعملون فعلا أو ممن هم قادرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه، ويستثنى منهم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والعاجزين عجزاً تاماً في الفئة العمرية 15-64 سنة ولا يشمل المنتسبين إلى القوى العاملة ممن عمرهم فوق الخامسة والستين (حداد،2005 :207).

وهناك من يعرفها بأنها جميع الأفراد العاملين والعاطلين عن العمل، ويستثنى منها العاطلون الذين لا يبحثون عن العمل (Pull & William,1989:81)، وهناك من يعرفها أيضا بأنها جميع الأفراد الذين يساهمون فعلا أو كانوا متاحين للمساهمة في إنتاج السلع والخدمات (هوسمانز وآخرون ،1990 :14).

أما منظمة العمل الدولية فقد عرفتها بأنها تلك الفئة التي تضم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل والإنتاج (15-64) وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة، في حين أن الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني عرف القوى العاملة ( النشيطون اقتصاديا): بأنهم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ( 15 سنة فأكثر) وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 :49).

ومن هنا يمكن تعريف القوى العاملة بأنها جميع الأفراد 15 سنة فأكثر ذكور وإناث ويساهمون في العمل وإنتاج السلع والخدمات وتضم ليس فقط العاملين وقت إجراء التعداد أو المسح بل والمتعطلين أيضا، أي القادرين علي العمل والباحثين عنه ولديهم القدرة على المساهمة ويبحثون عنه بعدة وسائل.

## ثانيا: تطور حجم القوى العاملة في محافظات غزة (1990-2013)

يعتمد تحديد حجم القوى العاملة في أي مجتمع على مجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ويعد التركيب العمري والنوعي من أبرز العوامل الديموغرافية المؤثرة في حجم قوة العمل، حيث أن هناك علاقة وثيقة بين التركيب العمري وبين حجم قوة العمل ومعدلات الإعالة (إسماعيل،1989: 156)، كما ويتأثر حجم القوى العاملة بمستويات واتجاهات معدلات النشاط الاقتصادي، ومعدلات النشاط الخاصة بالعمر، لذلك فإن حجم قوة العمل تعتبر عنصر أساسي في التعرف على حركة واتجاه قوة العمل (شلظم،2012: 239).

ومن منظور ديموغرافي فإن حجم القوى العاملة يتم تحديده من خلال حجم السكان في أي منطقة، ومن خلال معدلات المشاركة في القوى العاملة، ويمكن تحديد النمو السكاني خلال فترة معينة من الزمن بواسطة عنصرين هما: النمو الناتج عن الزيادة الطبيعية (المواليد – الوفيات)، وصافي الهجرة والذي تؤثر بدورها على حجم القوى العاملة، وبشكل فعلي فإن الغالبية العظمى من حجم القوى العاملة ترجع إلى النمو السكاني، إلا أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلعب دورا هاما أيضا في تحديد حجم القوى العاملة والتي تشكل ما نسبته حوالي 10٪ فقط من نمو القوى العاملة في حين أن حوالي 90٪ من نمو حجم القوى العاملة يرجع إلى النمو السكاني (Musleh,2012 :P6 ) جدول (8) و شكل (12).

جدول (8) تطور حجم القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في محافظات غزة 1990-2013

| السنة | العدد بالآلاف | السنة | العدد بالآلاف |
|---|---|---|---|
| 1990** | 108 | 2002 | 207 |
| 1991** | 112 | 2003 | 235 |
| 1992** | 119 | 2004 | 239 |
| 1993** | 120 | 2005 | 251 |
| 1994** | 130 | 2006 | 259 |
| 1995 | 153 | 2007 | 286 |
| 1996 | 171 | 2008 | 299 |
| 1997 | 174 | 2009 | 308 |
| 1998 | 185 | 2010 | 311 |
| 1999 | 207 | 2011 | 341 |
| 2000 | 207 | 2012 | 371 |
| 2001 | 192 | 2013 | 396 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على:

1- Statistical Abstract Of Israel 1995 , No 46, P 773 **

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين.

شكل (12) تطور حجم القوى العاملة في محافظات غزة من 1990- 2013

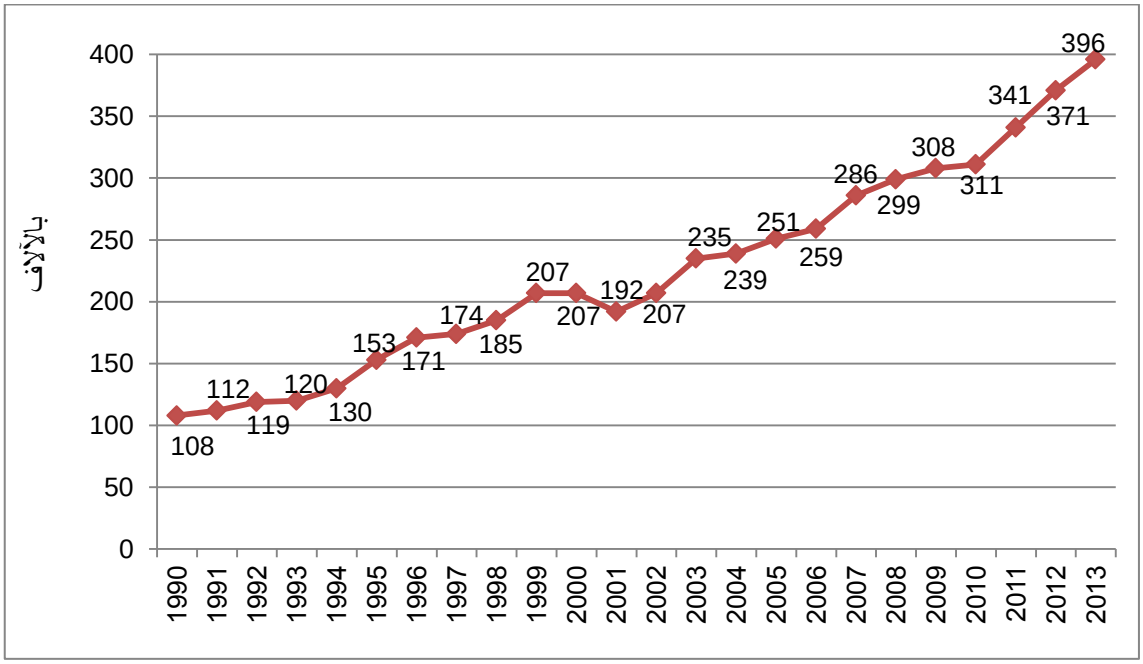


المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات جدول(8)

تشير بيانات الجدول (8) والشكل (12) إلى أن حجم القوى العاملة في محافظات غزة قد تزايدت بأعداد مرتفعة حيث ارتفعت بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة (1990–2013) وتختلف نسبة الزيادة في حجم القوى العاملة من فترة لأخرى، حيث بلغت الزيادة في أعداد القوى العاملة من الفترة 1990–1994 حوالي 22 ألف شخص بنسبة 20.3% عما كانت عليه في بداية الفترة وبمعدل نمو سنوي 4.1%، بينما بلغت الزيادة في الفترة التالية من 1995–1999م حوالي 54 ألف شخص بمعدل نمو سنوي حوالي 7.1%، يلاحظ أن معدل النمو السنوي للقوى العاملة في المرحلة الثانية قد زادت بشكل كبير عن الفترة الأولى (1990–1994) وقد يرجع ذلك إلى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية وبناء مؤسساتها المختلفة وحاجتها إلى استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة وعلى هذا عملت وزارة العمل الفلسطينية التي تعتبر المظلة الرسمية التي تعنى بالعمالة، حيث عملت الوزارة على إعداد الخطط والسياسات والبرامج المختلفة اللازمة التي تسهم في تنظيم القوى العاملة في محافظات غزة ومدى حاجتها إلى الكثير من القوى البشرية اللازمة لإدارة تلك المؤسسات مما أدى إلى استيعاب الكثير من الأفراد في سن العمل والإنتاج ضمن اللوائح والقوانين التي أعدتها الوزارة والآلية التي اتبعتها في توظيف تلك الأفراد وقد ساعد ذلك في التقليل من نسبة البطالة وزيادة أعداد العاملين في محافظات غزة كما وأخذت في الاهتمام بالسياسات التي تهتم بتطوير سوق العمل وحل الإشكاليات وخاصة تلك المتعلقة بالقوى العاملة من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة والذي سوف نتناوله لاحقاً في الفصل الثالث.

أما في الفترة الثالثة (2000–2004) انخفض حجم القوى العاملة في بداية الفترة (2000–2001) وقد يرجع السبب في ذلك إلى استشهاد أعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى والتي استمرت من 2000/9/29 حتى 2005/2/28 حيث وصل عدد الشهداء إلى ما يقارب من 2,107 شهيد منذ بداية الانتفاضة حتى 2005/2/28 (http://www.alburayj.com/aqsa%20shohada.htm). حيث أن غالبية الأفراد الذين تم استشهادهم هم في سن العمل (15–64 سنة) كما وساهمت الانتفاضة في خروج أعداد كبيرة من السكان في تلك الفترة إلى خارج القوى العاملة وذلك بسبب تعرضهم للإصابات من قوات الاحتلال التي أدت بهم إلى الإعاقة سواءً البصرية أو الحركية، حيث بلغ عدد الجرحى إلى ما يقارب من 45,548 جريح فلسطيني خلال الانتفاضة والتي جعلتهم عاجزين عن العمل (وزارة الصحة الفلسطينية، 2005: IV).

أما الفترة الرابعة (2005–2013) والتي تميزت بزيادة حجم القوى العاملة حيث وصلت الزيادة في تلك الفترة إلى 145 ألف شخص وقد ترجع تلك الزيادة إلى قيام وزارة العمل الفلسطينية باعتماد برنامج التشغيل المؤقت للأفراد في سن العمل الإنتاج وخاصة من فئة الخريجين حيث تم

توفير ما يقارب 99 ألف فرصة عمل خلال الفترة ما بين 2007–2011 على بند التشغيل المؤقت (http://www.mol.ps/index.php/ingazaat/engazat2011.html) إضافة إلى قيام الوزارة ب فتح أفرعاً لها في كافة محافظات غزة مما سهل على الأفراد ممن هم داخل القوى العاملة في مراجعة تلك المديريات وذلك بهدف البحث عن فرص العمل والاستفادة من البرامج التي أعدتها وزارة العمل، إضافة إلى الأوضاع السياسية التي حدثت في محافظات غزة عام 2007 (الانقسام) وما نتج عنها من استيعاب الكثير من أفراد القوى العاملة ودخولهم في سوق العمل لإدارة المؤسسات الوطنية المختلفة في شطري الوطن مما أدى إلى تضاعف العاملين في المؤسسات الفلسطينية حيث تم استيعاب ما يقارب من 50 ألف موظف جديد لإدارة المؤسسات وذلك بهدف سد العجز الناتج عن ذلك الانقسام (http://www.mol.ps/index.php/ingazaat/engazat2011.html)، إضافة إلى اعتماد وزارة العمل على برنامج "جدارة"، كما كان للحصار الذي فرض على محافظات غزة أثراً على الحد وبشكل كبير من الهجرة إلى الخارج مما عمل على زيادة أعداد الأفراد الداخلين إلى سوق العمل الفلسطيني.

### ثالثا: التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في محافظات غزة

تأتي أهمية دراسة التوزيع الجغرافي لحجم القوى العاملة في محافظات غزة وذلك من أجل إلقاء الضوء على تركز القوى العاملة ومشاركتهم حسب المحافظة ونوع التجمع وتحديد المحافظات التي يتركز بها أكبر حجم للقوى البشرية الناشطة اقتصادياً من إجمالي القوة البشرية في سن العمل (15سنة فأكثر) دون الأخرى من اجل توجيه المخططين وراسمي السياسات والمستثمرين لتوجيه سياساتهم التنموية تجاه المحافظات التي يتوفر بها موفور من النشيطين اقتصاديا ومحاولة معرفة العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والقوى العاملة في المحافظة وتحديد العوامل التي تساهم في توفر القوى العاملة في منطقة دون أخرى جدول، (9) و شكل (13).

جدول (9) التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظات غزة للسنوات 1997، 2007، 2013.

| السنة / المحافظة | 1997 | | | | 2007 | | | | 2013 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأفراد 15 سنة فأكثر (بالألف) | القوى العاملة (بالألف) | نسبة القوى العاملة في المحافظة من مجموع الأفراد 15+ | نسبة القوى العاملة في المحافظة من مجموع القوى العاملة في محافظات غزة | الأفراد 15 سنة فأكثر (بالألف) | القوى العاملة (بالألف) | نسبة القوى العاملة في المحافظة من مجموع الأفراد 15+ | نسبة القوى العاملة في المحافظة من مجموع القوى العاملة في محافظات غزة | الأفراد 15 سنة فأكثر ( بالألف) | القوى العاملة ( بالألف) | نسبة القوى العاملة في المحافظة من مجموع الأفراد 15+ | نسبة القوى العاملة في المحافظة من مجموع القوى العاملة في محافظات غزة |
| شمال غزة | 84 | 33 | 39.3 | 16.5 | 142 | 50 | 35.2 | 17.5 | 181 | 74 | 39.7 | 18.8 |
| غزة | 180 | 75 | 41.7 | 37.5 | 268 | 95 | 35.4 | 33.2 | 306 | 133 | 40.2 | 32.3 |
| دير البلح | 74 | 29 | 39.2 | 14.5 | 114 | 41 | 36.0 | 14.3 | 133 | 57 | 40.5 | 14.1 |
| خان يونس | 100 | 39 | 39.0 | 19.5 | 150 | 64 | 42.7 | 22.4 | 187 | 80 | 42.6 | 20.8 |
| رفح | 61 | 24 | 39.3 | 12.0 | 95 | 36 | 37.9 | 12.6 | 120 | 52 | 44.8 | 14.1 |
| المجموع | 499 | 200 | 40.1 | 100 | 769 | 286 | 37.2 | 100.0 | 927 | 396 | 41.2 | 100.0 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على:

- بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، .1999التعداد العام للسكان والمساكن والمنشأة 1997.
- التعداد العام للسكان والمساكن والمنشأة –2007، 2012.
- قاعدة بيانات القوى العاملة, 2007,2013, رام الله, فلسطين, بيانات غير منشورة.

شكل (13) التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في محافظات غزة للأعوام 1997، 2007، 2013

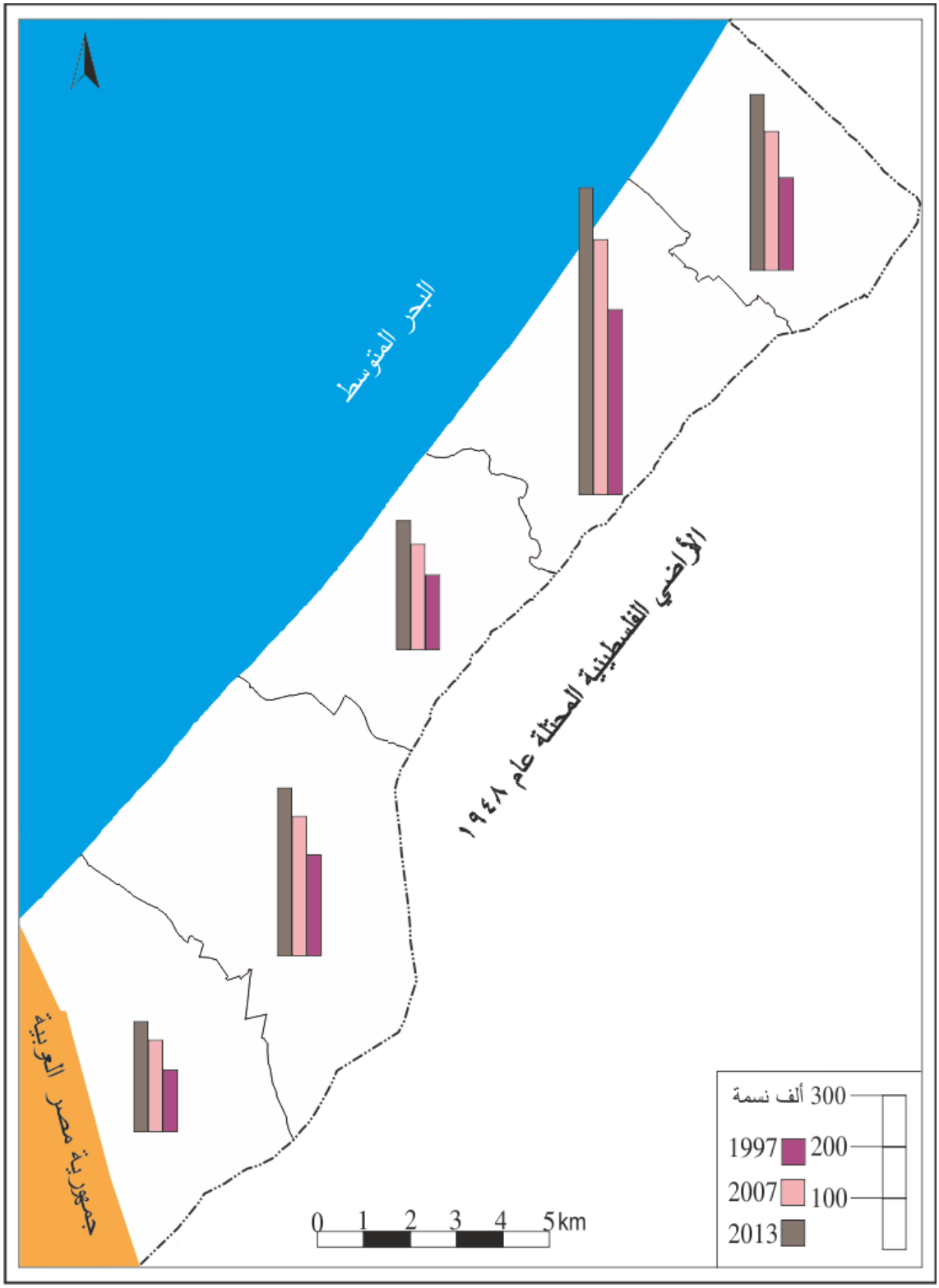


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الجهاز بيانات المركزي للإحصاء الفلسطيني

- قاعدة بيانات لعام 2014، بيانات غير منشورة.
- التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.

يتضح من الجدول (9) والشكل (13) أن نسبة المشاركة في القوى العاملة في محافظات غزة بلغت حوالي 40% من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر في العام 1997 غير أن هذه النسبة قد انخفضت في العام 2007 لتصل إلى حوالي الثلث فقط من الأفراد 15 سنة فأكثر (37.2%) وذلك نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والحصار الذي فرض على محافظات غزة وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000 وتوجه جزء كبير من الأفراد إلى التعليم لاستكمال مراحل تعليمية عليا بدلا من الالتحاق بسوق العمل، كما يلاحظ أن أعلى نسبة مشاركة على مستوى المحافظات تتركز في محافظة غزة حيث بلغت 41.1% من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر في عام 1997 مقارنة بـ 39% في باقي المحافظات في نفس العام، في حين أن نسبة المشاركة قد انخفضت بحوالي 5% في عام 2007 وذلك في محافظتي غزة وشمال غزة حيث وصلت إلى 35.4% و35.2% على التوالي، في حين ارتفعت في محافظة خان يونس بحوالي 3.7% عما كانت عليه في العام 1997 لتصل إلى أعلى نسبة مشاركة مقارنة بباقي المحافظات (42.2%)، وقد يرجع ذلك الارتفاع إلى كون هذه الفترة التي تلت انسحاب الاحتلال الإسرائيلي أحادي الجانب من محافظات غزة في عام 2005 وخاصة من المحررات التي كانت تتركز في محافظة خان يونس الأمر الذي أدى إلى دخول أعداد كبيرة من أبناء المحافظة إلى سوق العمل للعمل في المشاريع الاقتصادية في المحررات، هذا بالإضافة إلى أن فئة الأفراد أقل من 15 سنة (0-14 سنة) في محافظة خان يونس بلغت في العام 1997 حوالي 49.4% من إجمالي عدد السكان في المحافظة ( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2002: 14)، وقد انخفضت هذه النسبة لصالح الأفراد في سن العمل والإنتاج لتصل نسبة الأفراد أقل من 15 سنة (0-14 سنة) في عام 2007 حوالي 43.7% من إجمالي عدد السكان في المحافظة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012: 35)، مما يدل على أن هذا الفارق وصل إلى5.7% من مجموع السكان الأقل من 15 سنة من عام ( 1997 – 2007 ) قد دخلوا إلى سوق العمل.

أما في محافظة رفح فإن نسبة المشاركة قد انخفضت في العام 2007 بحوالي 2.6% عما كانت عليه في العام 1997، في حين ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ في العام 2013 عن باقي المحافظات الأخرى حيث وصلت إلى حوالي 45% من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر، غير أن نسبة المشاركة في باقي المحافظات تراوحت ما بين 40% – 42% من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر وقد يرجع ذلك الارتفاع إلى أن محافظة رفح قد شهدت نشاطاً اقتصاديا غير مسبوق وذلك بعد العام 2007 مقارنة بالمحافظات الأخرى وهذا يرجع إلى انتشار ظاهرة حفر الأنفاق الواصلة بين الجانب الفلسطيني والجانب المصري وذلك لإدخال البضائع والمنتجات المختلفة إلى محافظات غزة مما ساهم في استيعاب أعداد كبيرة من سكان المحافظة للدخول في سوق العمل.

كما ويظهر الجدول أن أكثر من ثلث القوى العاملة في محافظات غزة تتركز في محافظة غزة (37.5%) من مجموع القوى العاملة في العام 1997 وقد يرجع ذلك إلى أن محافظة غزة تعتبر أكبر محافظة من حيث عدد السكان على مستوى محافظات غزة وأن نسبة الأفراد النشيطين اقتصادياً تتناسب تناسباً طردياً مع حجم السكان في المحافظة، إضافة إلى تركز معظم الخدمات المختلفة في تلك الفترة في المحافظة، وتليها محافظة خان يونس والتي تشكل فيها القوى العاملة حوالي الخمس من مجموع القوى العاملة في محافظات غزة (19.5%) وقد يرجع ذلك إلى أنها اكبر محافظات غزة مساحةً حيث بلغت مساحتها حوالي (113 كم²) وتشكل ما نسبته31% من المساحة الإجمالية لمحافظات غزة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية،1998: 23) كما وتعتبر المحافظة مركز حضاري هام بعد محافظة غزة، إضافة إلى انتشار مساحة الأراضي الزراعية فيها حيث تعتبر اكبر محافظات غزة من حيت احتوائها على مساحات زراعية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2008: 50) الأمر الذي ينعكس على زيادة الخصوبة لدى المرأة لإنجاب اكبر عدد من الأفراد بهدف مساعدتهم في الأعمال الزراعية والذي يساهم في زيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل الفلسطيني في المستقبل القريب، وتليها محافظة شمال غزة ودير البلح ورفح والتي تشكل ما نسبته 16.5%، و 14.5%، و 12% على التوالي.

أما في عام 2007 فقد بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة على مستوى محافظة غزة حوالي 33.2% من مجموع القوى العاملة بانخفاض حوالي 4.3% عما كانت عليه في عام 1997 واستمر هذا الانخفاض حتى وصل إلى ما نسبته 32.7% في العام 2013 وقد يرجع هذا الاستمرار في الانخفاض إلى إتباع السلطة الفلسطينية سياسة اللامركزية في توزيع الخدمات المختلفة في محافظات غزة مما انعكس ذلك على ثبات أعداد كبيرة من سكان المحافظات الأخرى في مكان سكناهم دون الحاجة إلى تغيير مكان سكنهم، إضافة إلى العوامل السياسية التي حدثت في محافظات غزة وذلك تبعاً للانقسام.

وفي محافظة رفح فيلاحظ أن نسبة المشاركة في القوى العاملة قد ارتفعت في العام 2013 مقارنة بالفترات السابقة وذلك من إجمالي حجم القوى المشاركة في محافظات غزة حيث وصلت إلى 14.1% من مجموع القوى العاملة في محافظات غزة في حين كانت في العام 1997 حوالي 12% ويرجع ذلك إلى الأسباب سالفة الذكر.

وعلى مستوى محافظة شمال غزة فان نسبة المشاركة في القوى العاملة قد ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى ما نسبته 18.8% من إجمالي القوى العاملة في محافظات غزة وقد يرجع ذلك

إلى أن كثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية قد فتحت أفرعا لها في المحافظة الأمر الذي أدى إلى استيعاب أعداد كبيرة من النشيطين اقتصاديا في المحافظة.

**رابعا: العوامل التي تؤثر في تباين توزيع القوى العاملة في محافظات غزة**

هناك علاقة وثيقة بين القوى العاملة والسكان وتتناسب القوى العاملة مع السكان تناسباً طرديا فكلما زاد عدد السكان في المنطقة زاد حجم القوى العاملة فيها والعكس (المقداد،2008: 331)، لذلك هناك عدة عوامل بيئية وبشرية تلعب دورا كبيرا في تباين القوى العاملة في محافظات غزة من منطقة إلى أخرى ومن هذه العوامل ما يلي :

**1- الحضر**

ويقصد بها النسبة المئوية لعدد السكان المقيمين في المدن إلى مجموع السكان من كل محافظة، كما وتمتاز المنطقة الحضرية بارتفاع المستوى التعليمي والصحي ونقص معدل وفيات الأطفال الرضع ودخول المرأة إلى سوق العمل وتوفير برامج تنظيم الأسرة بشكل أفضل، وهذا يغمل على انخفاض معدل الزيادة الطبيعية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية (إبراهيم،2011: 88).

وكما هو معروف بأن أي منطقة جغرافية في جميع أنحاء العالم يتم تصنيفها بأنها إما منطقة حضرية أو منطقة ريفية وفقا لمجموعة من المعايير في المنطقة من حيث عدد السكان وتركز المؤسسات والمرافق الحكومية فيها وغيرها، ولكن ونظرا لخصوصية المجتمع الفلسطيني فقد تم إضافة تقسيم أخر لنوع التجمع وهو المخيم والذي يعرف بأنه الوحدات الإدارية التي تدار من قبل وكالة الغوث الدولية ويطلق عليه اسم مخيم، جدول (10) والشكلين (14) و (15).

**جدول (10) التوزيع النسبي للسكان والقوى العاملة في محافظات غزة حسب المحافظة ونوع التجمع لعام1997، 2007م**

| السنة | 1997 | | | | | | | | | | | | 2007 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **نسبة السكان** | | | | نسبة القوى العاملة حسب نوع التجمع من مجموع القوى العاملة | | | | | | | | نسبة السكان | | | | نسبة القوى العاملة حسب نوع التجمع من مجموع القوى العاملة | | | | | | | |
| نوع التجمع | ريف | حضر | مخيمات | المجموع | مجموع القوى العاملة | ريف | حضر | مخيمات | المجموع | ريف | حضر | مخيمات | المجموع | مجموع القوى العاملة | ريف | حضر | مخيمات | المجموع | ريف | حضر | مخيمات | المجموع |
| شمال غزة | 3.6 | 62.8 | 33.6 | 100.0 | 33400 | 3.7 | 62.7 | 33.6 | 100.0 | 1.0 | 83.4 | 15.2 | 100.0 | 53359 | 0.9 | 83.9 | 15.2 | 100.0 |
| غزة | 1.8 | 81.0 | 17.2 | 100.0 | 74482 | 1.7 | 80.3 | 17.9 | 100.0 | 2.5 | 90.5 | 7.0 | 100.0 | 103557 | 2.5 | 90.6 | 6.9 | 100.0 |
| دير البلح | 3.1 | 31.3 | 65.6 | 100.0 | 28786 | 3.6 | 31.6 | 64.8 | 100.0 | 0.9 | 62.8 | 36.3 | 100.0 | 44349 | 0.9 | 64.1 | 35.0 | 100.0 |
| خان يونس | 12.8 | 69.6 | 17.6 | 100.0 | 38700 | 12.8 | 69.2 | 18.0 | 100.0 | 5.6 | 80.5 | 13.9 | 100.0 | 57141 | 5.7 | 80.9 | 13.4 | 100.0 |
| رفح | 9.3 | 41.1 | 49.3 | 100.0 | 23550 | 8.9 | 41.1 | 50.0 | 100.0 | 3.6 | 76.3 | 20.1 | 100.0 | 34677 | 3.8 | 76.9 | 19.3 | 100.0 |
| المجموع | 6.2 | 57.2 | 36.6 | 100.0 | 198918 | 5.3 | 63.5 | 31.2 | 100.0 | 2.8 | 78.7 | 18.5 | 100.0 | 293083 | 2.7 | 81.9 | 15.4 | 100.0 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت –1997 ، تقرير السكان، سلسة تقارير المحافظات.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–2007، تقرير السكان، سلسة تقارير المحافظات.

يتبين من الجدول (10) والشكلين (14) و (15) أن نسبة السكان في المناطق الحضرية أعلى منها في المناطق الريفية والمخيمات في جميع محافظات غزة، إذ أن أكثر من نصف سكان محافظات غزة يقيمون في المناطق الحضرية حسب تعداد 1997 (57.2%) وأن أكثر من ثلاثة أرباع السكان (78.7%) فيها يعيشون في المناطق الحضرية حسب تعداد 2007، (ونود التنويه هنا بان النسبة للمناطق الحضرية قد زادت بمقدار الربع تقريبا وهذا يرجع إلى اختلاف التقسيمات الإدارية في العام 2007 عما كانت عليه في التعداد الأول عام 1997 حيث تم فصل الكثير من المساحات الجغرافية التي كانت تتبع للمخيمات عن الجزء الأساسي لمخيمات اللاجئين والتي تم تحديدها من قبل وكالة الغوث في العام 1950 وتقوم وكالة الغوث بالإشراف عليها وتقديم الخدمات التعليمية والصحية لسكانها، فمثلا تم فصل منطقة تل الزعتر في محافظة شمال غزة عن مخيم جباليا وتم اعتبارها منطقة حضرية تتبع لمدينة جباليا وكذلك في مخيمات محافظة دير البلح، النصيرات، البريج، المغازي)، ومن هنا نلاحظ انخفاض نسبة السكان الذين يقطنون في المخيمات من الثُلث تقريبا من مجموع السكان (36.6%) عام 1997 إلى ما يقارب الخُمس فقط (18.5%) في العام 2007.

ويلاحظ من الجدول (10) أيضا أن نوع التجمع في محافظات غزة يؤثر على حجم القوى العاملة، حيث أن ثُلثي النشيطين اقتصاديا في محافظات غزة يقيمون في المناطق الحضرية ( 63.5%) من مجموع النشيطين اقتصاديا في العام 1997 وان ما يقارب الثلث فقط يقيمون في المخيمات (31.1%) في حين أن نسبة النشيطين اقتصاديا في الريف لم تتجاوز (5.3%) من مجموع النشيطين اقتصاديا، ومع ازدياد نسبة سكان الحضر في العام 2007 فقد ارتفعت نسبة النشيطين اقتصاديا تبعا لذلك حيث وصلت إلى (81.9%) من مجموع النشيطين اقتصاديا وقد كان ذلك على حساب نسبة النشيطون في المخيمات حيث انخفضت من الثُلث (31.1%) في العام 1997 إلى حوالي السُدس (15.4%) في العام 2007، أما نسبة النشيطون اقتصاديا في الريف فقد انخفضت بحوالي النصف (من 5.3% في العام 1997 إلى 2.74% في العام 2007).

بلغت أعلى نسبة للسكان الحضر في محافظة غزة حيث شكلت نسبتهم حوالي 90.5% من مجموع السكان فيها، في حين وصلت نسبة سكان المناطق الريفية إلى 2.5% من إجمالي السكان وبلغت نسبة السكان في مخيمها 7% من مجموع السكان، كما وبلغت نسبة النشيطين اقتصاديا للمناطق الحضرية في محافظة غزة حوالي 90.6% من مجموع النشيطون اقتصاديا في المحافظة وهذا ينطبق على باقي التجمعات سواء ريف أو مخيمات في المحافظة.

شكل (14): التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظات غزة حسب نوع التجمع لعام 1997

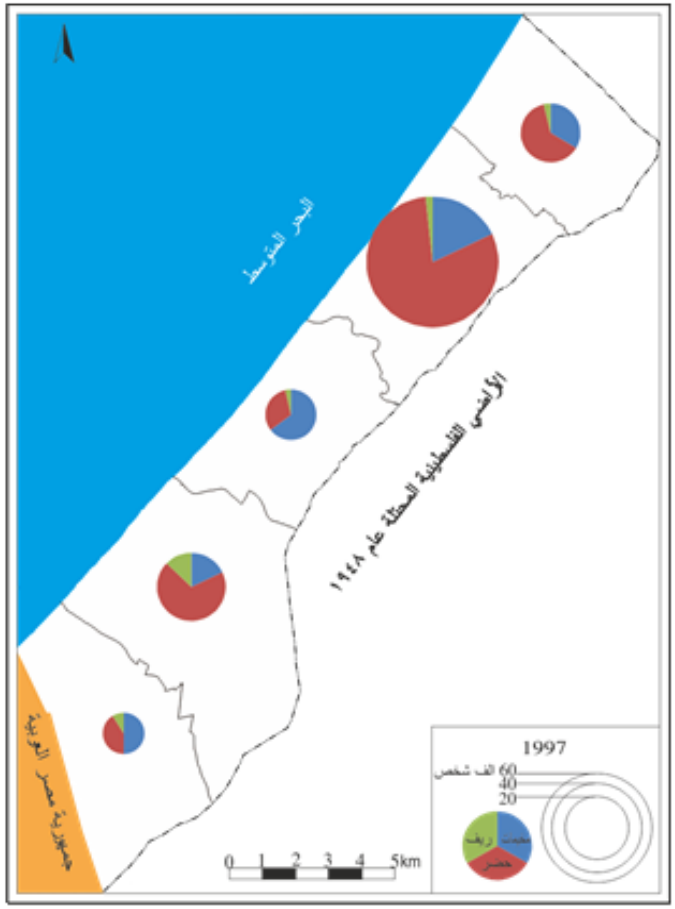


المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول (10)

شكل (15): التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظات غزة حسب نوع التجمع لعام 2007

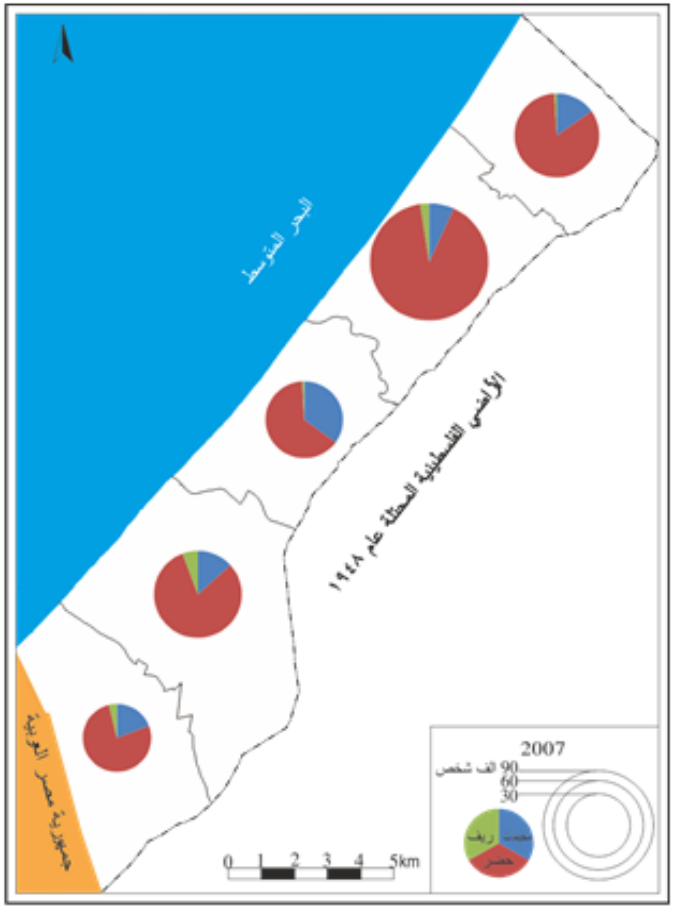


المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول (10)

وفي محافظة شمال غزة فإن ما نسبته 83.4% من السكان في المحافظة يقطنون المناطق الحضرية بينما 15.5% من السكان يقطنون في المخيمات وقد يرجع ذلك إلى أنها تضم أكبر مخيمات غزة وهو مخيم جباليا، كما وانه يعتبر مركز محافظة شمال غزة، وكما هو ملاحظ فإن نسبة قليلة جداً من السكان تقطن في المناطق الريفية حيث وصلت إلى 1.1% فقط.

أما بالنسبة لمحافظة دير البلح فنجد أن نسبة السكان الذين يقطنون المناطق الحضرية اقل من المناطق الحضرية في المحافظات الأخرى حيث بلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية حوالي الثلثين تقريباً (62.8%) من مجموع السكان في المحافظة في حين وصلت نسبة السكان في المخيمات إلى الثُلث تقريبا (36.3%) من إجمالي السكان وذلك في عام 2007، وقد يرجع ارتفاع نسبة السكان في المحافظة إلى وجود أربع مخيمات في المحافظة مقارنة بالمحافظات الأخرى حيث يوجد مخيم واحد فقط في كل محافظة، إضافة إلى وجود مخيم النصيرات في المحافظة الذي يعد مركز المحافظة وتوفر فيه الكثير من الخدمات التي تجذب السكان، بينما لم تصل نسبة السكان في المناطق الريفية واحد في المائة (0.9%) من إجمالي السكان، وقد يرجع تدني هذه النسبة إلى امتداد المحافظة إلى الحدود مع الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطنين من الاقتراب إلى مسافة تصل إلى 300 متر من الحدود (الأمم المتحدة، 2012: 1) مما دفع السكان بالتركز في مناطق حضرية على حساب مناطق أخرى، وبشكل موازٍ فان نسبة النشيطين اقتصاديا تتناسب مع حجم السكان في كافة التجمعات في المحافظة.

أما بالنسبة لمحافظة خان يونس نجد أن نسبة السكان في المناطق الحضرية 80.5% بينما وصلت نسبة السكان في المناطق الريفية 5.6% وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة سكان في المناطق الريفية على مستوى محافظات غزة وقد يرجع ذلك إلى اتساع مساحة المحافظة كونها اكبر محافظات غزة مساحةً وتحتوى على مناطق زراعية وريفية بشكل اكبر من باقي المحافظات، فيما وصلت نسبة السكان في المخيمات بالمحافظة إلى 13.95% من إجمالي السكان في المحافظة.

أما فيما يتعلق بمحافظة رفح فقد لا تختلف النسبة للأفراد النشيطين اقتصاديا كثيراً عن غيرها من المحافظات فنجد أن نسبتهم تتناسب بشكل كبير مع نسبة السكان في المناطق الحضرية والذين يمثلون حوالي الثلاث أرباع من مجموع السكان (76.3%) من إجمالي السكان فيما وصلت النسبة إلى 3.6% في المناطق الريفية بينما وصلت إلى حوالي الخمس تقريبا (20.1%) في المخيمات.

وبشكل عام نجد أن نسبة السكان في المناطق الحضرية أعلى بكثير من نسبة السكان في المناطق الريفية أو المخيمات وقد يرجع السبب في ذلك إلى تركز الخدمات المختلفة في المناطق

الحضرية بالمقارنة بمثيلتها مما يشجع على جذب السكان إلى التركز فيها على حساب المناطق الأخرى وخاصة السكان في سن العمل والإنتاج (15–64 سنة) لما تتميز به من سهولة الوصول إلى أماكن العمل أو لتركز الخدمات المختلفة.

**2– الهجرة**

ترتبط الهجرة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في نطاق البلاد المهاجر منها واليها على حد سواء، فهي شكل لحركة السكان من مكان إلى أخر للبحث عن فرص العمل مثلا، كما وتؤثر الهجرة بدورها في اتجاه التغير الاقتصادي والاجتماعي بما يحدثه من أثار في الهرم السكاني وحجم السكان وتركيبهم وخاصة التركيب الاقتصادي في المكان المهاجر منه واليه فاتجاه الهجرة عادة يجذب الذكور من السكان دون الإناث مما يحدث فجوة في المجتمع وما يترتب عليه من قلة اليد العاملة فيه (الشواورة والحبيس،1992: 211).

وغالبا تحدث الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة حسب مكان عمله أو للبحث عن فرصة عمل فيها، حيث تعتبر الأرياف المحيطة بالمناطق الحضرية هي الاحتياط البشري التي تتوفر منها العمالة التي تحتاجها المدينة لتغذية النشاطات الاقتصادية المتنامية فيها، فلا يستطيع سكان المدينة مع زيادة الأعباء الاقتصادية عليهم والتي أدت إلى الاتجاه نحو تنظيم النسل أو الحد منه أن يستمروا في إيجاد القوى العاملة البشرية اللازمة لنشاطاتهم الاقتصادية المتنامية من مجتمع المدينة ودون الاعتماد على الفائض السكاني الذي يمكن أن يستقطبوه من الريف المحيط بمدنهم (البطيخي وخطاب، 1982: 168).

كما وتعمل الهجرة على تفريغ بعض المناطق المرسلة من القوى العاملة وتركزها في المحافظة المستقبلة لها وما ينعكس عليها من أثار سلبية كارتفاع تكاليف السكن والازدحام وغيرها من الآثار، كما أن التطور الاجتماعي في المناطق المصدرة للقوى العاملة يكون اقل من المناطق الأخرى (ماس،2008 :88).

وعلى مستوى الهجرة الخارجية فقد أظهرت نتائج مسح الهجرة للعام 2010 أن حوالي 17.2% من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم (15–59) سنة والراغبين في الهجرة إلى الخارج هم عاطلين عن العمل، فيما وصلت نسبة الأفراد الراغبين في الهجرة لتحسين المستوى المعيشي إلى 42.9% من إجمالي الأفراد 15–59 سنة في محافظات غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011: 83)، وهذا يظهر أن 61.1% من إجمالي الأفراد الراغبين في الهجرة للخارج للأفراد 15–59 سنة هم مهاجرين للأسباب تتعلق بالعمل أو التحسن ظروفهم المعيشية.

وعلى مستوى الهجرة الداخلية بين محافظات غزة فقد أظهرت نتائج المسح أن الهجرة تكون داخل المحافظة الواحدة أو المحافظة القريبة منها، فقد بلغت نسبة المهاجرين لمحافظة شمال غزة حوالي 25.5% من إجمالي الوافدين إلى المحافظة وذلك خلال الفترة 2000-2005 إذ كانوا يقيمون في محافظة غزة وكذلك الحال في محافظة رفح فإن 23.9% من القادمين إليها كانوا يقيمون في محافظة خان يونس وفي المقابل فإن 18.3% من القادمين إلى محافظة دير البلح كانوا يقيمون في محافظة خان يونس (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011: 32). يتضح مما سبق تباين حجم القوى العاملة في المحافظات من فترة لأخرى نتيجة لانتقال السكان من محافظة لأخرى.

### 3- المهن والحرف

هناك علاقة وثيقة بين السكان والحرف في أي منطقة في العالم، حيث أن كثير من الحرف والصناعات تتطلب أيدي عاملة كبيرة فحجم القوى العاملة تتدرج في الارتفاع من حرفة الصيد إلى الرعي ثم الزراعة لتصل إلى أقصاها في الصناعة والتجارة والخدمات التي تحتاج إلى كثرة الأيدي العاملة( الشواورة والحبيس،1992: 171-176)، وإن لمهنة الزراعة في المناطق الريفية خاصة دورا في التأثير على زيادة معدلات الإنجاب، إذ أن زيادة عدد الأطفال تؤدي في المستقبل إلى زيادة قوة العمل في المجال الزراعي، مما يُمكن السكان من ممارسة نشاطهم الزراعي، ولعل هذا الاتجاه يتفق مع النظريات التي تقول بارتفاع معدلات الخصوبة لدى المزارعين ( ناصر، 2005: 333)، فنجد أن المناطق التي تتميز بانتشار حرفة الزراعة فيها تتميز بقلة الأفراد في سن العمل والإنتاج (15-64 سنة) وذلك نظراً إلى المشقة الذي تتميز به هذه المهنة وقلة الأيدي العاملة التي تحتاجها تلك المهنة على خلاف المناطق التي تتميز بانتشار مهنة الصناعة أو الخدمات نظراً لحاجة تلك المهن إلى الأيدي العاملة بشكل أكثر، إضافة إلى أنها تتميز بأقل مشقة مقارنة بمهنة الزراعة، وسيتم التطرق لهذا المحور بشكل مفصل في الفصل الثالث.

### 4- التركيب العمري

أن للتركيب العمري في المجتمع الأثر الكبير في تباين القوى العاملة، فالمجتمعات الفتية يكون فيها الأفراد في سن العمل والإنتاج أكبر من المجتمعات التي تتصف بالهرمية (فياض،2012: 40) وحيث أن مجتمع محافظات غزة يمثل مجتمعاً فتياً فترتفع فيه هذه النسبة الخاصة بالأفراد في سن العمل والإنتاج (15-64 سنة) حوالي 54.3% من إجمالي السكان في محافظات غزة، وكذلك الأفراد داخل القوى العاملة، جدول (11).

جدول (11) التوزيع النسبي للسكان في محافظات غزة حسب المحافظة والتركيب العمري لعامي 1997 ، 2007

| التركيب العمري / المحافظة | 1997 | | | | 2007 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 0-14 % | 15-64 % | 65 سنة فأكثر % | المجموع % | 0-14 % | 15-64 % | 65 سنة فأكثر % | المجموع % |
| شمال غزة | 53.0 | 44.5 | 2.5 | 100 | 46.3 | 51.5 | 2.2 | 100 |
| غزة | 50.2 | 47.2 | 2.6 | 100 | 44.9 | 52.6 | %2.5 | 100 |
| دير البلح | 48.6 | 48.2 | 3.2 | 100 | 43.3 | 53.9 | 2.8 | 100 |
| خان يونس | 49.4 | 47.3 | 3.3 | 100 | 43.7 | 53.3 | 2.9 | 100 |
| رفح | 49.7 | 47.3 | 3.0 | 100 | 44.2 | 51.7 | 2.7 | 100 |
| المجموع | 50.2 | 46.9 | 2.9 | 100 | 44.5 | 52.6 | 2.6 | 100 |

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-2007، سلسة تقارير المحافظات، رام الله، فلسطين.

يتضح من الجدول (11) أن مجتمع محافظات غزة مجتمعٌ فتيٌ فنجد أن نسبة صغار السن في تعداد عام 1997 وفي جميع المحافظات تكاد تكون متقاربة نوعاً ما مع اختلاف بسيط بالزيادة لصالح محافظة شمال غزة وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع معدل المواليد في محافظة شمال غزة نظراً للعادات والتقاليد السائدة في المحافظة وكان ذلك على حساب نسبة السكان في سن العمل والإنتاج حيث كانت نسبة الأفراد من 15-64 سنة في محافظة شمال غزة أدنى نسبة على مستوى محافظات غزة، بينما نجد النسب في محافظات غزة وبناءاً على بيانات تعداد 2007 متقاربة من حيث التركيب العمري في الفئات الثلاثة، كما ويبين الجدول أن محافظة شمال غزة قد تقاربت مع باقي محافظات غزة ويظهر التراجع في نسبة صغار السن من 53% في عام 1997م إلى 46.3% في العام 2007م وقد يرجع ذلك إلى تناقص معدلات المواليد في المحافظة من خلال استخدام الإناث لوسائل تنظيم الأسرة للتقليل من الإنجاب مما انعكس على تراجع نسبة صغار السن مما يؤدي في المستقبل القريب على انخفاض نسبة الداخلين إلى سوق العمل في محافظة شمال غزة.

**خامسا: المشاركة في قوة العمل**

تتمثل المشاركة في قوة العمل في جميع الأفراد العاملين والعاطلين عن العمل إلى مجموع السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) خلال مدة محددة، وهناك علاقة عكسية بين معدلات الإعالة ونسبة المشاركة في قوة العمل ويعتبر من أدوات التحليل المهمة في الدراسات الخاصة بتقدير حجم القوى العاملة لأي منطقة جغرافية في المستقبل (المقداد،2008: 340)، وتعتمد نسبة المشاركة في قوة العمل على حجم السكان ونموه، لذلك يعد هذا المؤشر مهم لمعرفة مدى تطور نسبة المشاركة في قوة العمل إلى مجموع السكان خلال فترة الدراسة ومعرفة السنوات التي تزيد أو تتراجع فيها المشاركة (Ali,2013: 46). وقد بلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة في محافظات غزة 5.8% للفترة 1990-2013، في حين بلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها حوالي 3.2%، وقد يرجع ارتفاع معدلات النمو السنوي للقوى العاملة في محافظات غزة إلى الزيادة الطبيعية العالية فيها مقارنة بالضفة الغربية، جدول (12).

جدول(12) نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية في محافظات غزة للفترة 1990-2013.

| السنة | عدد القوى البشرية (بالآلاف) | القوى العاملة (بالآلاف) | النسبة % | السنة | عدد القوى البشرية (بالآلاف) | القوى العاملة (بالآلاف) | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 314,4 | 108 | 34.4 | 2002 | 604 | 207 | 34.2 |
| 1991 | 325,9 | 111,8 | 34.3 | 2003 | 631 | 235 | 37.3 |
| 1992 | 336,2 | 118,6 | 35.3 | 2004 | 659 | 239 | 36.2 |
| 1993 | 351,3 | 120,2 | 34.2 | 2005 | 688 | 251 | 36.5 |
| 1994 | 394,2 | *136,6 | 34.6 | 2006 | 720 | 259 | 36 |
| 1995 | 437 | 153 | 35 | 2007 | 753 | 286 | 37.9 |
| 1996 | 465 | 171 | 36.7 | 2008 | 786 | 299 | 38.1 |
| 1997 | 493 | 174 | 35.3 | 2009 | 819 | 308 | 37.6 |
| 1998 | 516 | 185 | 35.8 | 2010 | 853 | 311 | 36.4 |
| 1999 | 544 | 207 | 38.1 | 2011 | 889 | 341 | 38.4 |
| 2000 | 554 | 207 | 37.4 | 2012 | 925 | 371 | 40.1 |
| 2001 | 579 | 192 | 33.2 | 2013 | 962 | 396 | 41.2 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على:

- Statistical Abstract Of Israel 1995 , No 46, P 773
- بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014. مسح القوى العاملة 2013، رام الله، فلسطين، ص59.

* تم الاحتساب من قبل الباحث لعدم توفر البيانات.

شكل (16) نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية في محافظات غزة للفترة 1990-2013.

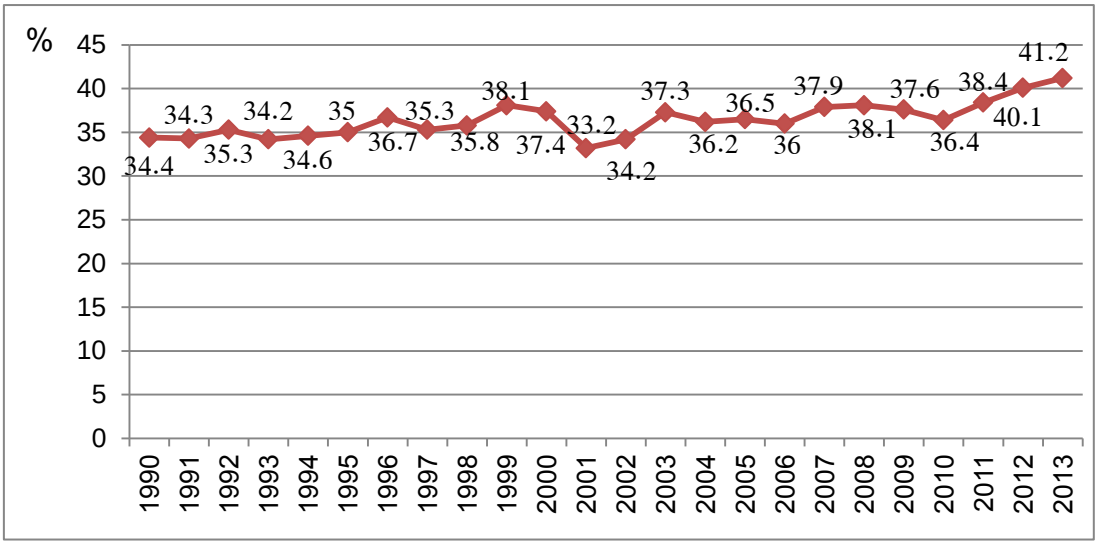


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الجدول (12).

ويتضح من الجدول (12) والشكل (16) أن نسبة المشاركة في قوة العمل في محافظات غزة غير ثابتة وذلك خلال الفترة 1990-2011 حيث تراوحت نسبة المشاركة في قوة العمل ما بين 34.4% في عام 1990 و 38.4% في عام 2011 وقد تعرضت نسبة المشاركة في قوة العمل إلى التذبذب خلال هذه الفترة، وقد يرجع ذلك إلى سياسة الاحتلال الإسرائيلي وأبرزها الحصار والاغلاقات وذلك لان أعداد كبيرة ممن كانوا داخل القوى العاملة أصبحوا خارج القوى العاملة وهم ما يسمون بالعمال المحبطين (وهم الذين توقفوا عن البحث عن عمل بسبب يأسهم في الحصول عليه) وهؤلاء يستبعدون من القوى العاملة حسب معيار منظمة العمل الدولية (ILO) مما يؤثر ذلك على نسبة المشاركة في قوة العمل وذلك بسبب زيادة أعداد الخارجين من القوى العاملة.

وفي عام 2012 ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل إلى 40.1% في عام 2013 إلى 41.2% وقد يرجع ذلك إلى توفر مزيدا من فرص العمل في القطاعين العام والخاص أمام الجنسين الذكور والإناث وخروج المرأة للعمل واتساع مشاركتها في القوى العاملة حيث بلغت 16% في عام 2013 بعد أن كانت 11% في عام 1995 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014: 67) مما ساهم في تخفيف عبء الإعالة على الأفراد في سن العمل والإنتاج.

وتعتبر نسبة المشاركة في قوة العمل في محافظات غزة ضعيفة مقارنة مع الضفة الغربية والتي تبلغ حوالي 45% من إجمالي الأفراد 15 سنة فأكثر، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأفراد الملتحقين في مراحل التعليم الثانوي والعالي، وضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني الاستيعابية للأيدي العاملة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الإحتلالية الهادفة إلى إجهاض التنمية الفلسطينية في محافظات غزة وما يترتب عليها من هجرة للقوى العاملة بحثاً عن مصادر الرزق.

# الفصل الرابع

## تركيب القوى العاملة وخصائصها في محافظات غزة

تعتبر دراسة خصائص القوى العاملة لأي مجتمع من الأمور الرئيسة الهامة التي يجب دراستها عند تناول موضوع القوى العاملة، لأن ذلك يعطي صورة واضحة عن السمات التي يتميز بها الجزء المنتج من السكان والذي تقع على عاتقهم إعالة الجزء الأخر من السكان (خليل، 2012: 96).

لذا تتمحور الدراسة في هذا الفصل حول تركيب القوى العاملة مع توضيح أبرز الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للقوى العاملة في محافظات غزة، والوقوف على الأسباب الرئيسية للتعطل عن العمل فيها.

### أولا/ تركيب القوى العاملة في محافظات غزة

ينقسم السكان في أي بلد من البلدان إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1- الأفراد خارج سن العمل أي الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ويعتبرون وهم خارج القوة البشرية.

2- الأفراد ضمن سن العمل والذين تبلغ أعمارهم 15سنة فأكثر وهم داخل القوة البشرية.

أما فئة من هم داخل القوة البشرية فتنقسم بدورها إلى مجموعتين:

الأولى: وتضم الأفراد من هم داخل القوى العاملة (النشيطون اقتصادياً).

الثانية: فتضم الأفراد من هم خارج القوى العاملة (غير نشيطين اقتصادياً)، وتشمل ربات البيوت غير العاملات أو المتفرغين لأعمال المنزل (وهو الفرد الذكر أو الأنثى غير المشتغل ويقوم بأعمال المنزل بهدف خدمة أفراد الأسرة) والطلاب والمتدربون (وهم الأفراد المنتظمون في الدراسة ولا يرتبطون بأي عمل)، كبار السن والمرضى، العاجزين عجزاً تاماً، والزاهدون وهم الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل بسبب وجود مصدر للدخل من غير العمل، جدول (13).

جدول (13) التوزيع النسبي للقوة البشرية (15 سنة فأكثر) في محافظات غزة لعام 1995، 2005، 2013

| السنة / المؤشر | 1995 | | 2005 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد (بالآلاف) | % | العدد (بالآلاف) | % | العدد (بالآلاف) | % |
| داخل القوى العاملة | 153 | 35.4 | 251 | 36.5 | 396 | 41.2 |
| خارج القوى العاملة | 282 | 64.6 | 488 | 63.5 | 566 | 58.8 |
| المجموع | 435 | 100 | 739 | 100 | 962 | 100 |

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2013.

بالنظر إلى حجم المشاركة في القوى العاملة على مستوى كثير من الدول العربية المجاورة لفلسطين فنلاحظ أن نسبة المشاركة في فلسطين تعد من أقل النسب حيث وصلت بشكل عام في نهاية العام 2013 إلى 41.2% من مجموع الأفراد 15سنة فأكثر في حين وصلت إلى 42%، 44%، 48%، 49%، في كلا من الأردن، سوريا، لبنان ومصر على التوالي، أما في إسرائيل فقد وصلت إلى 63% في نفس السنة (البنك الدولي،2014).

وعلى مستوى محافظات غزة فيتضح من الجدول (13) والشكل (17) أن أكثر من ثلث القوة البشرية هم نشيطون اقتصاديا حيث تراوحت نسبة الأفراد داخل القوى العاملة في محافظات غزة خلال الفترة 1995-2013 تراوحت ما بين (35.4%- 41.2%)، كما ويُلاحظ أن هناك ارتفاع تدريجي في نسبة القوى العاملة من مجموع القوة البشرية حيث أن هنالك زيادة في نسبة الأفراد داخل القوى العاملة في العام 2013 بمقدار (5.8%) عما كانت عليه في العام 1995.

كما أن نسبة الأفراد خارج القوى العاملة (غير نشيطين اقتصاديا) قد انخفضت بنفس المقدار(5.8%) عما كانت عليه في العام 1995 فقد وصلت إلى ما نسبته (64.6%) في عام 1995 أو ما يقارب ثلثي الأفراد 15 سنة فأكثر ثم ابتدأت بالانخفاض خلال الفترة من 1995-2013 إلى أن وصلت إلى (58.8%) من مجموع الأفراد 15سنة فأكثر في عام 2013، شكل (17).

شكل (17) التوزيع النسبي للقوة البشرية (15 سنة فأكثر) في محافظات غزة لعام 1995، 2005، 2013

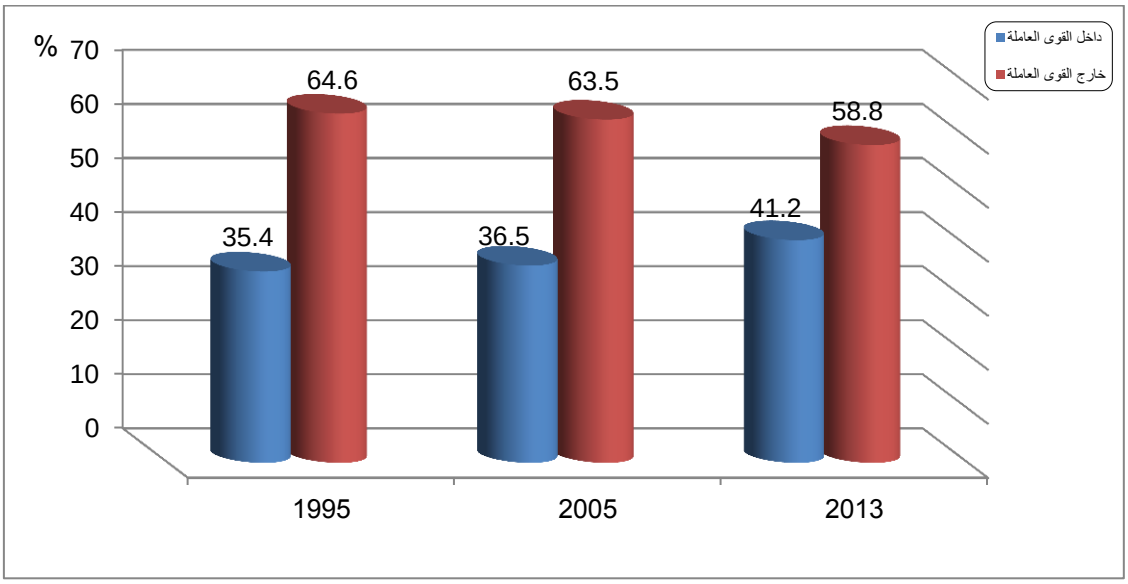


المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (13).

وقد ترجع الزيادة في نسبة الأفراد داخل القوى العاملة في محافظات غزة والانخفاض في نسبة الأفراد خارج القوى العاملة خلال الفترة المذكورة إلى نشأت السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام مما زاد من نسبة الأفراد الداخلين للقوى العاملة إضافة إلى زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة حيث بلغت نسبة المشاركة للإناث في القوى العاملة عام 1999 حوالي (8.8%) ثم ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى الضعف تقريبا (16%) في عام 2013 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014: 76)، هذا بالإضافة إلى تزايد عدد الإناث الخريجات الجامعيات اللواتي يرغبن في الالتحاق بسوق العمل والذي انعكس على زيادة نسبة الأفراد داخل القوى العاملة، كما أن التحسن الصحي الذي شهدته محافظات غزة وما له من دور في انخفاض معدل الوفيات في محافظات غزة مما يزيد من نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر، حيث بلغ معدل الوفيات في محافظات غزة لعام 1997 حوالي 4.7 فرد لكل ألف من السكان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011: 24) في حين انخفض ذلك المعدل إلى 2.9 فرد لكل ألف من السكان في عام 2013 (وزارة الصحة الفلسطينية، 2014: 25).

ومن نتائج انخفاض نسبة الأفراد خارج القوى العاملة فان ذلك يؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي للسكان وبالتالي ينعكس على انخفاض معدلات الإعالة التي يتحملها المشتغلون تجاه غير المشتغلين مما يخفف من معاناة الطبقات الفقيرة والمتوسطة من المشتغلين.

وعلى مستوى الأفراد داخل القوى العاملة (النشيطون اقتصادياً) فقد اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تقسيمه للأفراد من هم داخل القوى العاملة إلى ثلاث أقسام وهي: العمالة التامة، العمالة المحدودة، والبطالة.

وتم تقسيم العمالة المحدودة إلى قسمين: (العمالة المحدودة الظاهرة) و تضم جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب والذين يرغبون في ذات الوقت بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر أسبوعيا)، أو بالبحث عن عمل إضافي أو تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة. والقسم الأخر (العمالة المحدودة غير الظاهرة) ويشمل أولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لأسباب اقتصادية مثل عدم كفاية الراتب أو بسبب ظروف العمل السيئة، جدول (14).

جدول (14) التوزيع النسبي للأفراد داخل القوى العاملة في محافظات غزة لعام 1995، 2005، 2013.

| السنة / المؤشر | 1995 | | 2005 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد (بالآلاف) | % | العدد (بالآلاف) | % | العدد (بالآلاف) | % |
| عمالة تامة | 75 | 49.3 | 169 | 67.4 | 242 | 61.0 |
| عمالة محدودة | 34 | 22.3 | 6 | 2.3 | 25 | 6.4 |
| بطالة | 44 | 28.4 | 76 | 30.3 | 129 | 32.6 |
| المجموع | 153 | 100 | 251 | 100 | 396 | 100 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2013، ص59.

يتضح من الجدول (14) أن ما يقارب من نصف الأفراد داخل القوى العاملة في محافظات غزة يعملون عمالة تامة حيث بلغت النسبة (49.3%) من إجمالي القوى العاملة وذلك عام 1995 وبعد مرور 10 سنوات تقريبا وذلك في عام 2005 ارتفعت النسبة لتصل إلى ما يزيد عن الثلثين من مجموع الأفراد داخل القوى العاملة(67.4%) وما لبثت أن انخفضت في العام 2013 لتصل إلى (61%) بانخفاض عن العام 2005 بمقدار (6.3%) وبزيادة بلغت (11.7%) عن العام 1995، شكل (18).

شكل (18) التوزيع النسبي للأفراد داخل القوى العاملة في محافظات غزة لعام 1995، 2005، 2013.

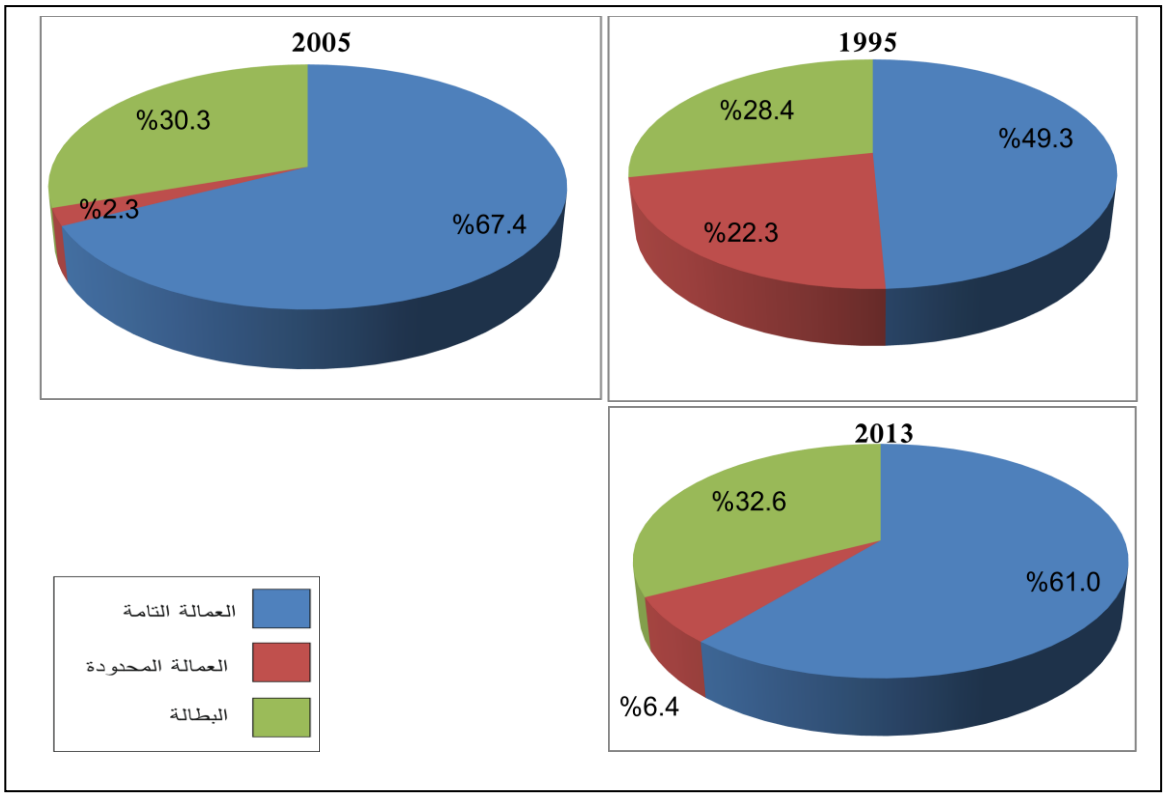


المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (14).

وقد ترجع الزيادة في نسبة العمالة التامة في محافظات غزة خلال الفترة 1995-2005 إلى دخول أعداد كبيرة من الأفراد في الوظائف الحكومية التي تم توفيرها في مؤسسات ووزارات السلطة الفلسطينية وإنشاء الكثير من المؤسسات غير الحكومية كما أن هذه الفترة شهدت طفرة غير مسبوقة في مشاريع البنية التحية في كافة محافظات غزة والتي استوعبت الكثير من الأيدي العاملة التشغيلية. ومن الملاحظ أن نسبة العمالة التامة قد انخفضت في الفترة ما بعد العام 2005 حيث انخفضت بمقدار(6.4%) عما كانت عليه في العام 2005 ولتصل إلى (61.0%) من مجموع القوى العاملة، وقد يرجع السبب في هذا الانخفاض إلى الحصار الذي تم فرضه على قطاع غزة والذي أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من الأيدي العاملة عمالة تامة في المشاريع والمؤسسات غير الحكومية لتتحول إلى عمالة محدودة أو متعطلين عن العمل كما هو واضح في الشكل (18) حيث زادت نسبة العمالة المحدودة إلى حوالي الضعفين في العام 2013 عما كانت عليه في العام 2005 (من 2.3% إلى 6.4%) ومع حدوث الانقسام في المجتمع الفلسطيني فقد انخفضت نسبة العمالة التامة وقد يرجع ذلك إلى خروج نسبة قليلة من المشتغلين عمالة تامة من محافظات غزة

للعمل في محافظات الضفة الغربية (0.1%) أو إلى العديد من الدول العربية والأجنبية، إضافة إلى الإغلاق شبه الكامل للمؤسسات الدولية في محافظات غزة.

وفي عام 2013 تراجعت نسبة العمالة التامة قليلاً وذلك لقلة الطلب على الأيدي العاملة نتيجة تشديد الحصار على محافظات غزة والتشديد على ظاهرة الأنفاق من الجانب المصري إضافة إلى سوء الأوضاع المالية للحكومة الفلسطينية في محافظات غزة.

وفي السنوات الأخيرة من فترة الدراسة (1990–2013) شهدت محافظات غزة بشكل عام زيادة في نسبة العمالة المحدودة ويرجع ذلك إلى ظاهرة الأنفاق التي تم حفرها بين الجانبين الفلسطيني والمصري لمحاولة تخيف الحصار عن محافظات غزة كما اشرنا سابقاً، إضافة إلى الانقسام الذي حدث في محافظات غزة وتوظيف ما يزيد عن 50 ألف موظف من قبل حكومة غزة إضافة إلى تشغيل وزارة العمل الفلسطينية لما يقارب 99 ألف فرد على بند عمل مؤقت (عمالة محدودة) في المشاريع المختلفة سواء التشغيلية التي تنفذ من قبل وزارة العمل الفلسطينية والمتمثلة في المشاريع المؤقتة أو المشاريع الخاصة بالإعمار والتي تعقب الاعتداءات الإسرائيلية على محافظات غزة والتي لها اثر بارز في تشغيل أعداد كبيرة من الأفراد في سن العمل والإنتاج في محافظات غزة، (http://www.mol.ps/index.php/ingazaat/engazat2011.html) مما ساعد على زيادة نسبة العمالة المحدودة من 2.3% في عام 2005 إلى 6.4% في العام 2013.

أما على مستوى البطالة فقد وجد في بيانات الجدول (14) أن نسبة المتعطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة قد وصلت إلى الثلث في بعض السنوات خلال فترة الدراسة, فقد شهدت محافظات غزة زيادة واضحة في نسبة البطالة حيث بلغت (28.4%) في عام 1995 ثم ارتفعت في عام 2013 إلى أن بلغت (32.6%) وقد يرجع ذلك إلى الزيادة في عدد السكان بشكل سريع في محافظات غزة في ظل محدودية الموارد المتاحة في المحافظات إضافة إلى توقف عدد كبير من العمال الفلسطينيين عن العمل بسبب إغلاق الكثير من المصانع المتوفرة في محافظات غزة نتيجة الحصار المحكم ومنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة ومواد البناء إضافة إلى زيادة أعداد الداخلين إلى القوى العاملة في ظل ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب هذه الزيادة وسيتم تناولها بشكل مفصل لاحقاً.

## ثانياً/ الخصائص الديموغرافية

تعد دراسة الخصائص الديموغرافية للقوى العاملة من الأمور الهامة التي يجب معرفتها عند التعرض لدراسة موضوع القوى العاملة وخاصة أنها تظهر مدى مشاركة الفئات العمرية المختلفة والجنس في القوى العاملة.

## 1- التركيب العمري للقوى العاملة في محافظات غزة

يعد التركيب العمري للقوى العاملة من أهم العوامل في تحديد معدلات النشاط الاقتصادي، حيث يختلف الإسهام في النشاط الاقتصادي من فئة عمرية إلى أخرى وعادة ما يرتفع معدل الإسهام في النشاط الاقتصادي في أوائل سن العشرين أو الخامسة والعشرين وذلك عندما يفرغ الشاب من مراحل التعليم ويصبح مؤهلا للدخول في قوة العمل في هذا السن ثم سُرعان ما يهبط معدل النشاط الاقتصادي عند بلوغ سن التقاعد (الفايد،1997: 155).

### أ- القوى العاملة في محافظات غزة حسب العمر

تعتبر مشاركة الفئات العمرية في القوى العاملة من أكثر المؤشرات دقة في حساب نسبة القوى العاملة في أي منطقة جغرافية حيث يبين نسبة مشاركة كل فئة عمرية على حدة، ويمكن الحصول عليه من خلال النسبة المئوية للأفراد النشيطين اقتصاديا في فئة عمرية معينة إلى إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية (الحسانين،2011: 264). لذلك تعتبر دراسة مشاركة الفئات العمرية في القوى العاملة مهمة في تحديد أكثر الفئات العمرية التي ترتفع فيها نسبة المشاركة بهدف تحديد الاحتياجات المستقبلية للمجتمع.

يتضح من الجدول (15) أن نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في محافظات غزة فقد ارتفعت نسبة المشاركة من (38.1%) من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر عام 1999 إلى حوالي (41.2%) في عام 2013 مع تذبذب تلك النسبة خلال الفترة الزمنية من 1999-2013 فقد انخفضت نسبة المشاركة في عام 2001 إلى حوالي (33.2%) من إجمالي الأفراد 15 سنة فأكثر وقد يرجع ذلك الانخفاض إلى اندلاع انتفاضة الأقصى كما تم الإشارة سابقاً وما نتج عنها من اغلاقات متكررة لسوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية مما انعكس ذلك على كافة مناحي الحياة في محافظات غزة وخاصة الناحية الاقتصادية حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالإجراءات المشددة على العمال الفلسطينيين المتجهين إلى عملهم في الداخل، ثم عادت النسبة في الارتفاع بشكل تدريجي لتصل إلى (41.2%) في عام 2013 وذلك نتيجة المشاريع التشغيلية إضافة إلى الظروف السياسية التي مرت بها محافظات غزة خلال تلك الفترة وخاصة ما بعد عام 2007 نتيجة تغيب الموظفين في القطاع العام عن العمل مما ترتب عليها توظيف أعداد كبيرة من داخل القوى العاملة (15 سنة فأكثر) وذلك لسد العجز مما ساهم في زيادة نسبة المشاركة في القوى العاملة (الانقسام السياسي)، جدول (15).

جدول(15) نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الفئات العمرية 1999-2013

| الفئات العمرية / السنة | 15-24 % | 25-34 % | 35-44 % | 45-54 % | 55+ % | المجموع % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1999 | 25.3 | 51.6 | 55.5 | 49.3 | 18 | 38.1 |
| 2000 | 24.5 | 50.8 | 51.4 | 49.6 | 19.8 | 37.4 |
| 2001 | 21.1 | 46.0 | 46.9 | 43.7 | 15.8 | 33.2 |
| 2002 | 18.7 | 48.5 | 51.2 | 46.2 | 19.6 | 34.2 |
| 2003 | 21.3 | 52.5 | 53.6 | 49.4 | 23.4 | 37.3 |
| 2004 | 20.3 | 52.1 | 52.8 | 49.6 | 19.2 | 36.2 |
| 2005 | 21.2 | 51.7 | 52.6 | 49.8 | 19.5 | 36.5 |
| 2006 | 20.8 | 51.2 | 52.2 | 48.7 | 18.7 | 36.0 |
| 2007 | 23.2 | 52.7 | 53.9 | 51.2 | 20.4 | 37.9 |
| 2008 | 24.0 | 54.1 | 53.5 | 49.2 | 18.3 | 38.1 |
| 2009 | 22.1 | 56.7 | 53.9 | 47.2 | 15.9 | 37.6 |
| 2010 | 20.4 | 55.2 | 54.0 | 46.5 | 15.1 | 36.4 |
| 2011 | 23.2 | 56.4 | 55.3 | 49.2 | 15.9 | 38.4 |
| 2012 | 25.3 | 58.6 | 56.4 | 48.4 | 17.9 | 40.1 |
| 2013 | 25.5 | 60.4 | 57.5 | 49.8 | 18.7 | 41.2 |

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. قاعدة بيانات القوى العاملة،1999-2013. رام الله- فلسطين.

وعلى مستوى نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب فئات العمر فيُلاحظ اختلاف نسبة المشاركة في القوى العاملة تبعاً للعمر، حيث يوجد فروق ملموسة في معدلات المشاركة بين الفئات العمرية المختلفة فنجد أن أعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة للفئة العمرية (35-44 سنة) في الفترة من (1999-2007)، وقد يرجع ذلك إلى القوانين الإسرائيلية التي فرضتها قوات الاحتلال والخاصة بالعمل داخل الأراضي المحتلة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى حيث رفعت من سن الأفراد المسموح لهم بالدخول للعمل في الأراضي المحتلة وذلك لأسباب أمنية مما ساهم في زيادة نسبة مشاركة تلك الفئة في القوى العاملة، ونتيجة للانقسام الذي حصل في محافظات غزة فقد ارتفعت نسبة المشاركين في القوى العاملة في الفئات الأخرى لتحتل الفئة العمرية (25-34 سنة) المرتبة الأولى من حيث نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر وذلك لإنهاء المراحل التعليمية واستعدادهم للدخول في سوق العمل إضافة إلى اعتماد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على الأفراد من حملة الشهادات العلمية في قيادة وبناء مؤسسات الدولة إضافة إلى أنه

قد تكون لديهم القدرة على العطاء والإنتاج أكثر من الفئات العمرية الأخرى، إضافة إلى الأعداد الكبيرة التي تم توظيفهم في الوزارات الفلسطينية في أعقاب الانقسام الفلسطيني كما تم ذكره سابقاً.

أما بالنسبة للفئة العمرية (15–24 سنة) فمعظم الأفراد في تلك المرحلة العمرية منتسبون إلى الدراسة مما خفض نسبة مشاركتهم في القوى العاملة فقد تراوحت نسبتهم من (18.7%–25.5%) من إجمالي الأفراد في الفئة العمرية (15–24 سنة) إضافة إلى الزواج المُبكر عند الإناث وتفرغ المرأة للأعمال المنزلية.

أما الفئة العمرية (55 سنة فأكثر) فتعتبر أقل الفئات العمرية مشاركة في القوى العاملة حيث تراوحت نسبة مشاركتهم في القوى العاملة في محافظات غزة (15.1%–23.4%) من إجمالي الأفراد (55 سنة فأكثر) وقد يرجع ذلك إلى كبر السن وخروج أعداد كبيرة من أفراد تلك الفئة إلى التقاعد إضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في مجتمع محافظات غزة والتي يكفل فيها الأبناء أباءهم في سن الكبر.

وكما هو واضح في الجدول (15) فإن من الفئات العمرية المشاركة في القوى العاملة هي الفئة العمرية 15–18 سنة وهي المشمولة في الفئة العمرية الأولى (15–24)، وهذه الفئة كما عرفها قانون العمل الفلسطيني في الباب السادس (تنظيم عمل الأحداث) بأنها فئة الأحداث وهم كل من بلغ الخامسة عشرة من عمره ولم يتجاوز الثامنة عشرة وقد ضمن قانون العمل الفلسطيني لهذه الفئة الكثير من الحقوق في المواد (93–99) من حيث حظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشر، ووجوب إجراء الكشف الطبي عليهم قبل التحاقهم بالعمل للتأكد من ملاءمتهم الصحية للعمل على أن يعاد الكشف كل ستة شهور، كما وأكد القانون على عدم تشغيل الأحداث في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة وعدم تشغيلهم بالأعمال الليلية أو الأعياد الرسمية أو الدينية أو أيام العطل الرسمية وعدم العمل ساعات إضافية وكذلك عدم تشغيلهم في الأماكن النائية أو البعيدة عن العمران والتي تهدد حياتهم أو تشكل خطرا عليهم، وعلى مستوى حقوق هذه الفئة في الإجازات وساعات العمل فقد أكد القانون على تخفيض ساعات العمل اليومي لهذه الفئة بما لا يقل عن ساعة واحدة يومياً، وعلى أن تتخلل ساعات العمل اليومية فترة استراحة لا تقل في مجملها عن ساعة واحدة بحيث لا يعمل الحدث أكثر من 4 ساعات متواصلة، كما وضمن القانون أحقية الحدث في إجازات سنوية مدتها ثلاثة أسابيع ولا يجوز تأجيلها، كما وفرض القانون على صاحب العمل بأن يقوم بتعليق الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث في المنشأة وأن ينظم سجلا بكل ما يتعلق بهم.

وقد استثنى القانون من أحكام هذا الباب الأحداث الذين يعملون لدى أقاربهم من الدرجة الأولى ( أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر) على أن يتم العمل وفق شروط صحية واجتماعية ملائمة بما لا يؤثر سلباً على نموهم العقلي والجسدي وعلى تعليمهم (وزارة العمل الفلسطينية، 2001: 39)

وقد بلغت نسبة العاملين من الفئة العمرية 15-17 سنة في العام 2009 حوالي (2.1%)، في حين ارتفعت في العام 2012 لتصل (3.6%)، وقد بلغت نسبة الأطفال العاملين وغير الملتحقين بالتعليم من نفس الفئة عام 2009 (12.8%)، ولكنها ارتفعت لتصل 20.2% من مجموع العاملين في نفس الفئة في العام 2012 ( Palestinian Central Bureau Of Statistics, 2014:P74) ، جدول (16).

جدول (16) التوزيع النسبي للأفراد العاملين في الفئة العمرية (15-18) سنة حسب النشاط الاقتصادي في محافظات غزة لسنوات مختارة خلال الفترة 1996-2013.

| النشاط الاقتصادي / السنة | الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك % | التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية % | البناء والتشييد % | التجارة والمطاعم والفنادق % | النقل والتخزين والاتصالات % | الخدمات والفروع الأخرى % | المجموع % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1996 | 21.3 | 27.4 | 18.3 | 23.7 | 2.0 | 7.3 | 100 |
| 2002 | 25.6 | 26.8 | 8.2 | 29.3 | 4.7 | 5.4 | 100 |
| 2008 | 21.3 | 8.4 | 0.8 | 58.2 | 1.6 | 9.7 | 100 |
| 2013 | 10.7 | 10.6 | 12.7 | 51.2 | 5.9 | 8.9 | 100 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. قاعدة بيانات القوى العاملة،1996، 2002، 2008، 2013، رام الله، فلسطين.

يتضح من الجدول (16) أن أكثر من نصف الأحداث يعملون في أنشطة اقتصادية غير خطرة مثل التجارة والمطاعم والفنادق حيث بلغت نسبة العاملين في هذا النشاط (51.2%) في العام 2013 وكما هو واضح بأن هذه النسبة قد تضاعفت عما كانت عليه في العام 1996 والعام 2002 وهذا يعكس الوعي باتجاه تطبيق قانون العمل الفلسطيني بالابتعاد عن الأعمال الخطرة لهذه الفئة العمرية ومحاولة العمل في أنشطة اقتصادية تتميز بالثبات في الوظيفة والذي يحقق الأمن الوظيفي للعامل. وبشكل مخالف تماماً فإن نسبة العاملين من هذه الفئة في الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بالخطرة والتي تتطلب جهد كبير كالتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية فقد انخفضت بشكل كبير عما كانت عليه قبل انتفاضة الأقصى وقبل استصدار قانون العمل الخاص بالأحداث حيث كان ما يزيد عن ربع العاملين من هذه الفئة يعملون في هذا النشاط خلال الفترة من 1996-2002 (27.4%، 26.8% على التوالي) وقد واصلت انخفاضها لتصل إلى

حوالي العشرُ تقريبا خلال الفترة 2008-2013 ( 8.4%، 10.6%) على التوالي وهذا يعكس توجه العاملين من هذه الفئة للعمل في أعمال غير خطرة وشاقة وذلك انسجاما مع قانون العمل الفلسطيني بتنظيم عمل الأحداث، وقد يرجع ذلك نتيجة القيود التي تفرضها وزارة العمل الفلسطينية على المؤسسات المعنية بضرورة التزامهم بالقوانين وفرض العقوبات على المخالفين لذلك.

أما على مستوى العاملين في قطاع البناء والتشييد فقد بلغت نسبتهم إلى ما يقارب الخمس (18.3%) لعام 1996 ثم انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى اقل من نصف النسبة السابقة في العام 2002 (8.2%)، ووصلت إلى ذروة انخفاضها في العام 2008 حيث وصلت إلى أقل من 1% وقد يرجع ذلك للأسباب المذكورة سابقا بالإضافة للحصار الذي فُرض على دخول مواد البناء والتشييد إلى محافظات غزة وانخفاض نسبة العاملين في هذه الأنشطة بشكل عام وعلى مستوى جميع الفئات العمرية، ثم عاودت بالارتفاع في العام 2013 لتصل إلى 12.7% من إجمالي العاملين من هذه الفئة وقد يرجع ذلك إلى الانتعاش الذي شهده هذا القطاع خلال العام 2013 من دخول مواد البناء عبر الأنفاق مع الجانب المصري.

### ب- القوى العاملة حسب الجنس والعمر

تفيد دراسة التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنس والفئات العمرية في تحديد نسبة الأفراد العاملين في كل فئة عمرية إضافة إلى تحديد أكثر الفئات العمرية التي تتركز فيها نسبة العاطلين عن العمل على مستوى الجنس، ودراسة الأسباب التي أدت إلى تركز نسبة العاطلين فيها، جدول (17).

جدول (17) التوزيع النسبي للقوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الفئات العمرية والجنس والعلاقة بقوة بالعمل لسنوات مختارة خلال الفترة 1997-2013

| السنة / فئات الأعمار | 1997 | | | | 2007 | | | | 2013 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور % | | إناث % | | ذكور % | | إناث % | | ذكور % | | إناث % | |
| | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل |
| 15-24 | 63.7 | 36.3 | 58.8 | 41.2 | 54.1 | 45.9 | 32.2 | 67.8 | 48.2 | 51.8 | 13.7 | 86.3 |
| 25-34 | 75.2 | 24.8 | 66.4 | 33.6 | 76.8 | 23.2 | 65.3 | 34.7 | 75.5 | 24.5 | 35.7 | 64.3 |
| 35-44 | 80.4 | 19.6 | 75.6 | 24.4 | 75.7 | 24.3 | 85.0 | 15.0 | 86.1 | 13.9 | 72.7 | 27.3 |
| 45-54 | 81.0 | 19.0 | 94.1 | 5.9 | 71.0 | 29.0 | 96.3 | 3.7 | 81.2 | 18.8 | 88.3 | 11.7 |
| 64-55 | *76.8 | *23.2 | *95.6 | *4.4 | *79.5 | *20.5 | *99.4 | *0.6 | 83.4 | 16.6 | 99.0 | 1.0 |
| +65 | | | | | | | | | 93.9 | 6.1 | 100.0 | 0.0 |
| المجموع | 73.5 | 26.5 | 70.2 | 29.8 | 70.3 | 29.7 | 70.3 | 29.7 | 72.2 | 27.8 | 46.9 | 53.1 |

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سلسلة تقارير إحصائية لعام 1997،2007، 2013، رام الله، فلسطين.

(*) تقسيم الفئات العمرية التي اعتمدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (55+).

يتضح من الجدول (17) أن نسبة الأفراد المشتغلين من الذكور تراوحت ما بين (70.3% -73.5%) من إجمالي الذكور داخل القوى العاملة خلال الفترة 1997-2013، وقد انخفضت نسبة المشتغلين الذكور في العام 2007 إلى ما نسبته (70.3%) من إجمالي الذكور وقد يرجع ذلك إلى القيود الذي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين للعمل في الأراضي المحتلة وخاصة من الذكور وذلك بحجة أمنية من قبل سلطات الاحتلال وذلك بعد الحصار الذي فرض على محافظات غزة.

أما على مستوى الإناث المشتغلات فلم تتغير نسبة الإناث المشتغلات تقريباً خلال الفترة 1997-2007 حيث بلغت النسبة 70.2% و 70.3% على التوالي، في حين انخفضت هذه النسبة في عام 2013، إذ وصلت نسبة الإناث المشتغلات إلى اقل من النصف تقريباً (46.9%) من إجمالي الإناث داخل القوى العاملة وقد يرجع ذلك الانخفاض إلى قلة فرص العمل التي تتناسب مع طبيعة الإناث.

أما على صعيد الفئات العمرية فيمكن القول إن نسبة المشتغلين الذكور في الفئة العمرية الأولى (15-24) قد انخفضت بشكل تدريجي حيث كان ما يقارب الثلثين من الأفراد في هذه الفئة مشتغلين (63.7%) في العام 1997 وانخفضت لتصل إلى أقل من النصف في العام 2013 (48.2%) وهذا يعكس الوضع الاقتصادي الذي ازداد سوءاً بشكل كبير بعد الانقسام وعدم توفر فرص عمل جديدة وفقدان كثير من الأفراد في هذه الفئة لاماكن عملهم، هذا بالإضافة لتوجه كثير من أفراد هذه الفئة لاستكمال تعليمهم الجامعي وما فوق الجامعي من اجل الحصول على فرصة عمل جيدة في المستقبل.

### 2- التركيب النوعي للقوى العاملة في محافظات غزة

تختلف نسبة المشاركة في القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس حيث يلاحظ وجود فرق ملموس في نسبة المشاركة بين الذكور والإناث، إذ نلاحظ من البيانات الواردة في جدول (18) أن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة تفوق بشكل كبير مشاركة الإناث في القوى العاملة رغم زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة تدريجياً، جدول (18).

جدول (18) نسبة القوى العاملة المشاركة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الجنس من 1990-2013

| الجنس / السنة | ذكور % | إناث % |
|---|---|---|
| 1990 | 68.6 | 1.9 |
| 1993 | 67.7 | 1.8 |
| 1997 | 64.8 | 6.3 |
| 2000 | 63.4 | 10.6 |
| 2003 | 64.5 | 9.2 |
| 2007 | 64.4 | 11.0 |
| 2010 | 62.1 | 10.2 |
| 2013 | 65.8 | 16.0 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على:

- Statistical Abstract Of Israel 1995 , No 46, P 773
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998. مسح القوى العاملة التقرير السنوي 1997، ص48،
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2013، ص76.

يتضح من الجدول (18) أن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة في محافظات غزة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية، حيث بلغت نسبة مشاركة الأفراد الذكور في القوى العاملة كبيرة أكثر من الثلثين (68.6%) من مجموع الأفراد الذكور 15 سنة فأكثر وذلك عام 1990، وذلك نتيجة للازدهار الاقتصادي نوعا ما وفتح فرص العمل للذكور للعمل داخل الأراضي المحتلة، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (63.4%) عام 2000، ثم عاودت في الارتفاع لتصل إلى (64.5%) عام 2003، ثم انخفضت النسبة مرة أخرى إلى (62.1%) في عام 2010، وارتفعت مرة أخرى في عام 2013 لتصل إلى (65.8%) وعلى الرغم من التذبذب في نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة إلا أنها تعتبر نسبة عالية مقارنة بالمشاركة على مستوى الإناث، وقد يرجع ذلك التذبذب في نسبة المشاركة إلى الظروف السياسية التي تشهدها محافظات غزة والتي تنعكس بدورها على الظروف الاقتصادية للسكان.

أما نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة فمن خلال الجدول (18) والشكل (19) نجد أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة زادت في محافظات غزة من (1.9%) من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر في عام 1990 لترتفع بشكل تدريجي لتصل إلى (16%) في العام 2013 مع تراجع في نسبة المشاركة للإناث بشكل بسيط في عام 2003 بمقدار (1.4%) عما كانت عليه في العام 2000 وقد يجع ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية بحق أبناء شعبنا في الاغلاقات المتكررة

لسوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية، كما يلاحظ وجود تغيرات جذرية على مستوى النوع ومن أهم هذه التغيرات في تركيبة القوى العاملة هو نشاط الإناث الذي بدأ في التزايد وذلك بفعل استفادة الإناث من التعليم وتشجيع التعليم وخاصة التعليم العالي وزيادة أعداد الخريجات وتزايد الوعي الاجتماعي بأهمية دور الإناث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر من الموروث الاجتماعي الذي كان يقيد عملها في خارج المنزل، وتأخر سن الزواج كل ذلك أدى إلى زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال خروجها إلى سوق العمل بهدف مساعدة الرجل في الحياة المعيشية وذلك للتعويض عن مصدر الدخل بعد أن فقد الكثير من الأفراد عملهم سواء كان في الأراضي المحتلة (سوق العمل الإسرائيلي) أو في داخل المحافظات نتيجة للحصار إضافة إلى تحسين ظروف سوق العمل أمام النساء في محافظات غزة خاصة في ظل إصدار قانون العمل الذي يحمي حقوق النساء العاملات ويمنحهن الحوافز للانضمام للقوة العاملة متمثلة بتأكيد الحق في الحصول على الإجازات المختلفة، وعلى الرغم من الزيادة في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلا أن مشاركة الذكور تشكل أربعة أضعاف مشاركة الإناث في القوى العاملة في محافظات غزة، شكل (19).

شكل (19) نسبة القوى العاملة المشاركة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الجنس للفترة من 1990-2013

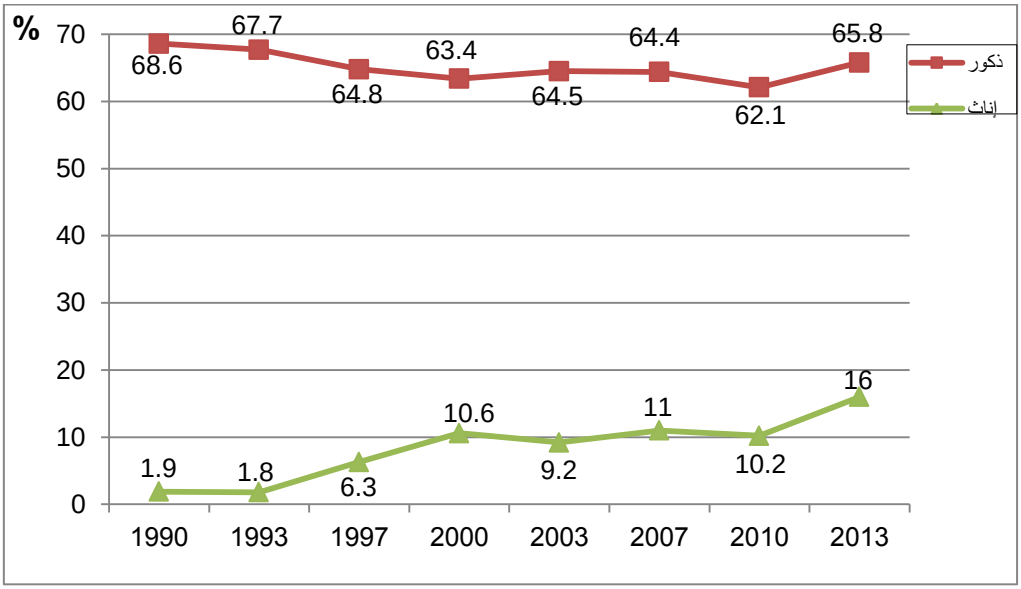


المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (18)

### أ- القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس والمحافظة

عند دراسة نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب النوع والمحافظة نجد أن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة تكاد تكون متقاربة في جميع محافظات غزة وذلك خلال الفترة 1997-

2013، في حين أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة وجد تباين في نسبة مشاركتهن من محافظة إلى أخرى ومن سنة لأخرى وخاصة عام 2013 مقارنة بعام 1997، جدول (19).

جدول (19) نسبة مشاركة الأفراد 15 سنة فأكثر في القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس والمحافظة خلال الفترة 1997-2013

| السنة / المحافظة | 1997 | | 2002 | | 2007 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % |
| شمال غزة | 65.9 | 3.5 | 61.4 | 6.8 | 62.5 | 8.2 | 65.4 | 13.2 |
| غزة | 69.9 | 5.6 | 61.8 | 5.5 | 66.2 | 7.0 | 65.2 | 14.5 |
| دير البلح | 61.2 | 6.7 | 60.7 | 8.5 | 62.4 | 12.3 | 64.6 | 16.9 |
| خان يونس | 56.9 | 5.1 | 60.4 | 5.9 | 65.7 | 17.1 | 66.3 | 18.3 |
| رفح | 57.7 | 4.7 | 61.7 | 6.7 | 62.1 | 14.6 | 69.3 | 19.6 |
| المجموع | 62.3 | 5.1 | 61.2 | 6.4 | 64.4 | 11.0 | 65.8 | 16.0 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات-1997، النتائج النهائية تقرير السكان محافظتي خان يونس ورفح ، ص 118، 116.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة التقرير السنوي ، 2013، رام الله، فلسطين، ص 76.

يتضح من الجدول (19) والشكلين (20) و (21) وجود اختلاف كبير في مشاركة الأفراد 15 سنة فأكثر في القوى العاملة بين الذكور والإناث على مستوى جميع المحافظات، وقد شكلت محافظة غزة أعلى نسبة مشاركة على مدار الثلاث سنوات الأولى (1997، 2002، 2007) فقد بلغت نسبة مشاركة الأفراد الذكور في القوى العاملة (69.9%) من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر في المحافظة وهي أعلى نسبة على مستوى جميع المحافظات، بينما بلغت أدنى نسبة مشاركة للذكور(56.9%) في محافظة خان يونس وذلك عام 1997، وقد يرجع ذلك إلى عودة السلطة الفلسطينية في عام 1994 إلى الأراضي الفلسطينية وتركز الخدمات في محافظة غزة مما انعكس ذلك على توفر فرص العمل في المحافظة وتركز معظم العائدين فيها على حساب باقي المحافظات الأخرى مما حظيت به المحافظة من توفر فرص العمل لأولئك الأفراد العائدين.

وفي عام 2002 تراجعت نسبة المشاركة في القوى العاملة من الذكور في محافظات غزة بشكل عام باستثناء محافظتي خان يونس ورفح فقد ارتفعت نسبتهما إلى (60%) و (62%) على التوالي عما كانت في العام 1997 (56.9%) و (57.7%) على التوالي ويرجع ذلك إلى المشاريع التي أنشأتها السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق التوازن السكاني بين جميع المحافظات وتوزيع الخدمات، شكل (20) و (21).

شكل (20) نسبة مشاركة الأفراد 15 سنة فأكثر في القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس لعام 1997

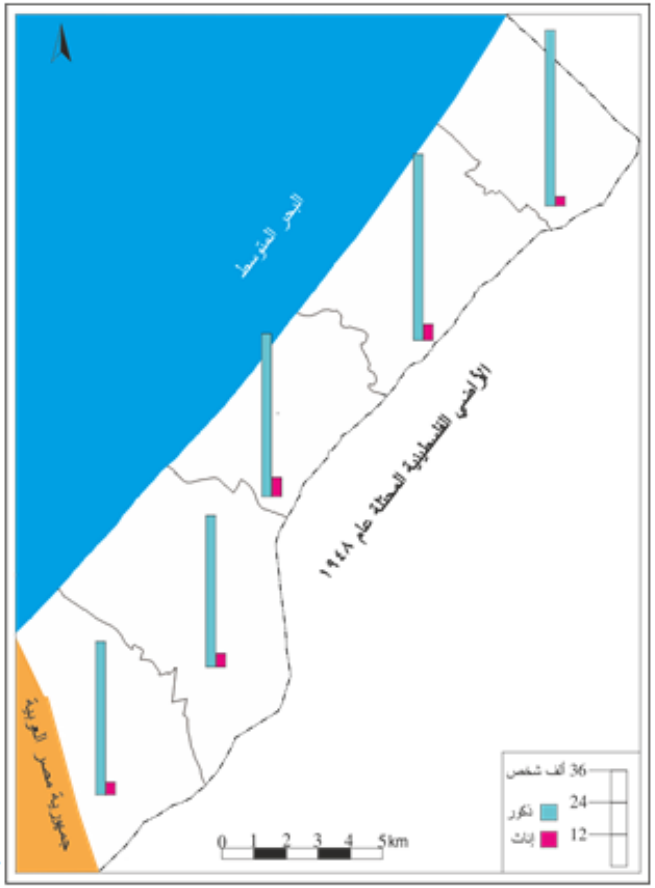


المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (19)

شكل (21) نسبة مشاركة الأفراد 15 سنة فأكثر في القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس لعام 2013

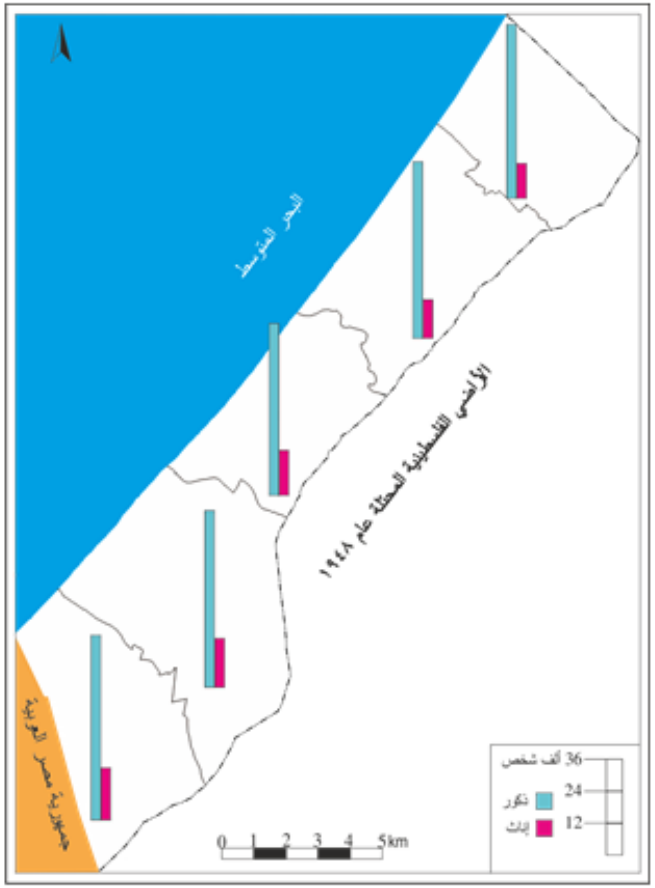


المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (19)

استمرت الزيادة في نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة على مستوى المحافظة وخاصة إلى عام 2013، حيث بلغ متوسط مشاركة الذكور في القوى العاملة على مستوى جميع المحافظات في عام 2007 حوالي (63.8%) من إجمالي الذكور في حين ارتفعت نسبة مشاركتهم في القوى العاملة عام 2013 إلى حوالي (66.2%) من إجمالي الذكور وقد يرجع ذلك إلى فرص العمل المتاحة وخاصة بعد حالة الانقسام السياسي حيث تم توظيف عدد كبير في (حكومة غزة).

أما على مستوى محافظة رفح يلاحظ من الجدول (19) زيادة في نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة بشكل واضح مقارنة بالمحافظات الأخرى، فقد بلغت نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة في محافظة رفح (69.3%) عام 2013 بزيادة حوالي (7.1%) عما كانت عليه في عام 2007 ويرجع ذك إلى وفرة فرص في الأنفاق كما تم الإشارة إليه سابقاً.

أما على مستوى الإناث، فالجدول (19) يوضح زيادة في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال الفترة 1997-2013 على مستوى جميع محافظات غزة بمقدار 5 مرات تقريباً عما كانت عليه في العام 1997 وخاصة في محافظتي رفح وخان يونس وقد يرجع ذلك إلى العمل في نقل البضائع بين الجانبين المصري والفلسطيني عبر الأنفاق مما أتاح الفرصة للمرأة في ممارسة الأعمال التي تتناسب مع طبيعتها وقد يرجع أيضا إلى زيادة أعداد الإناث الخريجات من الجامعات المختلفة واستعدادهن في الدخول إلى سوق العمل كما تم الإشارة إليه سابقاً.

### ب- القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس ونوع التجمع

تهدف دراسة القوى العاملة حسب الجنس ونوع التجمع إلى التعرف على نسبة الأفراد المشتغلين والمتعطلين تبعا لنوع التجمع وإجراء المقارنة بينهما بهدف معرفة طبيعة نوع التجمع ومدى تأثيره على نسبة المشاركة، جدول (20).

**جدول (20) التوزيع النسبي للقوى العاملة المشاركة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الجنس ونوع التجمع لعامي 1997 و2007**

| السنة / نوع التجمع | 1997 | | | | | | 2007 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نسبة المشتغلين إلى إجمالي القوى العاملة | | نسبة المتعطلين إلى إجمالي القوى العاملة | | إجمالي المشاركين في القوى العاملة | | نسبة المشتغلين إلى إجمالي القوى العاملة | | نسبة المتعطلين إلى إجمالي القوى العاملة | | إجمالي المشاركين في القوى العاملة | |
| | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % |
| ريف | 3.3 | 0.2 | 1.8 | 0.2 | 5.1 | 0.4 | 1.3 | 0.2 | 1.1 | 0.1 | 2.4 | 0.3 |
| حضر | 45.7 | 3.5 | 13.1 | 1.1 | 58.8 | 4.6 | 45.2 | 6.7 | 27.2 | 2.8 | 72.4 | 9.6 |
| مخيمات | 21.3 | 2.3 | 6.8 | 0.7 | 28.1 | 3.0 | 8.6 | 1.5 | 4.6 | 0.6 | 13.2 | 2.1 |
| المجموع | 70.3 | 6.0 | 21.7 | 2.0 | 92.0 | 8.0 | 55.1 | 8.4 | 33.0 | 3.5 | 88.0 | 12.0 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 و 2007 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يتضح من الجدول (20) أن نسبة المشاركة في القوى العاملة للذكور قد انخفضت في العام 2007 بمقدار (4.0%) عما كانت عليه في العام 1997، وقد يرجع ذلك إلى استغناء سوق العمل الإسرائيلية عن الأيدي العاملة الفلسطينية، هذا وبالإضافة لدخول نسبة كبيرة من الإناث إلى سوق العمل حيث ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة عام 2007 بمقدار ( 4.0%) عما كانت عليه في العام 1997.

أما على مستوى نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب نوع التجمع فنلاحظ انخفاضها في الريف بنسبة 2.8% في عام 2007 عما كانت عليه في العام 1997، وهذا يعزى إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المناطق الحضرية، مما ساهم في زيادة نسبة المشاركة في المناطق الحضرية بمقدار (18.6%) عام 2007 عما كانت عليه في العام 1997.

وعلى مستوى المخيمات فقد انخفضت نسبة المشاركة بمقدار (15.8%) عن العام 1997، وقد يرجع انخفاضها إلى طبيعة التقسيمات الإدارية في محافظات غزة في العام 2007 فقد تم حصر مساحة المخيمات وكما اشرنا سابقاً بناءاً على الخرائط التي صدرت عن وكالة الغوث الدولية والتي تضم فقط المناطق الذي يتم تقديم الخدمات لها من قبل وكالة الغوث الدولية.

وعلى مستوى الجنس فنلاحظ تراجع في نسبة مشاركة الذكور في الريف والمخيمات لصالح المناطق الحضرية، فقد انخفضت في الريف والمخيمات بمقدار النصف تقريبا عما كانت عليه في العام 1997، أما نسبة مشاركة الإناث فقد ارتفعت بمقدار الضعف تقريبا ( من 4.6% إلى 9.6%) من إجمالي القوى العاملة في محافظات غزة.

وعند المقارنة بين نسبة المشتغلين والمتعطلين على مستوى نوع التجمع فنلاحظ أن نسبة المشتغلين الذكور في عام 2007 تراجعت عما كانت عليه في العام 1997 سواء في الريف أو الحضر أو المخيمات بمقدار 15.2%، وكان هذا الانخفاض ملحوظ في المخيمات والريف وقد يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الحصار المفروض على محافظات غزة، بينما ارتفعت نسبة المشتغلين من الإناث بمقدار 2.4% عن العام 1997 وذلك للأسباب التي تم ذكرها سابقاً.

أما نسبة المتعطلين عن العمل فقد زادت بمقدار (12.8%) في عام 2007 عما كانت عليه في عام 1997 (23.7% في العام 1997 وارتفعت إلى 36.5% في العام 2007)، وقد ارتفعت بما يزيد عن الضعف في المناطق الحضرية عنها في العام 1997 بحيث وصلت إلى 30.0% في العام 2007 بعدما كانت 14.2% في العام 1997.

وعلى مستوى الجنس ونوع التجمع فقد ارتفعت نسبة التعطل في المناطق الحضرية لدى الجنسين مع الانخفاض في الريف والمخيمات وقد يرجع ذلك الارتفاع في نسبة التعطل على

مستوى الجنس إلى قلة فرص العمل نتيجة الحصار وإغلاق المصانع المختلفة في محافظات غزة وعدم السماح بدخول المواد الخام اللازمة للصناعة.

## ج- القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس والمهنة

تعرف المهنة الرئيسية حسب ما ورد في معجم المصطلحات الإحصائية والمستخدمة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013 بأنها هي الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملا أو الذي باشره سابقا إذا كان عاطلاً عن العمل بغض النظر عن طبيعة عمل المنشاة التي يعمل بها وبغض النظر عن مجال الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013: 174)، ويكشف التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب المهنة عن مجموعة من الظواهر الهامة، ويوضح نصيب كل قسم من أقسام المهن من القوى العاملة وبالتالي يبين جميع المؤشرات الخاصة بالتشغيل والبطالة كما يعتبر الوضع المهني عنصراً رئيسياً في التقييم الاقتصادي والاجتماعي العام، ويوضح التركيب المهني طبيعة المهن والمهارات التي يعاني المجتمع من نقص أو زيادة فيها ويرتبط تطور التركيب المهني بتطور الهيكل التعليمي حيث أن المستويات التعليمية الأعلى ترتبط بمستويات مهنية مناسبة لها، والجدول (21).

جدول (21) التوزيع النسبي للعاملين في محافظات غزة حسب الجنس والمهنة، 1996-2013.

| السنة / المهنة | 1996 | | 2002 | | 2009 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % | ذكور % | إناث % |
| المشرعون وموظفو الإدارة العليا | 5.9 | 2.3 | 1.5 | 2.8 | 2.8 | 3.6 | 2.3 | 3.8 |
| الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة | 7.5 | 40.2 | 24.9 | 56.6 | 29.4 | 79.9 | 32.8 | 64.9 |
| عمال الخدمات والباعة في الأسواق | 10.4 | 3.5 | 25.4 | 4.2 | 34.7 | 7.0 | 25.2 | 8.3 |
| العمال المهرة في الزراعة والصيد | 12.3 | 27.1 | 11.0 | 32.4 | 3.6 | 5.4 | 2.6 | 18.2 |
| العاملون في الحرف وما إليها من المهن | 9.3 | 14.3 | 14.9 | 1.5 | 8.5 | 2.0 | 11.4 | 2.0 |
| مشغلو الآلات ومجمعوها | 10.5 | 0.4 | 6.6 | 0.0 | 7.9 | 0.0 | 9.2 | 0.3 |
| المهن الأولية | 44.1 | 12.2 | 15.7 | 2.5 | 13.1 | 2.1 | 16.5 | 2.5 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سلسلة تقارير إحصائية، 1996، 2002، 2009، 2013.

كما هو واضح في الجدول (21) فإن البيانات تؤكد أن السكان في محافظات غزة أصبح لديهم توجه للعمل في المهن التي تتلاءم مع درجة تعليمهم، بخاصة وأن نسبة كبيرة من الأفراد

الذكور والإناث أصبح لديهم اهتمام كبير بالتعليم وخاصة التعليم العالي، وترك العمل في المهن الأخرى التي لا تتلاءم مع درجتهم العلمية بخاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتوافر الكثير من فرص العمل في الوزارات الحكومية وغير الحكومية والتي تتطلب مهارات علمية وبخاصة مهن المتخصصون والفنيون والكتبة وغيرها التي تشمل: المتخصصون في العلوم والهندسة، الاختصاصيون في الصحة (المهن الصحية)، الاختصاصيون في التعليم، المتخصصون في الإدارة والأعمال، المتخصصون في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المتخصصون في الشؤون القانونية والاجتماعية والثقافية(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013: 73-109)، حيث تزايدت نسبة العاملين في هذه المهن بشكل ملحوظ للجنسين خلال الفترة الموضحة في الجدول، فقد بلغت في عام 1996 حوالي (7.5%) من إجمالي الذكور العاملين في محافظات غزة واستمرت النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت في عام 2013 ما يقارب من ثلث الذكور العاملين في محافظات غزة (32.8%) وقد ترجع تلك الزيادة إلى اتجاه الكثير من السكان نحو التعليم وخاصة التعليم العالي بهدف اعتماد سوق العمل الفلسطيني على الأيدي العاملة المتعلمة.

أما على مستوى الإناث فقد تُظهر البيانات الواردة في الجدول أن أكثر نسبة للإناث العاملات تتركز في مهنة الفنيين والمتخصصين المساعدين والكتبة، وقد تزايدت نسبة الإناث العاملات في هذه المهنة بشكل ملحوظ من (40.2%) من إجمالي الإناث العاملات في محافظات غزة في عام 1996 إلى ما يقارب من أربع أخماس العاملات (79.9%) من إجمالي الإناث العاملات في محافظات غزة لعام 2009 وقد ترجع تلك الزيادة إلى مدى تناسب تلك المهن مع طبيعة الإناث إضافة إلى تشجيع التعليم عند الإناث مما مكنها من دخولها في سوق العمل، في حين تراجعت النسبة إلى (64.9%) من إجمالي الإناث العاملات في محافظات غزة في عام 2013، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض فرص العمل المتاحة في تلك المهن في محافظات غزة.

أما بالنسبة لنسبة الأفراد العاملين في المهن الأولية والتي تشتمل على العمال غير المهرة ومنهم: عمال النظافة والمساعدون والعاملون في الزراعة وصيد الأسماك وعمال تربية الحيوانات وعمال التعدين وعمال البناء غير المهرة والصناعة والنقل وعمال التغليف والشحن والتفريغ والعمال المساعدون في تحضير الطعام، والباعة المتجولون والعاملون في الخدمات ذات الصلة وعمال جمع القمامة وعمال المهن الأولية الأخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013: 170-180) حيث بلغت ما يقارب من نصف العاملين الذكور (44.1%) من إجمالي الذكور العاملين في محافظات غزة في العام 1996, في حين تراجعت هذه النسبة بشكل مفاجئ إلى أن وصلت (15.7%) و (13.1%) و (16.5%) في عام 2002 و 2009 و 2013 على التوالي وقد يرجع ذلك إلى تشديد الاحتلال الإسرائيلي من إجراءاته التعسفية بحق سكان محافظات غزة

والمتمثلة في الحصار ومنع دخول المواد الخام المختلفة اللازمة لعملية الصناعة، الذي أدى إلى إغلاق عدد كبير من المصانع والورش الصغيرة في محافظات غزة إضافة إلى إغلاق الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الصناعية على حدود محافظات غزة في العام 2005. بالإضافة لإدراك الكثير من السكان لأهمية التعليم وما يرتبط به من وظائف سواء كانت متوفرة في الوزارات والهيئات حالياً أو للمستقبل.

أما على مستوى نسبة الأفراد الذكور العاملين في مهنة الخدمات والباعة في الأسواق وتشمل: العاملين في الخدمات الشخصية والعاملين في خدمات الحماية وعمال البيع والعاملين في العناية الشخصية، فنلاحظ زيادة نسبة العاملين في تلك المهن في عام 2002 إلى ما يزيد عن ربع العاملين (25.4%) من إجمالي العاملين الذكور وبزيادة (15%) عما كانت عليه في العام 1996 واستمرت الزيادة إلى أن وصلت في عام 2009 إلى (34.7%) من إجمالي العاملين الذكور في محافظات غزة وقد يرجع ذلك إلى استغناء سوق العمل الإسرائيلي عن الأيدي العاملة الفلسطينية وخاصة من سكان محافظات غزة بالكامل مما دفع كثير من الأفراد الذين هم في سن العمل والإنتاج في إقامة مشاريع صغيرة لهم ومنها العمل في خدمات الحماية وتشمل العاملين في الأجهزة الأمنية والشرطة والمطافي وكذلك العمل في مهن البيع بأنواعه، وفي عام 2013 انخفضت تلك النسبة إلى أن وصلت (25.2%) من إجمالي العاملين الذكور في محافظات غزة وقد يرجع ذلك إلى سوء الأوضاع المعيشية الذي يعيشها سكان محافظات غزة وانخفاض مستوى دخل الفرد وتشديد الحصار وخاصة بعد إغلاق الأنفاق ومنع دخول المواد المختلفة من الجانب المصري لسكان محافظات غزة.

أما بالنسبة إلى مهنة المشرعين وموظفي الإدارة العليا فقد شكلت اقل نسبة للعاملين الذكور والإناث في محافظات غزة، فقد تراوحت النسبة بين (2.3%-5.9%) و (2.3%-3.8%) على التوالي من إجمالي العاملين في محافظات غزة خلال الفترة 1996-2013 وقد يرجع ذلك الانخفاض إلى خصوصية هذه المهنة واحتياجات سوق العمل بنسبة أقل مقارنة بالمهن الأخرى والتي تتطلب أيضاً الحصول على مؤهلات علمية خاصة.

## ثالثاً/الخصائص الاقتصادية للقوى العاملة في محافظات غزة

تعد دراسة الخصائص الاقتصادي للقوى العاملة من الدراسات الهامة التي يمكن من خلالها تحديد ملامح النشاط الاقتصادي ومدى وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية، كما ويعد التركيب الاقتصادي للقوى العاملة أساس هام لوضع الخطط على مستوى مشروعات التنمية الاقتصادية أو مجالات الخدمات العامة، كذلك يمكن الوقوف على نسبة العمالة وحجمها تبعاً لكل

نشاط اقتصادي (حسين،2012: 184)، لذا فإن معرفة التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي يساعد في معرفة أكثر القطاعات التي يتركز فيها الأفراد النشيطون اقتصادياً ومدى ملائمة كل نشاط مع طبيعة الجنس.

**1- القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة**

يعرف النشاط الاقتصادي حسب التصنيف الموحد للأنشطة الاقتصادية بأنه: طبيعة العمل الذي تمارسه المؤسسة والذي قامت من أجله ويسهم بأكبر قدر من القيمة المضافة في حالة تعدد الأنشطة داخل المؤسسة الواحدة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013: 51) وعلى هذا فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع تكون نتيجة التغير في الأنشطة الاقتصادية وبالتالي ينعكس على تركيبة السكان في المجتمع، جدول (22).

جدول (22) التوزيع النسبي للأفراد العاملين 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة لعام 2000 و 2013

| السنة | 2000 | | | | | 2013 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحافظة / النشاط الاقتصادي | شمال غزة % | غزة % | دير البلح % | خان يونس % | رفح % | شمال غزة % | غزة % | دير البلح % | خان يونس % | رفح % |
| الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك | 17.1 | 6.0 | 18.5 | 29.3 | 23.4 | 7.3 | 2.3 | 10.7 | 16.6 | 12.2 |
| التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية | 10.9 | 17.6 | 8.7 | 7.0 | 4.7 | 4.2 | 8.2 | 5.0 | 2.7 | 3.1 |
| البناء والتشييد | 15.8 | 14.1 | 13.0 | 11.8 | 12.1 | 9.4 | 6.8 | 6.0 | 7.3 | 4.6 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 10.5 | 17.4 | 10.3 | 10.0 | 11.1 | 16.9 | 21.9 | 17.2 | 19.0 | 18.2 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 4.9 | 4.1 | 3.9 | 5.1 | 5.1 | 8.2 | 9.3 | 9.1 | 6.7 | 7.2 |
| الخدمات والفروع الأخرى | 40.8 | 40.8 | 45.6 | 36.8 | 43.6 | 54.0 | 51.5 | 52.0 | 47.7 | 54.7 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير إحصائية.

عند دراسة توزيع العاملين 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الأنشطة الاقتصادية يُلاحظ من الجدول (22) و شكل (22) وجود تباين شديد بين أحد الأنشطة والأنشطة الأخرى من حيث مدى استيعاب النشاط الاقتصادي للأفراد العاملين فقد وُجد أن نسبة الأفراد العاملين في نشاط الخدمات والفروع الأخرى في محافظات غزة من أكثر الأنشطة استيعابا للأفراد العاملين في محافظات غزة حيث بلغت نسبة الأفراد العاملين في هذا النشاط ما متوسطه (41.5%) من إجمالي العاملين على مستوى جميع محافظات غزة لعام 2000، في حين أخذت هذه النسبة في الزيادة إلى أن وصلت في المتوسط إلى أكثر من نصف العاملين على مستوى جميع المحافظات (52%) وذلك عام 2013.

ويتضح من الأرقام أن نشاط الخدمات والفروع الأخرى والذي يضم أنشطة القطاع العام كالتعليم والصحة والداخلية بما تشمل من أجهزة الشرطة والدفاع المدني وأنشطة النقابات والاتحادات وإصلاح معدات الاتصالات وغيرها، إضافة إلى القطاع الخاص والعاملين في المؤسسات الدولية في محافظات غزة قد أصبح من أهم الأنشطة الاقتصادية من حيث كونه يتميز بالاستقرار الوظيفي للملتحقين به ولهذا نجد أن نسبة كبيرة من العاملين تتجه للعمل في هذه الأنشطة في ظل عدم الاستقرار الوظيفي في الأنشطة السابقة بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني وتكرار العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة، بحيث أصبحت معظم الأنشطة السابقة مهددة بالتوقف أو التراجع في نموها الاقتصادي.

والجدول السابق يؤكد ما سبق حيث يُلاحظ تراجع ملحوظ في نسبة العاملين في نشاط البناء والتشييد والصناعة، بحيث تراجعت النسبة إلى ما يزيد عن النصف في معظم المحافظات ويعود ذلك في المقام الأول إلى إغلاق غالبية المصانع في محافظات غزة بسبب الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي والذي تزايد بشدة ابتداءً من عام 2006 ومنع دخول مواد البناء التي يحتاجها هذا النشاط فانعكس ذلك سلباً على أعمال البناء والعمران بصورة خاصة، والصناعات المرتبطة بها بصورة عامة، شكل (22).

شكل (22) التوزيع النسبي للأفراد العاملين 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب النشاط الاقتصادي لعام 2013

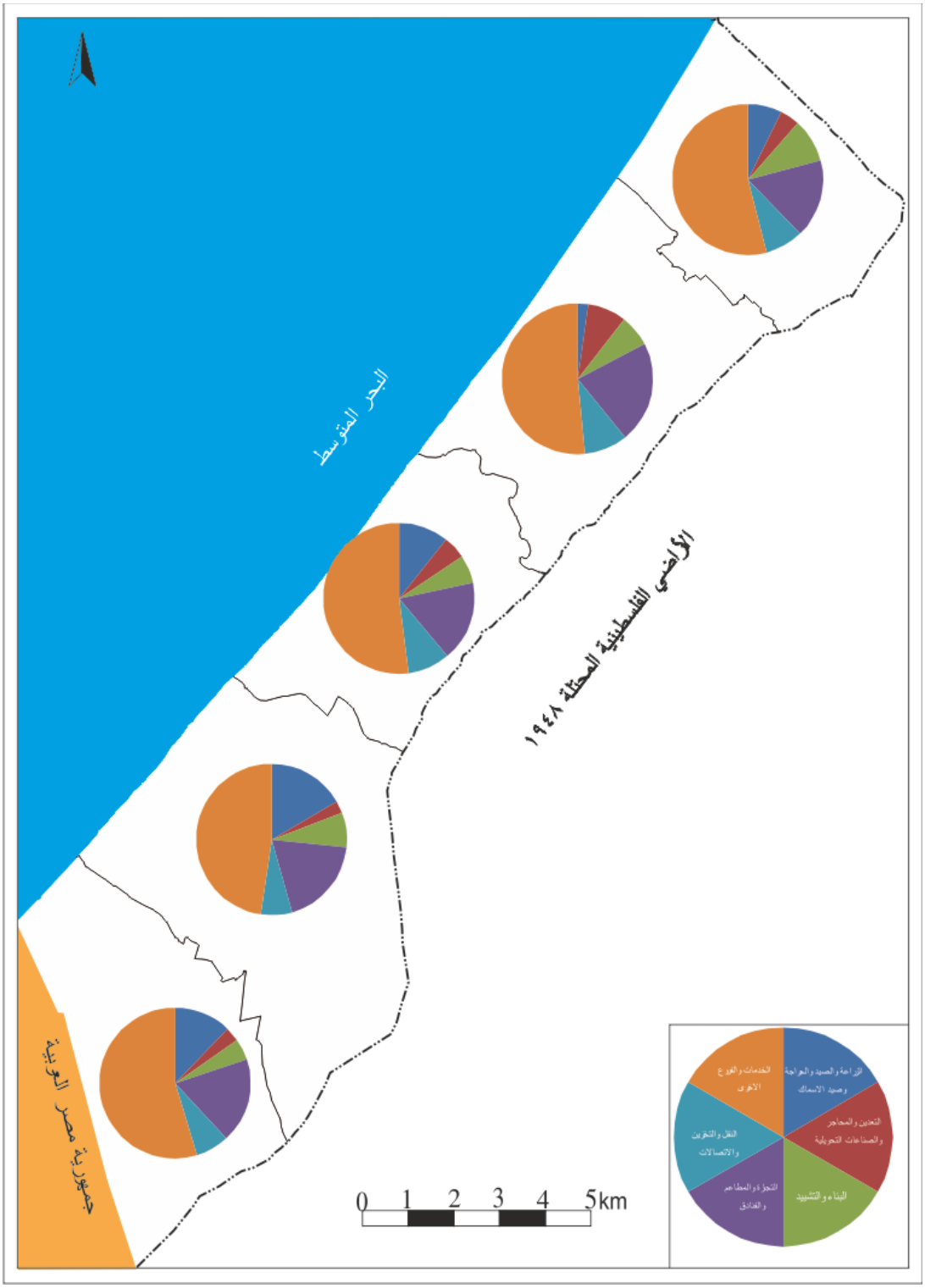


المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول (22)

## رابعاً/ الخصائص الاجتماعية للقوى العاملة في محافظات غزة

تشمل دراسة الخصائص الاجتماعية للقوى العاملة على الخصائص التعليمية والحالة الزواجية للقوى العاملة في محافظات غزة، و التي تهدف إلى التعرف على المستوى التعليمي، والحالة الزواجية للقوى العاملة في محافظات غزة.

### 1- الخصائص التعليمية للقوى العاملة في محافظات غزة

تعتبر دراسة الخصائص التعليمية للقوى العاملة من أهم المؤشرات التي تبين مدى ملاءمة مخرجات المؤسسات التعليمية مع احتياجات سوق العمل، والتي ينبغي أن يُؤخذ في الاعتبار عند وضع البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي بحيث تتناسب مع احتياجات سوق العمل، كما أن للتعليم تأثير ايجابي على مدى قوة مشاركة الأفراد في القوى العاملة وخاصة عند الإناث (Bhalla,2012: 19). وسنتناول في هذا الجانب ما يلي:

### أ- القوى العاملة في محافظات غزة حسب عدد سنوات الدراسة

إن للتعليم أهمية كبيرة في الارتقاء بالمجتمع، حيث يساعد على ازدهار وتطور المجتمع من خلال زيادة نسبة الأفراد المشاركين في القوى العاملة ممن أتموا سنوات تعليمية عليا وحصلوا على مؤهلات علمية عليا تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل والذي ينعكس على التغيير في الواقع الاقتصادي للمجتمع، والجدول (23) يبين اختلاف نسبة المشاركة في القوى العاملة في محافظات غزة تبعا لاختلاف عدد سنوات الدراسة وما يتبعها من الحصول على مؤهل علمي داخل القوى العاملة من الفترة 1996-2013، جدول (23).

جدول (23) التوزيع النسبي للقوى العاملة المشاركة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب عدد السنوات الدراسة لسنوات مختارة خلال الفترة 1996-2013

| السنة | عدد سنوات الدراسة | | | | | مجموع القوى العاملة % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | % 0 | 1-6 % | 7-9 % | 10-12 % | 13+ % | |
| 1996 | 3.8 | 22.3 | 21.6 | 28.8 | 23.5 | 100 |
| 2000 | 3.8 | 19.4 | 21.1 | 29.7 | 26.0 | 100 |
| 2004 | 1.9 | 17.3 | 22.7 | 28.5 | 29.6 | 100 |
| 2006 | 1.4 | 14.7 | 22.3 | 29.6 | 32.0 | 100 |
| 2009 | 1.0 | 11.1 | 19.2 | 29.9 | 38.8 | 100 |
| 2013 | 0.8 | 10.1 | 17.3 | 28.7 | 43.1 | 100 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة بيانات إحصائية.

يتضح من الجدول (23)، شكل (23) أن نسبة الأفراد الذين لم يلتحقوا بالمدرسة وعدد سنوات الدراسة لديهم صفر لا تشكل إلا أقل من (1.0%) من مجموع القوى العاملة المشاركة في محافظات غزة وذلك في العام 2013، ومن الواضح أن نسبتهم قد تراجعت بشكل واضح عن العام 1996 والتي بلغت في حينه (3.8%) من إجمالي القوى العاملة في محافظات غزة، حيث تراجعت تلك النسبة إلى أن وصلت (0.8%) في عام 2013 الأمر الذي يعكس حرص الأفراد في محافظات غزة على اجتياز مراحل متقدمة من التعليم والسعي للتغلب على حالات الأمية الراهنة في المجتمع سواء لتحقيق مكاسب مادية أو اجتماعية وهي من السمات الظاهرة والمنتشرة بين أفراد القوى العاملة في المجتمع الفلسطيني.

في حين أن الأفراد الحاصلين على سنوات دراسية (1-6) سنوات والمشاركين في القوى العاملة قد انخفضت إلى أقل من النصف عما كانت عليه في العام 1996، حيث بلغت 22.3% من إجمالي القوى العاملة في محافظات غزة وذلك عام 1996 وهي نسبة عالية، ثم أخذت في الانخفاض بشكل تدريجيا إلى أن وصلت 10.1% في عام 2013، كما وأن فئة الأفراد المشاركين في القوى العاملة والحاصلين على عدد سنوات دراسية (7-9) سنوات قد شكلت 21.6% من إجمالي القوى العاملة المشاركة في العام 1996 وانخفضت إلى ما نسبته 17.3% في عام 2013 ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة الأفراد الحاصلين على سنوات دراسية قليلة والمشاركين في القوى العاملة في سنوات ما قبل قدوم السلطة الوطنية وما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى إلى أسباب عدة منها :-

1- ضيق الأوضاع الاقتصادية مما دفع الأفراد إلى الدخول إلى سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة (سوق العمل الإسرائيلي) وخاصة في سن مبكر الأمر الذي أدى إلى ترك الأفراد للتعليم والتوجه للعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2- إتباع الاحتلال الإسرائيلي لسياسة التجهيل من خلال فتح سوق العمل أمام السكان الفلسطينيين للعمل وزيادة أجورهم مقارنة بالعاملين المتعلمين في الوظائف العامة في محافظات غزة لتشجيع السكان على ترك التعليم، إضافة إلى منع كثير من الطلبة من إكمال دراستهم في الخارج وذلك بدواعي أمنية.

3- الحياة الريفية التي كانت سائدة في تلك الفترة والتي ساهمت في ترك الطلبة لمدارسهم ومساعدة أهليهم للعمل في الزراعة في أراضيهم الخاصة نظراً لعدم الاستفادة المادية من الشهادات العلمية مقارنة بالزراعة من وجهة نظرهم.

أما في الفئة (10-12) سنة دراسة فقد اتسمت نسبة المشاركة بالثبات إلى حد ما من سنة إلى أخرى، حيث بلغت النسبة حوالي (28.8%) في جميع سنوات الفترة من 1996-2013.

وعلى مستوى الأفراد الحاصلين على سنوات دراسية (13 سنة دراسة فأكثر) فيلاحظ بصورة عامة أن نسبة كبيرة من القوى العاملة المشاركة قد أمضوا 13 عامًا فأكثر أي ممن التحقوا بالمرحلة الجامعية أو أتموها قد بلغت نسبتهم (23.5%) من مجموع العاملين في محافظات غزة وذلك عام 1996، وقد تزايدت نسبة مشاركتهم في القوى العاملة بشكل ملحوظ ومستمر إلى أن وصلت إلى الضعف تقريباً في عام 2013 (43.1%)، كما هو مبين في الجدول رقم (23) وقد يرجع ذلك إلى:

1- مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية في نشر التعليم وترسيخه من خلال فرض قانون التعليم المجاني والإلزامي للمراحل العمرية المبكرة.

2- قلة فرص العمل المتاحة في الآونة الأخيرة في محافظات غزة أعطت الدافع للسكان للاتجاه نحو التعليم.

3- اتجاه السكان نحو التعليم وخاصة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل نيل المراكز والحصول على الترقيات الإدارية داخل المؤسسات الحكومية وذلك لاعتماد الدولة في ترقياتها إلى حملة الشهادات العلمية.

4- إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية أدى إلى انخفاض نسبة التسرب من المدارس وانخفاض أعداد السكان الذين يتركون مقاعد الدراسة للالتحاق بسوق العمل، وبالتالي ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم كما تم ملاحظته، شكل (23).

شكل (23) التوزيع النسبي للقوى العاملة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب عدد السنوات الدراسة لعامي 1996 و 2013

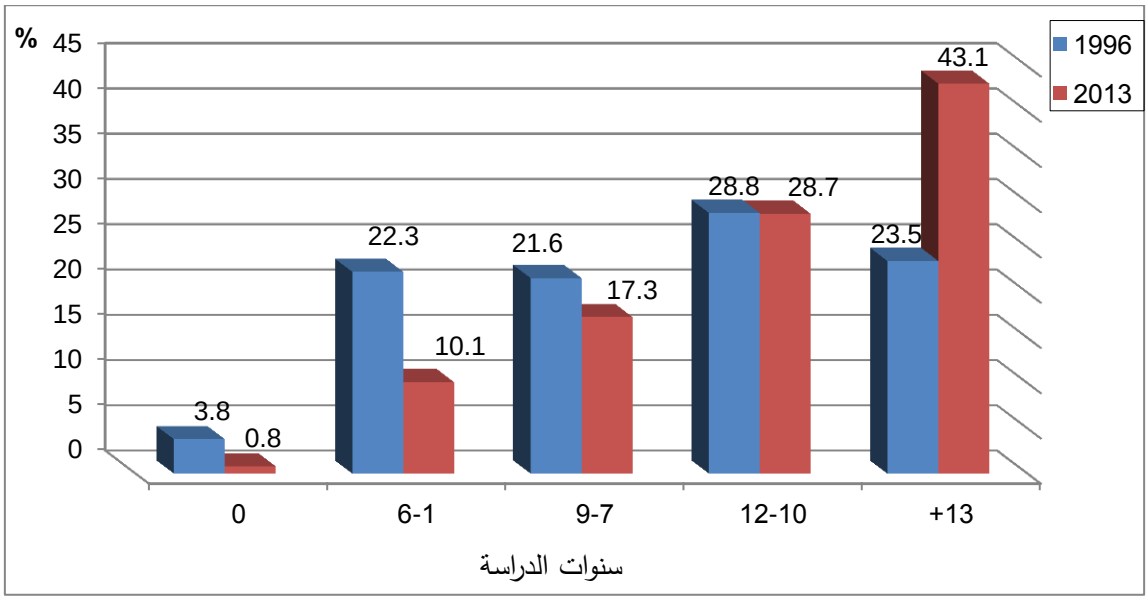


المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (23)

**ب- القوى العاملة في محافظات غزة حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة**

تهدف دراسة المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التعليم على مستوى مشاركة الجنسين في القوى العاملة وبخاصة الإناث، حيث لوحظ ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة وخاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة وذلك بعد توجه كثير من الإناث للتعليم وبخاصة التعليم العالي الذي يتيح الحصول على فرصة عمل من اجل مساعدة رب الأسرة للقيام بأعباء الحياة الاقتصادية الصعبة. جدول (24).

جدول (24) التوزيع النسبي للقوى العاملة 15 سنة فأكثر حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل وعدد سنوات الدراسة 1995-2013

| السنة / سنوات الدراسة | 1995 | | | | 2002 | | | | 2009 | | | | 2013 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور % | | إناث % | | ذكور % | | إناث % | | ذكور % | | إناث % | | ذكور % | | إناث % | |
| | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل | مشتغل | متعطل |
| 0 | 72.3 | 27.7 | 81.8 | 18.2 | 60.4 | 39.6 | 97.1 | 2.9 | 52.4 | 47.6 | 96.7 | 3.3 | 70.4 | 29.6 | 97.9 | 2.1 |
| 1-6 | 68.4 | 31.6 | 70.9 | 29.1 | 49.6 | 50.4 | 93.3 | 6.7 | 50.3 | 49.7 | 88.1 | 11.9 | 69.5 | 30.5 | 91.9 | 8.1 |
| 7-9 | 68.8 | 31.2 | 65.7 | 34.3 | 54.8 | 45.2 | 90.4 | 9.6 | 56.0 | 44.0 | 74.6 | 25.4 | 68.6 | 31.4 | 86.6 | 13.4 |
| 10-12 | 68.9 | 31.1 | 65.0 | 35.0 | 61.2 | 38.8 | 80.5 | 19.5 | 60.4 | 39.6 | 75.5 | 24.5 | 70.3 | 29.7 | 77.3 | 22.7 |
| 13+ | 78.6 | 21.4 | 66.6 | 33.4 | 78.3 | 21.7 | 62.7 | 37.3 | 76.2 | 23.8 | 49.9 | 50.1 | 77.3 | 22.7 | 39.0 | 61.0 |
| المجموع | 71.0 | 29.0 | 68.1 | 31.9 | 61.0 | 39.0 | 71.6 | 28.4 | 62.7 | 37.3 | 54.2 | 45.8 | 72.2 | 27.8 | 46.9 | 53.1 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير إحصائية.

يتضح من الجدول (24) وجود علاقة طردية بين نسبة الأفراد المشتغلين الذكور وعدد سنوات الدراسة خلال الفترة 1995-2013، فقد اتضح أن المشتغلين الذكور من فئة الأفراد الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر تراوحت ما بين (76.2% - 78.6%) من إجمالي القوى العاملة الذكور في فئة 13 سنة دراسية فأكثر، وتعتبر هذه النسبة في هذه الفئة كبيرة مقارنة مع الفئات الأخرى والتي تقل فيها نسبة الذكور المشتغلين عن تلك النسبة في الفئات الأخرى وهذا ما يؤكد وجود العلاقة الطردية، وقد يرجع ذلك إلى توجه أفراد القوى العاملة نحو التعليم وذلك إما لسهولة الحصول على فرصة العمل أو لتحسين مركزه الوظيفي والارتقاء به، إضافة إلى سياسة التوظيف المتبعة والتي تتطلب الحصول على درجة علمية عليا.

أما على مستوى الإناث فقد انخفضت نسبة الإناث المشتغلات بشكل تدريجي في فئة الإناث اللواتي أتممن 13 سنة دراسية فأكثر حيث وصلت في العام 2013 إلى حوالي (39%) من إجمالي الإناث النشيطات اقتصاديا واللواتي أتمن 13 سنة دراسية فأكثر في حين كانت هذه

النسبة في العام 1995 (66.6%) من إجمالي الإناث النشيطات اقتصاديا في نفس الفئة، وهذا ما نتج عنه زيادة في نسبة الإناث المتعطلات في الفئة نفسها وبشكل تدريجي إلى أن وصلت (61%) من إجمالي الإناث النشيطات اقتصاديا في نفس الفئة، وقد يرجع ذلك إلى قلة فرص العمل التي تتناسب مع طبيعة الإناث وذلك على مستوى القطاعين العام والخاص بسبب تقليص عدد كبير من المؤسسات الدولية لخدماتها في محافظات غزة.

أما الأفراد ذو السنوات الدراسية الدنيا عند الذكور (0، 1-6، 7-9) سنة دراسية فقد انخفضت نسبة المشتغلين بشكل كبير في عامي 2002 و2009 عما كانت عليه في العام 1995، وقد يرجع ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وتشديد الحصار على محافظات غزة وخاصة بعد عام 2007، في حين عاودت نسبة الذكور المشتغلين في الارتفاع وقد يرجع ذلك الارتفاع إلى إدخال مواد البناء وبعض المستلزمات اللازمة للصناعة عبر الأنفاق مما ساهم في زيادة المشتغلين في تلك الفئات.

أما على مستوى الإناث فيوضح الجدول نسبة الإناث المشتغلات من إجمالي الإناث النشيطات اقتصادياً في الفئات ذات السنوات الدراسية الدنيا في محافظات غزة ارتفعت في العام 2013 عما كانت عليه في العام 1995، وقد يرجع ذلك إلى توفر الرغبة لديهن في العمل بغض النظر عن طبيعة العمل، إضافة إلى الأعمال التي تمارس في داخل البيت كتربية بعض الطيور أو الحيوانات أو العمل في الحقول، وتغير المفاهيم والأعراف والتقاليد التي كانت تحد من خروج الإناث للعمل، إضافة إلى ارتفاع مستوى الوعي في مجتمع محافظات غزة.

**ج- القوى العاملة في محافظات غزة حسب عدد سنوات الدراسة والمحافظة**

لقد بدأ الاهتمام في التعليم بشكل كبير من جانب سكان محافظات غزة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد ازداد هذا الاهتمام بعد الإغلاقات المتكررة للأراضي الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وانخفاض القدرة الاستيعابية لسوق العمل الإسرائيلي من القوى العاملة الفلسطينية، حيث يلاحظ من الجدول (25) تراجع نسبة الأفراد العاملين الحاصلين على عدد سنوات دراسية ( 0-9) وعلى مستوى جميع المحافظات خلال الفترة 2000-2013، جدول (25).

جدول (25) التوزيع النسبي للعاملين حسب المحافظة وعدد سنوات الدراسة في محافظات غزة لعامي 2000 و2013

| السنة / سنوات الدراسة | 2000 | | | | | 2013 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | شمال غزة % | غزة % | دير البلح % | خان يونس % | رفح % | شمال غزة % | غزة % | دير البلح % | خان يونس % | رفح % |
| 0 | 4.6 | 2.9 | 3.8 | 5.3 | 6.8 | 0.9 | 0.7 | 0.7 | 1.2 | 1.3 |
| 6-1 | 19.8 | 23.4 | 12.6 | 17.3 | 11.9 | 11.5 | 12.6 | 7.5 | 9.5 | 9.2 |
| 9-7 | 20.0 | 23.8 | 21.2 | 19.5 | 17.8 | 18.8 | 18.4 | 17.3 | 16.6 | 17.0 |
| 12-10 | 29.2 | 26.2 | 32.9 | 32.9 | 33.9 | 29.7 | 26.8 | 34.3 | 34.1 | 28.9 |
| 13+ | 26.4 | 23.7 | 29.5 | 25.0 | 29.6 | 39.1 | 41.5 | 40.2 | 38.6 | 43.6 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير إحصائية.

كما ويلاحظ من الجدول (25) و شكل (24) تراجع نسبة الأفراد الأميين العاملين بشكل واضح في محافظة رفح، حيث بلغت (6.8%) من إجمالي الأفراد العاملين في عام 2000، إلا أنها تراجعت إلى أن وصلت (1.3%) في نفس المحافظة وذلك عام 2013، وبالنسبة للأفراد العاملين الذين أتموا من (1–6 سنوات دراسية) فقد بلغت أعلى نسبة للعاملين في محافظة غزة مقارنة بالمحافظات الأخرى حيث وصلت (23.4%) من إجمالي الأفراد العاملين عام 2000، في حين انخفضت هذه النسبة إلى النصف تقريباً (12.6%) في نفس المحافظة وذلك عام 2013، وقد يرجع ذلك الانخفاض إلى حرص القوى العاملة في محافظات غزة على اجتياز مراحل متقدمة من التعليم مع السعي للتغلب على حالات الأمية الراهنة سواء تحقيقا لمكاسب مادية أو اجتماعية كما أشرنا سابقاً، ويلاحظ ذلك جلياً في الأفراد العاملين والذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر حيث بلغت نسبة الأفراد العاملين في محافظة غزة (23.7%) من مجموع العاملين في المحافظة وتعبر اقل نسبة للعاملين على مستوى جميع المحافظات وذلك خلال عام 2000، في حين ارتفعت نسبة العاملين من نفس الفئة وفي نفس المحافظة إلى (41.5%) وذلك عام 2013 وقد بلغت ذروتها في محافظة رفح حيث وصلت إلى (43.6%) من إجمالي العاملين في المحافظة، وقد يرجع ذلك إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته المحافظة خلال فترة الأنفاق والذي أدت إلى استيعاب أعداد كبيرة من الأفراد سواء العاطلين عن العمل ومما دفع الأفراد من مواصلة تعليمهم وخاصة التعليم العالي، شكل (24).

شكل (24) التوزيع النسبي للعاملين في محافظات غزة حسب المحافظة وعدد سنوات الدراسة لعام 2013

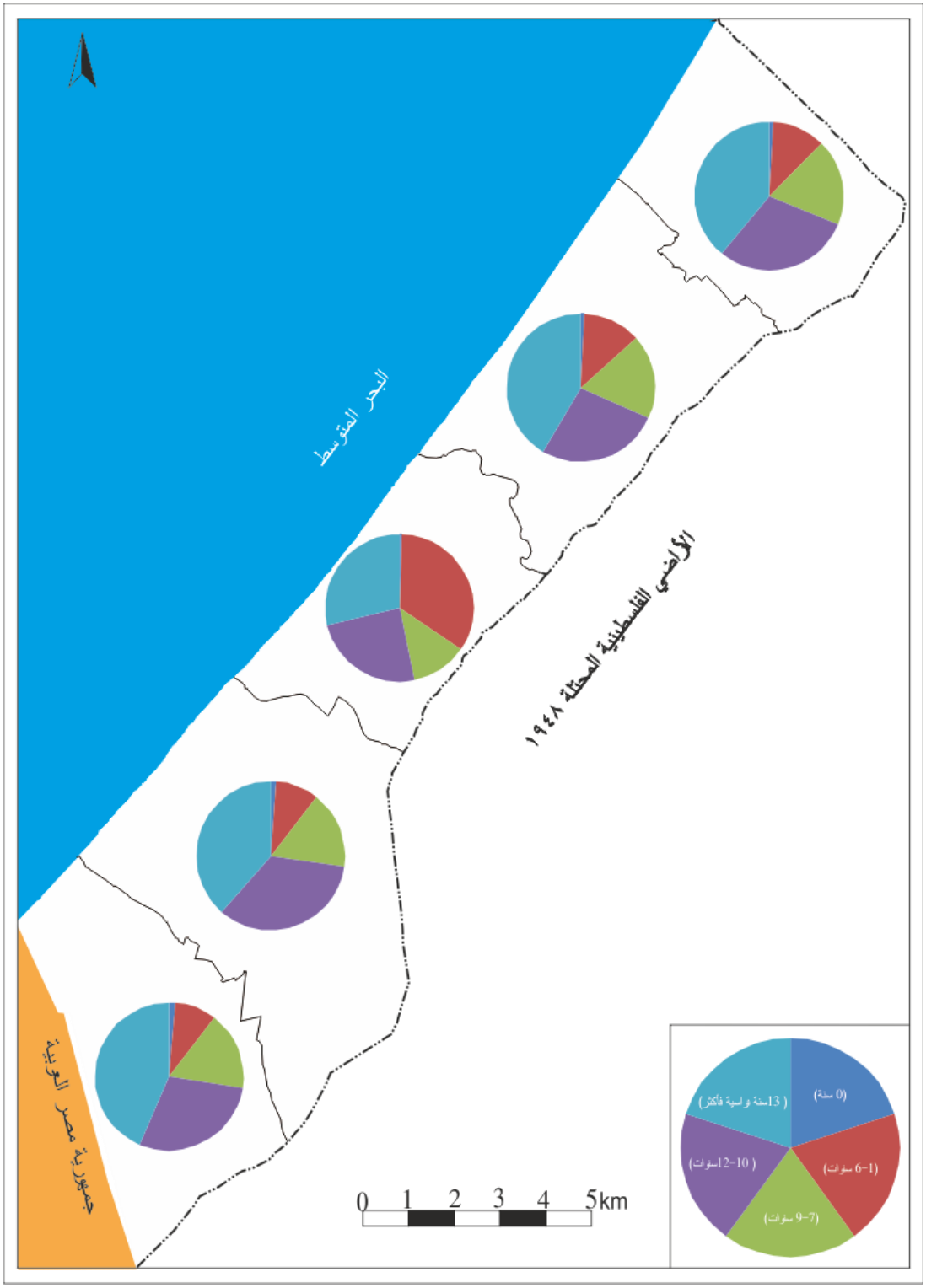


المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (25).

## 2- الحالة الزواجية للقوى العاملة

تعتبر الحالة الزواجية للأفراد 15 سنة فأكثر أحد العوامل المؤثرة في المشاركة في القوى العاملة، حيث أن مساهمة الزوجة في القوى العاملة لتخفيف أعباء الحياة والوقوف بجانب زوجها تدفعها للمشاركة في القوى العاملة، وذلك نتيجة لتزايد الأعباء الاقتصادية على الأشخاص المتزوجين، جدول (26).

جدول (26) التوزيع النسبي للقوى العاملة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة حسب الحالة الزواجية لعام 1996-2013

| السنة / الحالة الزواجية | 1996 % | 2002 % | 2008 % | 2013 % |
|---|---|---|---|---|
| لم يتزوج أبدا | 26.0 | 25.4 | 28.8 | 28.1 |
| متزوج | 72.7 | 73.9 | 70.0 | 70.7 |
| أخرى ( مطلق، أرمل) | 1.3 | 0.7 | 1.2 | 1.2 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير إحصائية.

يتضح من الجدول (26) أن غالبية أفراد القوى العاملة من الأفراد المتزوجين حالياً، حيث تراوحت نسبتهم ما بين (70%-73.9%) من مجموع القوى العاملة المشاركة، أي ما يقارب ثلاث أرباع أفراد القوى العاملة خلال الفترة من العام 1996-2013، وهذا يؤكد أن القوى العاملة في محافظات غزة لديها الحرص الكافي على الاهتمام بالزواج وتحمل مسئولياته والقيام بمتطلباته، وقد يشكل ذلك مؤشرًا ايجابيًا على الأوضاع الاجتماعية والأسرية والعائلية حيث تسود الروابط بين أفراد العائلة الواحدة.

من جهة أخرى فإن نسبة مشاركة الأفراد الذين لم يتزوجوا أبدا في القوى العاملة تتراوح ما بين (25.4%-28.8%) أي ما يزيد عن الربع قليلاً من مجموع القوى العاملة خلال الفترة نفسها، وقد يكمن السبب الرئيس في أن الأفراد في هذه الفئة هم في السن المعتادة للتأهيل للزواج لاحقًا، أي بعد استكمال دراستهم إذا كانوا مستمرين في الدراسة أو بعد تكوين مدخرات مالية كافية للوفاء بمتطلبات الحياة الأسرية الجديدة.

## خامساً/ الأسباب الرئيسية للبطالة في محافظات غزة

تعتبر ظاهرة البطالة في أي مجتمع عقبة كبيرة تقف أمام المجتمع في القضاء على التخلف الاقتصادي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى انخفاض نسبة مساهمة الأفراد في سوق العمل مما يجعلها أن تكون مشكلة اجتماعية واقتصادية في آن واحد (خليل،2013: 165)، لذلك تعتبر البطالة من أخطر المشاكل وأهمها التي تهدد استقرار المجتمع وتزعزع أمنه.

وتُعرف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا علي العمل وراغبا فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوي الأجر السائد ولكن لا تتوفر فرص العمل (إبراهيم،2006: 336)، كما وتعرف البطالة بأنها مجموعة من الأفراد في سن العمل والذين يقدرون على العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه (الراوي،2010)، في حين عرفتها منظمة العمل الدولية (ILO) بأنها: جميع الأفراد الذين أتموا 15 سنة فأكثر ولم يعملوا خلال فترة الإسناد أي عمل وهم مستعدون للعمل وقاموا بالبحث عنه مضافاً إليهم الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس وهذا يسمى بالتعريف الموسع، في حين عرفها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واستنادا لتعريف منظمة العمل الدولية: أنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل والإنتاج (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا خلال فترة الإسناد أي عمل وهم مستعدون للعمل وقاموا بالبحث عنه، هذا يسمى بالمفهوم الضيق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014: 50).

تعد مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية عامة ومحافظات غزة خاصة من أكبر المشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني وتحديداً منذ نشوء السلطة الفلسطينية في العام 1994 وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية التعسفية ضد شعبنا الفلسطيني، حيث الاغلاقات المتكررة للمعابر وخاصة حدود محافظات غزة مع دول الجوار، فقد وصلت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية 23.4% في العام 2013 أي ما يقارب من ربع القوى العاملة المشاركة، في حين بلغت نسبة البطالة في محافظات غزة إلى ما يقارب ثلث القوى العاملة (32.6%) لنفس العام، جدول (27).

جدول (27) نسبة البطالة في محافظات غزة لسنوات مختارة خلال الفترة من 1990-2013

| السنة | 1990 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البطالة % | *3.8 | 28.4 | 18.9 | 30.3 | 37.8 | 32.6 |

المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة 2013، ص 59.

* Statistical Abstract Of Israel 1995 , No 46, P 773.

يتضح من الجدول (27) تذبذب نسبة البطالة في محافظات غزة من فترة زمنية لأخرى، إذ ارتفعت من 3.8% عام 1990 إلى 28.4% من إجمالي القوى العاملة عام 1995، وقد يرجع الارتفاع المفاجئ إلى عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين مع عائلاتهم من الخارج، في حين انخفضت تلك النسبة لتصل في عام 2000 إلى حوالي 18.9% من إجمالي القوى العاملة في محافظات غزة، ثم عاودت النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت 32.6% من إجمالي القوى العاملة في محافظات غزة وذلك عام 2013 ، وقد يرجع ذلك الارتفاع إلى الظروف المحيطة بمعدلات البطالة وتغيرها عبر الزمن وأن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات البطالة والسياسة الإسرائيلية المتبعة على مدى التشديد في القيود المفروضة على حركة العمالة الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتعتبر البطالة في محافظات غزة عالية جداً بالمقارنة بالدول المجاورة والمناطق المجاورة، جدول (28).

جدول (28) نسبة البطالة في محافظات غزة مقارنة بالضفة الغربية وببعض المناطق لعام 2013

| المنطقة / السنة | محافظات غزة % | الضفة الغربية % | مصر % | الأردن % | لبنان % | سوريا % | ليبيا % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | *32.6 | *18.6 | 12.7 | 12.6 | 6.5 | 10.8 | 19.6 |

http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZZ

*الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة 2013، رام الله، فلسطين، ص59.

يتضح من الجدول (28) أن نسبة البطالة في محافظات غزة عالية جداً مقارنة ببعض الدول المجاورة ومحافظات الضفة الغربية، حيث يلاحظ من الجدول أن نسبة البطالة في محافظات غزة تزداد بحوالي خمسة أضعاف نسبة البطالة في دولة لبنان تقريباً، وحوالي ثلاث أضعاف النسبة في سوريا.

وفيما يتعلق بأسباب البطالة نجد أنها تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر، وأيضاً تختلف من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية وأسباب اجتماعية وأخرى سياسية وفيما يلي أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة معدلات البطالة في محافظات غزة:

1- الزيادة المستمرة في عدد السكان وما ينعكس بدوره على زيادة الأفراد في سن العمل والإنتاج حيث بلغ عدد السكان في محافظات غزة 963 ألف نسمة في عام 1996 وبلغ عدد الأفراد في سن العمل والإنتاج 171 ألف نسمة ويشكل ما نسبته 17.7% من مجموع السكان، في حين بلغ عدد السكان في عام 2013، حوالي 1.73 مليون نسمة وبلغ عدد الأفراد في سن العمل والإنتاج

396 ألف نسمة ويشكل ما نسبته 22.9% من مجموع السكان وذلك بزيادة قدرها حوالي 225 ألف نسمة عن العام 1996.

2- الإجراءات الإسرائيلية المشددة حيال العاملين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة ممن هم في محافظات غزة، ومدى انعكاساتها السلبية على أوضاع القوى العاملة وخاصة في أعقاب انتفاضة الأقصى عام 2000، حيث وُجد علاقة طردية بين الإجراءات الإسرائيلية على القوى العاملة الفلسطينية ومعدلات البطالة (شبانه والبرغوثي،1999: 17) فقد بلغت نسبة الأفراد العاملين في (إسرائيل) من سكان محافظات غزة (15.7%) من إجمالي العاملين في محافظات غزة وذلك عام 1999 ونتيجة للإغلاقات الإسرائيلية واستغنائها بالكامل عن الأيدي العاملة الفلسطينية فقد وصلت نسبة الأفراد العاملين في إسرائيل إلى الصفر في عام 2013 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014: 84)، بالإضافة إلى قيام الاحتلال الإسرائيلي بتدمير البنية الاقتصادية في محافظات غزة وتدمير المئات من المشاريع الصناعية وتجريف الآلاف من الدونمات الزراعية بشكل كامل وبالتالي حرمان عشرات آلاف العمال من مصادر رزقهم خلال السنوات الأخيرة، وهذا التدمير إما بشكل مباشر أو غير مباشر عبر منع استيراد المواد الخام ومنع التصدير إلى الخارج، وحتى صعوبة إيصال البضائع داخل محافظات غزة نتيجة الحصار، (http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9177).

3- الحصار المفروض على محافظات غزة والمتمثل في إغلاق معظم المعابر مع المناطق المجاورة لقطاع غزة وخاصة المعابر التجارية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي لا يمكن الوصول إلى الأراضي المحتلة إلا بواسطة تلك المعابر مما سمح للاحتلال الإسرائيلي التحكم في الاقتصاد الفلسطيني ووضعه من خلال منع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة ومواد البناء مما ساهم ذلك في انخفاض نسبة الأفراد المشتغلين في تلك الأنشطة الاقتصادية بشكل حاد كما تم الإشارة إليه سابقاً.

4- ضعف ومحدودية سوق العمل الفلسطيني وقدرته على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية الجدد في محافظات غزة وخاصة في ظل زيادة أعداد الخريجين من الجامعات المختلفة، وما نتج عنه من ارتفاع في معدلات البطالة من 31.0% في العام 2012 إلى 32.6% في العام 2013 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014: 17).

5- التوقف شبه الكلي للقطاع الخاص ومشاريعه من إصلاح البنية التحتية وشح موارد البناء وإمكانات الإعمار في محافظات غزة في الآونة الأخيرة، والذي أدى إلى تعطل وتوقف عمل المئات من المهندسين والعاملين في مجالات الإعمار مما جعلهم قدامى وجدد في صفوف البطالة، كما أن توقف العديد من المشاريع التشغيلية والتي بدورها توفر المئات والآلاف من فرص العمل للخريجين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2010: 53).

6- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والآلات بدلاً من الأيدي العاملة البشرية في عملية إتمام وإنجاز العمل مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العنصر البشري للقيام ببعض الأعمال (http://6ollap.ps/article/18576).

7- عزوف بعض أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار وعمل المشاريع المختلفة في محافظات غزة والتي يمكن من خلالها توظيف أعداد كبيرة من الأفراد وذلك نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على محافظات غزة، وغياب الاستقرار السياسي والأمني.

8- ازدياد أعدد الخريجين من تخصصات لا يطلبها سوق العمل الفلسطيني، حيث بلغت نسبة البطالة في أوساط الخريجين من تخصصات علوم تربوية وإعداد معلمين 60.8% من إجمالي الأفراد الحاصلين على تلك التخصصات، في حين كانت نسبة التعطل في أوساط الحاصلين على تخصص صحافة وإعلام وتخصص الحاسوب 45.7% و 43.5% على التوالي، إضافة إلى عدم وجود مؤسسات حكومية تقوم بتأهيل الخريجين للعمل في مجالات بعيدة عن تخصصات دراستهم لمنحهم فرصة عمل ولو ضئيلة.

# الفصل الخامس

# التوقعات المستقبلية للقوى العاملة في محافظات غزة

## مقدمة

تعتبر عملية الإسقاطات السكانية ذات أهمية كبيرة وحيوية بالنسبة لمتخذي القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف تنظيم أمور دولتهم المستقبلية (العيسوي، 2009: 27)، أكثر المستخدمين للإسقاطات السكانية في العادة هي الجهات الحكومية والتي عادة ما تقوم بوضع الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية المستدامة للدولة، تأتي بعدها الجهات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات والشركات ذات الطابع التجاري والباحثين الأكاديميين، لذلك فإن إجراء الإسقاطات السكانية ضروري للمشرعين في معظم الوزارات الفلسطينية والتي تحتاج إلى تلك البيانات والتوقعات بهدف إعداد خطط التنمية الاقتصادية المستقبلية المناسبة لتقديم خدمات متنوعة على المدى القصير والبعيد بما يتناسب مع حجم وحاجة المجتمع (Musleh, 2012: 20).

هنالك عدة أساليب يتم من خلالها تقدير عدد السكان أو القوى العاملة للوقوف على حجمها في المستقبل، حيث لابد من معرفة حجم السكان والقوى العاملة في تعدادين سابقين ومعرفة معدل الزيادة بين هذين التعدادين (خليل،2012: 184) ومن هذه الأساليب ما هو رياضي كطريقة المتوالية العددية والتي يتم من خلالها حساب تغير السكان أو القوى العاملة في سنتين مختلفتين وتعتبر هذه الطريقة من الطرق البسيطة لأنها تعتبر أن السكان يتزايدون وفق معادلة الخط المستقيم بشكل متساوٍ كل عام، والطريقة الأخرى المعادلة الهندسية وهي التي تعتمد على معدل النمو وفق افتراضات بالزيادة أو النقصان في المستقبل (ابوعيانة،1996: 127) أما طريقة المعادلة الآسية والتي يتم من خلالها الإسقاط لفترة زمنية تمتد إلى عشرين عاماً (U.N,1971: 6)، وما يؤخذ على تلك الطرائق في تقدير عدد السكان أنها تفترض ثبات معدل النمو السنوي للسكان إضافة إلى ثبات الخصوبة.

وهنالك برامج إلكترونية تهتم بالإسقاطات السكانية والتي تتميز بسهولة الاستخدام ومنها برنامج SPECTRUM الالكتروني والذي يحتوي على بيانات ديموغرافية خاصة بالتعدادات العامة للسكان وما يميز البرنامج أنه يمكن إصدار البيانات على عدة أشكال منها الجداول أو على أشكال رسومات بيانية خلال الفترة المحصورة بين سنة الأساس وسنة الهدف (لطفي، 2006: 114).

ويعرف برنامج SPECTRUM بأنه برنامج إلكتروني لإعداد الإسقاطات السكانية سواء على مستوى الدولة أو الإقليم أو المنطقة أو غيرها من مستويات جغرافية أو إدارية. ويحتاج تنفيذ

هذا البرنامج إلى بيانات عن عدد السكان حسب العمر والجنس في سنة الأساس بالإضافة إلى الافتراضات المستقبلية لمعدلات الخصوبة الكلية، والتركيب العمري، والعمر المتوقع وقت الولادة، وجدول الحياة المناسب وحجم الهجرة الدولية. وتستخدم هذه البيانات لتقدير الحجم المستقبلي للسكان حسب العمر والجنس لمدة قد تصل إلى 150 سنة قادمة (Stover and Kirmeyer,1999).

وتتضمن الإسقاطات الافتراض بأن اتجاهات السكان قد تتغير تدريجياً وليس فجأة ولكن مع افتراض عدم حدوث تطورات مفاجئة وغير محسوبة، وإن الأحداث المستقبلية المؤثرة لا يمكن التنبؤ بها وبالتالي يصعب رسم السياسات والخطط الجارية المواجهة لها، لذا فإن التنبؤات المستقبلية التي تقوم على أسس علمية وتعكس افتراضاتها الاحتمالات المتوقعة للاتجاهات المستقبلية للمتغيرات السكانية المؤثرة يمكن الاستفادة منها عند وضع البرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى فإن الإسقاطات تفترض بعض الاستمرار المستقبلي لقيم المؤشرات الديموغرافية السائدة في الوقت الحاضر وأنها ستبقى مستمرة بنفس المستوى في المستقبل بغض النظر عن أي تأثير على هذه الاتجاهات، ولعدم معرفة ظروف المستقبل فإنه يجب استخدام عدة بدائل للإسقاطات يتم وضعها على أساس معدلات مختلفة للخصوبة والوفاة والهجرة.

**أولا/ فرضيات الخصوبة**

تعتبر الخصوبة من أهم العوامل التي تؤثر في النمو السكاني في محافظات غزة، وعند النظر إلى معدل الخصوبة الكلية في محافظات غزة في العام *1997* نجدها *6.91* طفل لكل امرأة، ثم انخفض ذلك المعدل بشكل واضح إلى *5* أطفال لكل امرأة في عام *2007*، في حين وصل معدل الخصوبة في عام *2013* في محافظات غزة إلى *4.6* أطفال لكل امرأة، ومن المتوقع أن تنخفض معدلات الخصوبة في محافظات غزة وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد افترض الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقديره للسكان خلال الفترة من 1997-2025 ثلاث سلاسل افتراضية وهي:

**1- خصوبة متدنية :**

تفترض هذه السلسلة أنه سيطرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلي ليصل إلى مستوى الإحلال (2.1 مولود لكل امرأة) في سنة الهدف.

**2- خصوبة متوسطة:**

تفترض هذه السلسلة أنه سيطرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلي بنسبة 50% خلال الفترة الواقعة من سنة الأساس إلى سنة الهدف.

**3- خصوبة مرتفعة:**

تفترض هذه السلسلة أنه سيطرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلي بنسبة 33% خلال الفترة الواقعة من سنة الأساس إلى سنة الهدف.

وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على سنة 2013 على أنها سنة الأساس لعملية التوقع والأخذ في الافتراض المرتفع المتعلق بالخصوبة.

**ثانياً/ فرضيات الوفيات:**

يعتبر انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من المؤشرات الديموغرافية الهامة التي تشير إلى ارتفاع مستوى التقدم الصحي والاجتماعي للسكان والعكس، ومن المهم جداً هنا معرفة احتمالات وفيات الأطفال الرضع، فقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في عام 2007 حوالي 28.8 طفل لكل ألف حالة ولادة في حين انخفض ذلك المعدل إلى 19.6 طفل لكل ألف حالة ولادة وذلك عام 2013 (وزارة الصحة الفلسطينية،2014: 7) ومن المفترض انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع في محافظات غزة خلال الفترة 2013-2033 بنسبة 50% وفقاً للافتراض الذي افترضه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1999 في تقديراته، وعلى ذلك فإنه من المفترض أن العمر المتوقع عند الولادة من الذكور والإناث سيزداد سنة واحدة كل خمس سنوات، وقد بلغ العمر المتوقع عند الولادة في محافظات غزة 71.5 سنة للذكور و73.8 سنة للإناث وذلك عام 2013 (وزارة الصحة الفلسطينية،2014: 2)

**ثالثاً/ فرضيات الهجرة:**

بعد عقد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي عام 1993، افترض الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقديراته عام 1999 عودة ما يقارب من 500 ألف فلسطيني من الخارج إلى الأراضي الفلسطينية بشكل عام خلال الفترة من 1997-2010 في حين لم يتحقق هذا الافتراض نظراً للظروف السياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية عامة ومحافظات غزة خاصة والتي تتميز بعدم الاستقرار، لذلك سيتم افتراض صافي هجرة صفر في محافظات غزة خلال الفترة من 2013-2033.

يوضح الجدول التالي المؤشرات السكانية المدخلة إلى البرنامج الالكتروني الخاص بإعداد الإسقاطات السكانية (SPECTRUM ) والمؤشرات السكانية المتوقعة لسنوات مختارة، جدول (29).

جدول (29) ملخص المؤشرات السكانية المتوقعة في محافظات غزة للفترة 2013-2033

| السنة / المؤشر | 2013 | 2018 | 2023 | 2028 | 2033 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل الخصوبة الكلى | 4.6 | 4.24 | 3.88 | 3.51 | 3.15 |
| **وفيات** | | | | | |
| توقع الحياة للذكور | 71 | 72.1 | 72.8 | 73.6 | 74.3 |
| توقع الحياة للإناث | 73.8 | 75.6 | 76.4 | 77.2 | 78 |
| توقع الحياة الإجمالي | 72.3 | 73.9 | 74.6 | 75.3 | 76.2 |
| معدل وفيات الأطفال الرضع | 17.8 | 16.2 | 14.4 | 12.5 | 10.5 |
| معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات | 21.2 | 18.7 | 16.5 | 14.3 | 11.9 |
| **المعدلات الحيوية** | | | | | |
| معدل المواليد الخام في الألف | 32.9 | 32.5 | 30.1 | 27.6 | 25.2 |
| معدل الوفيات الخام في الألف | 3.2 | 3.1 | 3 | 3 | 3.1 |
| معدل الزيادة الطبيعية في الألف | 3.4 | 2.94 | 2.71 | 2.46 | 2.22 |
| معدل النمو في الألف | 3.4 | 2.94 | 2.71 | 2.46 | 2.22 |
| **المواليد و الوفيات سنوياً** | | | | | |
| عدد المواليد | 55879 | 65447 | 70016 | 73167 | 75121 |
| عدد الوفيات | 5375 | 6198 | 6961 | 7937 | 9118 |
| نسبة الأفراد 4-0 | 16.6 | 15.3 | 14.5 | 13.4 | 12.4 |
| نسبة الأفراد 14-5 | 26.7 | 26.3 | 25.6 | 24.3 | 23.2 |
| نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر | 56.7 | 58.3 | 59.9 | 62.3 | 64.4 |
| نسبة الأفراد 65 فأعلى | 2.4 | 2.5 | 2.8 | 3.3 | 3.8 |
| نسبة الإناث 49-15سنة | 48.2 | 49.1 | 49.9 | 51.1 | 52.1 |
| نسبة النوع | 103.2 | 103.1 | 102.9 | 102.7 | 102.4 |
| نسبة الإعالة | 84 | 79 | 75 | 70 | 65 |
| العمر الوسيط | 18 | 19 | 20 | 21 | 22 |

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج SPECTRUM.

## رابعاً/ نتائج إسقاط السكان في محافظات غزة حتى عام 2033

إن نتائج تقدير السكان في محافظات غزة بنيت على الثلاث سلاسل الافتراضية المذكورة أعلاه ويبين الجدول (30) عدد السكان المقدر في محافظات غزة خلال الفترة الممتدة من العام 2013-2033 حسب الجنس وفقاً للسلاسل الافتراضية الثلاثة، جدول (30) و شكل (25).

جدول (30) عدد السكان المتوقع في محافظات غزة حسب الجنس بناءً على الفروض الثلاث، 2013-2033

| الافتراض المنخفض | | | |
|---|---|---|---|
| السكان | | | |
| السنة | ذكور | إناث | المجموع |
| 2013 | 879158 | 851579 | 1730737 |
| 2018 | 1017107 | 986956 | 2004062 |
| 2023 | 1157000 | 1124723 | 2281723 |
| 2028 | 1288762 | 1255427 | 2544189 |
| 2033 | 1402249 | 1369390 | 2771638 |
| **الافتراض المتوسط** | | | |
| السكان | | | |
| السنة | ذكور | إناث | المجموع |
| 2013 | 879158 | 851579 | 1730737 |
| 2018 | 1018167 | 987988 | 2006155 |
| 2023 | 1160976 | 1128596 | 2289571 |
| 2028 | 1298819 | 1265223 | 2564042 |
| 2033 | 1422427 | 1389045 | 2811472 |
| **الافتراض العالي** | | | |
| السكان | | | |
| السنة | ذكور | إناث | المجموع |
| 2013 | 879158 | 851579 | 1730737 |
| 2018 | 1022828 | 992527 | 2015355 |
| 2023 | 1178196 | 1145369 | 2323565 |
| 2028 | 1340571 | 1305892 | 2646462 |
| 2033 | 1505783 | 1470241 | 2976025 |

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج SPECTRUM.

شكل (25) عدد السكان المتوقع في محافظات غزة بناءً على الفروض الثلاث، 2013-2033

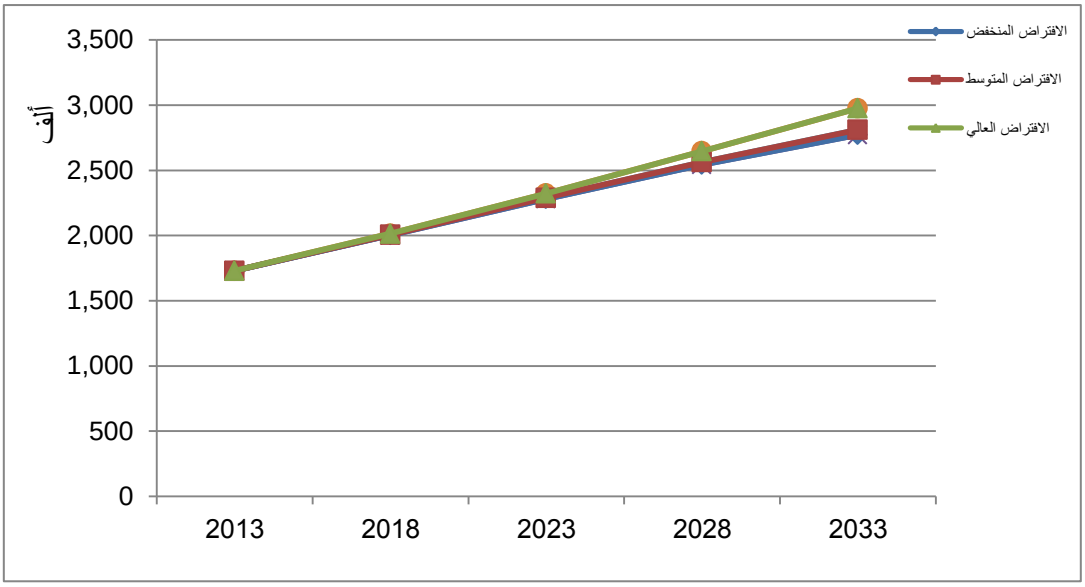


المصدر/ إعداد الباحث اعتمادا على بيانات جدول (28)

يتضح من الجدول (30) والشكل (25) أن عدد السكان المتوقع لمحافظات غزة خلال الفترة الممتدة من 2013-2033 في تزايد مستمر وفقاً للافتراضات الثلاثة حيث يلاحظ أن السكان في محافظات غزة وفقاً للافتراض العالي يزيدون بشكل واضح عن الافتراض المنخفض والمتوسط، ووفقاً إلى الافتراض العالي وهو افتراض انخفاض معدلات الخصوبة بنسبة 33% فإنه من المتوقع أن يصل عدد السكان في محافظات غزة إلى حوالي 2976025 نسمة وذلك عام 2033، أما عدد السكان في محافظات غزة وفقاً للافتراض المتوسط والذي يفترض انخفاض نسبة الخصوبة إلى 50% فإنه من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 2811472 نسمة في عام 2033، في حين سيصل عدد السكان وفقاً للافتراض المنخفض والذي يفترض انخفاض معدل الخصوبة إلى مستوى الإحلال (2.1 مولود لكل امرأة) فإنه من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 2771638 وذلك في نفس العام.

أما بالنسبة إلى الأفراد 15 سنة فأكثر فإن الجدول (31) يوضح عدد السكان المقدر 15 سنة فأكثر في محافظات غزة وفقاً للافتراض العالي حيث يُظهر الجدول أن عدد الأفراد 15 سنة فأكثر سيصل إلى 1917880 نسمة في عام 2033 ويشكلون ما نسبته حوالي 64.5% من إجمالي عدد السكان المقدر في محافظات غزة في حين أن هذه النسبة بلغت في عام 2013 حوالي 56.6% من إجمالي عدد السكان في محافظات غزة، وقد ينتج عن ذلك بعض من المشكلات وأهمها قد تزداد نسبة البطالة في مجتمع محافظات غزة نتيجة الزيادة المطردة في نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر، جدول (31).

جدول (31) عدد السكان 15 سنة فأكثر المتوقع في محافظات غزة حسب الجنس بناءً على الافتراض العالي، 2013-2033

| إجمالي السكان المتوقع 15 سنة فأكثر في محافظات غزة | | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | المجموع |
| 2013 | 495994 | 485126 | 981120 |
| 2018 | 595255 | 580588 | 1175843 |
| 2023 | 705585 | 687299 | 1392884 |
| 2028 | 834784 | 812976 | 1647761 |
| 2033 | 969819 | 948060 | 1917880 |

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج SPECTRUM.

## خامساً: نتائج إسقاط القوى العاملة في محافظات غزة حتى عام 2033

كما تم الإشارة إليه سابقاً أن حجم القوى العاملة في محافظات غزة مستمر في الزيادة حيث بلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة في محافظات غزة حوالي 5.1% للفترة من 1995-2013، ومن خلال برنامج الإسقاطات SPECTRUM ووفقاً للافتراض العالي المذكور أعلاه تم توقع حجم القوى العاملة في محافظات غزة للفترة من 2013-2033 في محافظات غزة كما هو مبين في الجدول (32).

جدول (32) القوى العاملة المتوقع في محافظات غزة خلال الفترة 2013-2033

| السنة | السكان | القوة البشرية | | القوى العاملة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | نسبة القوة البشرية إلى إجمالي السكان % | العدد | نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان % | نسبة القوى العاملة إلى إجمالي القوة البشرية % |
| **2013** | **1730737** | **981120** | **56.7** | **396504** | **22.9** | **40.4** |
| **2018** | **2015355** | **1175843** | **56.3** | **491161** | **24.4** | **41.8** |
| **2023** | **2323565** | **1392884** | **59.9** | **598170** | **25.7** | **42.9** |
| **2028** | **2646462** | **1647761** | **62.3** | **725614** | **27.4** | **44** |
| **2033** | **2976025** | **1917880** | **64.4** | **864889** | **29.1** | **45.1** |

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج SPECTRUM.

يلاحظ من الجدول (32) أنه من المتوقع زيادة أعداد القوى العاملة في محافظات غزة خلال الفترة من 2013-2033، فمن المتوقع أن يصل عدد أفراد القوى العاملة سوف يصل إلى 864889 شخص في العام 2033 بزيادة قدرها 2.18 مرة عن العام 2013، كما ويبين جدول الإسقاطات المتوقع أنه سيطرأ زيادة في نسبة مشاركة الأفراد في القوى العاملة فمن المتوقع أن

تصل نسبة المشاركة في القوى العاملة في محافظات غزة عام 2033 حوالي 45.1% من إجمالي الأفراد 15 سنة فأكثر، لذلك يتوجب على الدولة توفير الاحتياجات اللازمة للأفراد الجدد الداخلين إلى سوق العمل الفلسطيني وذلك للمحاولة للحد من تضاعف مشكلة البطالة في المجتمع، وأن هناك تحديات تواجه الدولة الفلسطينية في السنوات القادمة لتوفير فرص عمل للداخلين الجدد في قوة العمل. لذلك يبين الجدول رقم (33) الوظائف المقدرة في محافظات غزة خلال الفترة 2013-2033 والتي يجب على الدولة توفيرها لاستيعاب الأفراد الجدد الداخلين إلى سوق العمل، جدول (32).

جدول (33) الوظائف المتوقعة في محافظات غزة خلال الفترة 2013-2033

| السنة | عدد الوظائف |
|---|---|
| 2013 | 18194 |
| 2018 | 20244 |
| 2023 | 25342 |
| 2028 | 26364 |
| 2033 | 30013 |

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج SPECTRUM.

# النتائج والتوصيات

## أولا/ النتائج

### أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

1- أظهرت الدراسة أن عدد سكان محافظات غزة في تزايد مستمر، حيث بلغ عام 1992 حوالي 716.8 ألف نسمة، ومع قدوم السلطة الفلسطينية وفقاً لتعداد عام 1997 فقد وصل إلى حوالي مليون نسمة، في حين ارتفع إلى 1.73 مليون نسمة في عام 2013، وقد بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة من عام 1992-2013 حوالي 4.3% تقريبا، زمن المتوقع أن يصل عدد السكان في محافظات غزة عام 2033 إلى حوالي 2771638 نسمة حسب الافتراض المنخفض، وحوالي 2811472 نسمة وفقاً للافتراض المتوسط، وحوالي 2976025 وفقاً للافتراض المرتفع وذلك خلال عام.

2- أظهرت الدراسة أن ما يزيد عن ثلث سكان محافظات غزة يتمركزون في محافظة غزة (35% من إجمالي سكان محافظات غزة) وذلك خلال الفترة من 1997 – 2013، علماً بأنها ثاني أكبر محافظة من محافظات غزة من حيث المساحة، كما وأنها أعلى محافظة من حيث الكثافة السكانية على مستوى جميع المحافظات وذلك خلال الفترة نفسها.

3- بينت الدراسة أن مجتمع محافظات غزة مجتمعٌ فتيٌ حيث بلغت نسبة صغار السن (0-14 سنة) حوالي 43.3% من إجمالي سكان محافظات غزة.

4- أظهرت الدراسة أن معدل النمو السنوي للقوى العاملة في محافظات غزة خلال الفترة من 1990-1994 حوالي 4.7%، في حين ارتفع هذا المعدل خلال الفترة من 1995-2013 إلى حوالي 5.1%.

5- أظهرت الدراسة وجود تباين في توزيع القوى العاملة حسب المحافظة حيث وجد أن ما يقارب من ثلث الأفراد النشيطون اقتصادياً (32.3%) في محافظات غزة يتمركزون في محافظة غزة فيما أن 14.1% من إجمالي النشيطون اقتصادياً في محافظات غزة يتمركزون في محافظة رفح ومثيلتها في محافظة دير البلح.

6- بينت الدراسة ارتفاع نسبة المشاركة في القوى العاملة في محافظات غزة من 34.4% من إجمالي الأفراد 15 سنة فأكثر في عام 1990 إلى 41.2% من إجمالي الأفراد 15 سنة فأكثر للعام 2013.

7- أبرزت الدراسة زيادة في نسبة مشاركة الأفراد في القوى العاملة في محافظات غزة حسب عدد سنوات الدراسة ، فنجد أن فئة الأفراد الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر بلغت حوالي 23.5% من إجمالي القوى العاملة في محافظات غزة عام 1996، في حين ارتفعت نسبة مشاركتهم في القوى العاملة لتصل إلى 43.1% عام 2013، وفي المقابل انخفاض نسبة مشاركة الأفراد الذين أتموا سنوات دراسية متدنية (0، 1-6 سنة، 7-9 سنة) حيث وصلت إلى 0.8%، 10.1%، 17.3% على التوالي وذلك لعام 2013 عما كانت عليه في العام 1996، 3.8%، 22.3%، 21.6% على التوالي.

8- أظهرت الدراسة زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة فقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة حوالي 1.9% من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر وذلك عام 1990، في حين ارتفعت تلك النسبة في عام 2013 لتصل إلي 16% من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر.

9- بينت الدراسة أن هناك فجوة بين مشاركة كلاٍ من الذكور والإناث في القوى العاملة، حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة في محافظات غزة حوالي 68.6% من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر في عام 1990 فيما وصلت تلك النسبة إلى 65.8% من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر وذلك عام 2013.

10-أبرزت الدراسة أن ما يقارب من ثلاث أرباع الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في محافظات غزة من كلا الجنسين هم من فئة المتزوجين وذلك خلال الفترة من 1996-2013.

11-كشفت الدراسة أن نشاط الخدمات والفروع الأخرى في محافظات غزة يساهم باستيعاب ما يزيد عن نصف أفراد القوى العاملة وذلك خلال العام 2013 مع تراجع نشاط البناء والتشييد.

12-أظهرت الدراسة انخفاض نسبة مشاركة الأفراد في الفئة العمرية 15-24 سنة في القوى العاملة حيث بلغت نسبة مشاركتهم حوالي 25.5% من إجمالي الأفراد في نفس الفئة وذلك عام 2013، فيما بلغت نسبة مشاركة الأفراد في الفئة العمرية 25-34 سنة ما يقارب 60.4% من إجمالي الأفراد في نفس الفئة، وهذا يتماشى مع النمط العالمي الذي يبدأ مع انخفاض مستوى المشاركة في الأعمار الصغيرة 15-24 ثم يزيد في الفئات العمرية المتوسطة ثم ينخفض مع زيادة العمر.

13-أظهرت الدراسة أن أعلى نسبة من العاملين لكل من الذكور والإناث كانت في مهنة الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة وذلك حسب التصنيف المهني للقوى العاملة في محافظات غزة خلال الفترة من 1996-2013.

14-أظهرت الدراسة أن غياب التنسيق بين المؤسسات التعليمة ومخرجاتها وبين المؤسسات القائمة على التخطيط لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني أدى إلى زيادة نسبة البطالة بين صفوف الخريجين، فقد وجد أن نسبة الأفراد العاطلين عن العمل من تخصص العلوم التربوية وإعداد المعلمين 60.8% من إجمالي الأفراد الحاصلين على تلك التخصص، أما بالنسبة إلى تخصص الصحافة والإعلام وتخصص الحاسوب فقد وصل معدل البطالة حوالي 45.7% و 43.7% على التوالي.

15-بينت الدراسة أن الإجراءات الإسرائيلية المختلفة أدت إلى زيادة معدلات البطالة في محافظات غزة حيث بلغت نسبة البطالة في عام 1997 حوالي 28.4% من إجمالي القوى العاملة، فقد وصلت نسبة البطالة إلى 32.6% في العام 2013.

16-أظهرت الدراسة أن الحصار الإسرائيلي المفروض على محافظات غزة له أثر بارز في تعطل كثير من الأفراد عن العمل وذلك من خلال وقف مشاريع التنمية الاقتصادية وانسحاب معظم المؤسسات الدولية من محافظات غزة وإغلاق المعابر التجارية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومنع دخول المواد الخام، كما أن إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام الأيدي العاملة الفلسطينية، لعب دوراً في زيادة معدلات البطالة، حيث بلغت نسبة مساهمة سوق العمل الإسرائيلي في استيعاب حوالي 15% من إجمالي العاملين في محافظات غزة عام 1999، فيما انعدمت تلك النسبة في عام 2013.

17-بينت نتائج الإسقاط أنه من المتوقع زيادة نسبة السكان 15 سنة فأكثر في محافظات غزة لتصل إلى 64.5% من إجمالي السكان في محافظات غزة وفقاً للافتراض العالي في عام 2033 في حين بلغت تلك النسبة حوالي 56.6% في عام 2013، وهذا سيساهم في مستقبلاً في القطاعات الإنتاجية المختلفة مما يساعد في عملية التنمية في المجتمع.

18-توصلت الدراسة إلى أن سوق العمل في محافظات غزة يتميز بارتفاع معدلات نمو القوى العاملة فيه.

**ثانياً/ التوصيات:**

1- العمل على فك الارتباط الاقتصادي مع الاحتلال الإسرائيلي وإيجاد بديل أخر لتوفير المواد الخام اللازمة للقطاعات المختلفة من الأطراف الأخرى كالجانب المصري أو عبر البحر المتوسط، حتى لا تكون خاضعة لسياسات الإسرائيلية والتي تتحكم بالاقتصاد.

2- نتائج إسقاط السكان القوى العاملة تؤكد على أنه يجب على الاقتصاديين والسياسيين في السلطة الوطنية الفلسطينية العمل بكل ما في وسعهم لمواجهة التحدي في المستقبل من خلال توفير حياة كريمة للسكان الفلسطينيين وتوفير فرص العمل للقوى العاملة في المستقبل.

3- الأخذ في الاعتبار الزيادة السكانية المتوقعة والعمل على التخطيط السليم وزيادة الخدمات في جميع المجالات التي يحتاجها السكان وذلك لتجنب العجز في المستقبل في تقديم الخدمات للسكان مما يكون له أثر سلبي على تقدم المجتمع وضعف صموده.

4- وضع سياسات إستراتيجية للسكان تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية من خلال تشكيل مجموعات من الخبراء والمتخصصين والمهتمين بالقضايا السكانية والفنيين بالوزارات والهيئات المختلفة، وذلك لتحليل الواقع السكاني والاتجاهات والتوقعات المستقبلية وفق الموارد المتاحة.

5- تشجيع الأنشطة الاقتصادية وخاصة المشاريع الصغيرة في ظل عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها محافظات غزة.

6- تحقيق التوازن بين حجم السكان من جهة وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية والترويحية والدينية والإسكان والمواصلات والمرافق العامة في مختلف مناطق محافظات غزة من جهة أخرى.

7- ينبغي اتخاذ بعض التدابير لدعم الصناعات الوطنية وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية في جميع القطاعات الاقتصادية مثل إقامة مشاريع جديدة وضمان الحماية للصناعات الناشئة ومساعدتها لتكون قادرة على المنافسة والتي تساعد على استيعاب عدد كبير من القوى العاملة، مما يساعد على الحد من معدلات البطالة في محافظات غزة.

8- يجب توزيع المشاريع الاقتصادية على محافظات غزة بشكل متوازن وذلك لمحاولة التوازن في توزيع القوى العاملة على كافة محافظات غزة بشكل عادل وذلك في إطار خطة تنموية شاملة وبما يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي وسكاني متوازنة.

9- الحد من مشكلة البطالة بإيجاد فرص عمل كافية من خلال مشروعات التنمية الاقتصادية والبيئية.

10- تسهيل مهام المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين والأجانب وفق قوانين وشروط تتلاءم وطبيعة مناطق السلطة الفلسطينية الاقتصادية والبيئية لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وتجارية جديدة على أن تحتاج تلك المشاريع إلى أكبر عدد من العمالة حيث يصبح الطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية، مما يشجع على زيادة قدرة الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة الوقوف أمام الصعوبات التي تقف عائقاً أمام الأيدي العاملة المستقبلية.

11- تفعيل دور وزارة التربية والتعليم في إعادة النظر في البرامج والتخصصات المطروحة من قبل الجامعات الفلسطينية المختلفة ومحاولة الحد من الالتحاق بالتخصصات التي لا يتطلبها سوق العمل الفلسطيني.

12-استصلاح أراضي المحررات في محافظات غزة وإقامة المشاريع الزراعية والتي تساعد في التغلب على مشكلة تكدس الأيدي العاملة العاطلة عن العمل الحالية والمستقبلية.

13- إجراء دورات تدريبية للتعرف على برنامج spectrum الديموغرافي نظراً لأهمية تلك البرنامج ليس فقط في مجال التقديرات السكانية المستقبلية فحسب بل التقديرات المستقبلية المتعلقة في مختلف المجالات كالتعليم والصحة والاقتصاد والزراعة والبيئة وغيرها والذي يعمل على توفير البيانات المهمة اللازمة لخطط التنمية المستقبلية.

14- ضرورة استقطاع جزء من الموازنة العامة الفلسطينية وذلك لدعم المنشات الاقتصادية، والأرضي الزراعية، والورش الصناعية،والمرافق العامة المتضررة من جراء العدوان الإسرائيلي، والعمل على إعادة تشغيلها، والتي تعمل على توفير فرص عمل جديدة.

15- تبني العملية التنموية نظام شامل للتخطيط يتناول كل الأبعاد سواء كانت الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السكانية على أساس من الاتساق.

16- ضرورة العمل على دعم تنفيذ برامج المشاريع الصغيرة في مجالات مختلفة خصوصا الإنتاجية مقابل التزامها بتوظيف عدد من العمال لديها، وتعزيز القدرة الذاتية للمشاريع الإنتاجية.

17- رفع مستوى المرأة العلمي والثقافي وزيادة مساهمتها في القوة العاملة.

# قائمة المراجع

## أولا/ الكتب


1- إسماعيل، احمد على. أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.

2- إسماعيل، أحمد علي. أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثامنة، القاهرة، 1997.

3- ابوعيانه، فتحي محمد. جغرافية السكان- أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 1993.

4- ابوعيانه، فتحي محمد. جغرافية السكان- أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 1996.

5- البطيخي، عبد الرزاق و خطاب، عادل عبد الله. جغرافية الريف، مطبعة جامعة بغداد، 1982.

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. معجم المصطلحات الإحصائية ، رام الله، فلسطين، 2013.

7- الشواورة، علي حميدان و الحبيس، محمود. جغرافية السكان، الطبعة الأولى، عمان، 1992.

8- الكيخيا، منصور محمد. جغرافية السكان، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 2003.

9- الفايد، محجوب. أساسيات علم السكان، منشورات جامعة القدس المفتوحة، طرابلس، 1997.

10- خواجة، خالد زهدي. إسقاطات السكان حسب النوع والعمر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، (بدون تاريخ)

11- خوري، إلياس. إحصاءات فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1974.

12- سمحة، موسى. جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009.

13- سمحة، موسى وآخرون. السكان والهجرة في فلسطين المحتلة (1914-1983)، اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، 1984.

14- صالح، حسن عبد القادر. سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، 1985.

15- معهد البحوث والدراسات العربية. الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، دار الهلال، 1988.

16- هوسمانز، رالف وآخرون. مسوح السكان الناشطون اقتصاديا والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة- دليل تقدمة منظمة العمل الدولية عن مفاهيم المسوح وطرائقها، مكتب العمل الدولي- جنيف واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا- عمان ، 1990.

**ثانيا/ الرسائل العلمية**

1- إبراهيم، يوسف كامل ( سكان الدولة الفلسطينية المشكلات والسياسيات) رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث العربية، القاهرة 2001.

2- إبراهيم، يوسف ( البطالة وتحديات المستقبل في قطاع غزة- المشاكل والحلول، دراسة في العلاقة بين البطالة واتجاهات النمو السكاني في قطاع غزة)، دراسة مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.

3- الحسانين، مختار محمد مختار ( سكان مركز ميت غمر – دراسة جغرافية)، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2011.

4- الراوي، أحمد عمر (البطالة في العراق.. الواقع وتحديات المعالجة)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد السادس والعشرون، 2010.

5- المقداد، محمد رفعت (النمو السكاني وأثره في القوى العاملة في القطر العربي السوري بين عامي 1960 و 2004 م) مجلة جامعة دمشق، المجلد، 24، العدد الثالث والرابع 2008.

6- اليماني، عبد التواب (التعليم والقوة البشرية)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، العدد الأول، المجلد السادس، 1980.

7- جاسر، معين ( محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، أطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2011.

8- حداد، مناور فريح ( نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطويرها) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (21) العدد الأول، 2005.

9- حسين، عبد العالي حبيب (تحليل جغرافي لخصائص التركية الاقتصادي في دولة قطر للمدة 1997-2010) مجلة آداب ذي قار، العدد 8، المجلد 2، 2012.

10- خليل، تهاني محفوظ محمد ( القوى العاملة في شعبية طرابلس 1964-2006 دراسة جغرافية)، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر2012.

11- سمحة، موسى (الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة)، سلسلة الدراسات والأبحاث، اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1986.

12- شبانه، لؤي، وسفيان البرغوثي ( البطالة في الأراضي الفلسطينية: المشكلة وآفاق الحل)، منتدى أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية، 1999.

13- شلضم، أيمن احمد علي ( سكان إقليم القناة التخطيطي 1976-2006 دراسة ديموجرافية) أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، 2012.

14- لطفي، سلوى ( الإسقاطات السكانية للعراق للمدة ما بين 1997-2007باستخدام البرنامج الديموغرافي SPECTRUM)، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2006.

15- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس (هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة الأسباب والآثار الاقتصادية) القدس ورام الله،2008 .

16- ناصر، حسين جعاز ( تغير توزيع القوى العاملة في إقليم الفرات الأوسط 1987-1997) مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثامن، العددان 3-4، 2005.

**ثالثا/ النشرات والإحصاءات الرسمية**

1- الأمم المتحدة، 2013. قطاع غزة: الأثر الإنساني للقيود المفروضة على تنقل الأفراد حركة البضائع. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011. نشرة خاصة حول السكان الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع، رام الله، فلسطين.

3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2002. الفلسطينيون في نهاية 2002، رام الله، فلسطين.

4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007: قطاع غزة- ملخص ( السكان والمساكن). رام الله، فلسطين.

5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025، رام الله، فلسطين.

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013. الفلسطينيون في نهاية 2013، رام الله، فلسطين.

7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011. دليل المؤشرات الإحصائية. رام الله، فلسطين.

8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2003. محددات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية. رام الله، فلسطين.

9- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. تغيرات مؤشر سوق العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، رام الله، فلسطين.

10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. الإحصاءات الزراعية 2007/2006، رام الله، فلسطين.

11- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية- 2010 التقرير الرئيسي، رام الله، فلسطين.

12- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1994. ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن (1)، رام الله، فلسطين.

13- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات (1995-2003)، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (09)، رام الله، فلسطين.

14- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013. مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين.

15- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. ، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات (15)، محافظة خان يونس، رام الله، فلسطين.

16- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 – تقرير السكان محافظة خان يونس، رام الله، فلسطين.

17- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011. أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات التقرير السنوي ،2001، سلسلة إحصاءات الطفل رقم (14)، ابريل 2011.

18- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013). دليل التصنيف المهني الفلسطيني حسب التصنيف الدولي المعياري للمهن 2008. رام الله ، فلسطين.

19- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013). واقع حقوق الطفل الفلسطيني-2013. رام الله، فلسطين.

20- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2010). سياسة القوى العاملة بين النظرية والتطبيق. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، رم الله، فلسطين.

21- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2014). أداء الاقتصاد الفلسطيني 2013، رام الله، فلسطين.

22- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. المخطط الإقليمي، محافظات غزه الجزء الأول فبراير 1998.

23- وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي للسكان والصحة لقطاع غزة لعام 2013، مركز المعلومات الصحية، 2014.

24- وزارة الصحة الفلسطينية. ملخص التقرير السنوي لعام 2005، أكتوبر 2006.

25- وزارة العمل الفلسطينية،2001. قانون العمل وتشريعات الشؤون الاجتماعية- الوقائع الفلسطينية، العدد التاسع والثلاثين، فلسطين.

**المواقع الالكترونية**

1- http://up.edu.ps/ar/Palestinian-26 تاريخ الوصول 2014/10/26م.

2- http://www.alburayj.com/aqsa%20shohada.htm تاريخ الوصول 2014/10/6م.

(http://www.mol.ps/index.php/ingazaat/engazat2011.html تاريخ الوصول 2014/12/12م.

3- http://www.mol.ps/index.php/ingazaat/engazat2011.html تاريخ الوصول 2014/12/13م

4- http://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الوصول 2014/12/14م

5- http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=91775 تاريخ الوصول 2015/1/28م.

6- http://6ollap.ps/article/18576 تاريخ الوصول 2015/1/28م.

7- http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZZ. تاريخ 2015/4/14.

## المراجع الأجنبية


1- Abdul Rahman, Hamzah. Negative impact induced by foreign workers: Evidence in Malaysian construction sector, Habitat International, No 36, 2012.

2- Abdulsalam, A, (1997): Natural Land Features in the Palestinian State, ARSI, Cairo.

3- Ali, Rashad. The Status of Youth (15-29) in Egypt with Special Reference to their Education and Participation in Labor Force, 2009. Master's thesis, The Demographic Center, Cairo, 2013.

4- Central Bureau Of Statistics. Statistics Abstract Of Israel, NO 46,1995.

5- El Biblawy, Hayam. " Labor Force In West Africa " A Stady Of Selected Countries, Ph.D. thesis, In Stitute Of Research and Studies, Cairo Univresity, 1984.

6- Haupt, Arthur and Thomas T. Kane. Population Handbook, Population Reference Bureau Inc, Washington D.C, 1978.

7- ILO.Global Employment Trends 2013, 2014.

8- John Stover and Shron Kirmeyer, Demoproj Version 4 spectrum System of Policy Models, U.S, 1999.

9- Loi Soh Loi. Locals Perception Of Foreign Labour In Singpore. Nanyang Technological University, Singapore, 2004.

10- Musleh, Maree Ahmed. "Levels, Patterns, Structures and Future Prospectives of Labour Force in the Palestinian Territory up to 2032", The Demographic Center, Cairo, 2012.

11- Pull, A . Samuelson and William D. Nordhsns , Economics. Tien Wah Press Pte ltd. Singapore, 1989.

12- Rashad Mashal Mohamed Ali, The Status of Youth (15-29) in Egypt with Special Reference to their Education and Participation in Labor Force 2009, Master's thesis, Demographic Center,2013.

13- Shaqfa, Ashraf. Demographic Analysis of Population in Gaza Governorates, A Dissertation Presented to the Department of Geography of the Faculty of Natural Sciences Comenius University, 2003.

14- Shryock. H.s. The method sand mate rials of demograghgcondense-5 Id Edition lay Edward G.s. Academic press New York, 1976.

15- Surjit S. Bhalla,2012." Labour Force Participation of Women in India: Some facts, some queries" ASIA RESEARCH CENTRE, WORKING PAPER 40.

16- Palestinian Central Bureau of Statistics. The Status of the Rights of Palestinian Children. For quotation purposes, please refer to this publication as follows:, 2013. Ramallah – Palestine, 2014.

17- Ur Rehman, Hafeez. Furrukh Bashir and Ismat Nasim, Students' Involvement in Economic Activity During Their Studies: A Case Study of Pakistan. International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 14, 2011.

18- World Bank. World Development Indicators 2012, 2014.